

عقبة

جديد

أسبوعية سياسية شاملة

الاشتبين

24 أغسطس 2026م

12 ربيع الأول 1448هـ

94



أعلنت القوى المدنية المناهضة للحرب وغير المنحازة لأي من طرفيها، في اجتماعها التشاوري بأديس أبابا، رفضها القاطع لدعوة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان إلى حوار داخل السودان، محذرة من تحويل الحوار إلى أداة لإعادة إنتاج الحرب والانقسام. وشدد الاجتماع على أن أي مسار سياسي جاد يجب أن يبدأ بوقف الحرب، ويُدار بعيداً عن هيمنة السلاح، وبمشاركة مدنية واسعة تضع وحدة السودان وسلامة أراضيه فوق حسابات الأطراف المتحاربة.

السلام الذي لا يمر عبر فوهة البندقية

والسياسية غير المصطفة مع طرفي الحرب، والقوى المصطفة مع الجيش، والقوى المصطفة مع الدعم السريع، مع قصر مشاركة طرفي الحرب على المسارين الإنساني والأمني دون المسار السياسي. وهذه الصيغة، مهما اختلفت الآراء حول تفاصيلها، تحمل فكرة جوهرية: لا ينبغي أن يكون من يحمل السلاح هو نفسه من يحتكر تعريف مستقبل الدولة.

كما أن الدعوة إلى استبعاد المؤتمر الوطني المنحل والحركة الإسلامية وواجهاتهما من عملية السلام تعكس إدراكاً بأن إنهاء الحرب لا يعني إعادة تدوير القوى التي كانت جزءاً من بنية النظام الذي قاد البلاد إلى هذا الانسداد. فالسلام ليس صفقة بين النخب، ولا مصالحة بين مراكز القوة، وإنما عملية تأسيس سياسي جديد تضع الدولة والمواطنة والحقوق والحريات في قلب المستقبل.

ولعل القيمة الأكبر لهذا الاجتماع أنه أعاد للقوى المناهضة للحرب فرصة بناء موقف مشترك بعد فترة طويلة من التشتت وتعدد المبادرات وتضارب المسارات. فقد توافقت المشاركون كذلك على تشكيل لجنة مشتركة لتطوير التفاهات وتنسيق المواقف، في خطوة يمكن أن تكون بداية لبناء كتلة مدنية سياسية أكثر تماسكاً وقدرة على التأثير. السودان اليوم لا يحتاج إلى حوار باي ثمن، بل يحتاج إلى سلام لا يدفع ثمنه من مستقبله. ولا يحتاج إلى عملية سياسية تستعجل الصورة وتؤجل جوهر الأزمة، بل إلى مسار يوقف الزيف أولاً، ويفتح الطريق أمام السودانيين جميعاً للجلوس على أرضية متساوية، بعيداً عن سلطة البندقية وعن ابتزاز الجغرافيا العسكرية.

لقد قطعت القوى التي اجتمعت في أديس أبابا الطريق، بهذا الموقف، أمام محاولة خطيرة لتحويل شعار «حوار الداخل» إلى مدخل لتكريس واقع الانقسام. لكن قطع الطريق السياسي على مشروع التقسيم لا يكتمل بالبيانات وحدها، بل يحتاج إلى موقف مدني واسع، وإلى وضوح أخلاقي وسياسي، وإلى قدرة على تحويل رفض الحرب إلى مشروع متكامل لإنهائها.

إن السودان لن يستعيد وحدته بالانتصار العسكري لطرف على آخر، ولا بتكريس مناطق النفوذ، ولا بتوزيع الشرعية على خرائط السيطرة. وحدته ستستعاد حين يصبح السلام نفسه هو الجغرافيا الوحيدة التي يجتمع فيها السودانيون. وحين يصبح الحوار فعلاً وطنياً لا يُعقد تحت ظل بندقية، ولا داخل منطقة نفوذ، ولا وفق موازين القوة التي فرضتها الحرب.

من هنا، فإن موقف أديس أبابا ليس إغلاقاً لباب الحوار، كما يريد خصومه أن يقولوا، بل محاولة لفتح الباب الصحيح. باب سلام لا يقسم السودان باسم توحيد، ولا يشرعن الحرب باسم إنهاءها، ولا يحول المنتصر ميدانياً إلى صاحب الحق في تقرير مستقبل بلد بأكمله. وهذا، في جوهره، هو الاختبار الحقيقي لكل مبادرة سياسية تطرح اليوم: هل تقود إلى سودان واحد يتسع للجميع، أم إلى سودانيين أو أكثر تتعايش بينهم خرائط الحرب؟

إعلان أديس أبابا قدم إجابة واضحة: لا سلام تحت سلطة البندقية، ولا حوار وطني من داخل منطقة يسيطر عليها طرف من أطراف الحرب، ولا مستقبل للسودان إذا تحولت نتائج المعارك إلى حدود سياسية. إن الطريق إلى السلام يبدأ بوقف الحرب، لا بتجميلها؛ وباستعادة السياسة من قبضة السلاح، لا بمنح السلاح مقعداً أعلى على مائدة السياسة.

السودان أكبر من أطراف حربه، وأبقى من خرائط نفوذها. وما يحتاجه الآن ليس حواراً ينتصر فيه طرف على طائفة المفاوضات بعد أن فشل في حسم الحرب في الميدان، وإنما سلام ينتصر فيه السودان نفسه.

في لحظة سياسية شديدة التعقيد، وفي بلد تتنازع فيه الحرب ومشروعات القوة ومخاطر التفكك، جاءت اجتماعات القوى السياسية والمدنية السودانية الرافضة للحرب وغير المصطفة مع طرفيها في أديس أبابا لتضع حداً فاصلاً بين مفهومين يجري الخلط بينهما عمداً: الحوار بوصفه طريقاً إلى السلام، والحوار بوصفه أداة لإعادة إنتاج الحرب بوسائل سياسية. ولم يكن أهم ما خرجت به الاجتماعات أنها رفضت مبادرة الحوار من داخل السودان فحسب، وإنما أنها قدمت تعريفاً مختلفاً لطريق الخروج من الحرب، يفرض أن تكون الجغرافيا العسكرية هي التي تحدد شكل العملية السياسية، أو أن تتحول مناطق سيطرة أحد طرفي الحرب إلى منصة لإعادة ترتيب مستقبل البلاد. الوثيقة التي توافقت عليها المشاركون، تحت عنوان «عملية السلام التي نريد»، لم تكتفِ بالاعتراض على دعوة الحوار التي أعلن قائد الجيش عبد الفتاح البرهان دعمه لها، بل وضعت أساساً سياسياً بديلاً يقوم على مسارات إنسانية ووقف إطلاق النار ومسار سياسي مزمع ومتكامل، تحت مظلة مستقلة ومتوافق عليها. وهذا التفصيل هو جوهر المسألة، لأنه ينقل النقاش من سؤال «من يحاور من؟» إلى السؤال الأكثر أهمية: أي حوار، وتحت أي شروط، ولاي غاية؟

لقد ظل شعار «الحوار السوداني - السوداني» يبدو، في ظاهره، جميلاً ومغرياً، إذ لا أحد يمكنه أن يرفض مبدأ أن يصنع السودانيون مستقبل بلادهم بأنفسهم. لكن المشكلة ليست في العبارة، وإنما في السياق الذي تطرح فيه. فحين يأتي الحوار في بلد ما تزال البنادق فيه صاحبة الكلمة العليا، وحين يُقترح أن يبدأ من مناطق تخضع لسيطرة طرف من أطراف الحرب، فإن الحديث عن «حوار الداخل» يصبح قابلاً لأن يتحول من مشروع للسلام إلى مشروع لتثبيت موازين القوة التي صنعتها الحرب.

وهنا تكمن أهمية الموقف الذي خرجت به اجتماعات أديس أبابا. لقد أدركت القوى المجتمعة أن السودان لا يستطيع أن يبني سلاماً مستداماً على قاعدة الأمر الواقع العسكري، لأن الاعتراف السياسي بنتائج الحرب يعني عملياً منح الحرب جائزة الانتصار. وما يبدو في لحظة حلاً سياسياً سريعاً قد يتحول، على المدى الأبعد، إلى اعتراف بتقسيم البلاد إلى مناطق نفوذ، لكل منها سلطتها وأمنها ومؤسساتها ورؤيتها لمستقبل السودان.

ولذلك فإن التحذير من أن الحوار الذي يُدار من مناطق سيطرة أحد الأطراف قد يكرس «تقسيم السودان بحكم الأمر الواقع» ليس موقفاً تكتيكياً عابراً، وإنما دفاع عن فكرة السودان الواحد نفسها. فالبلاد لا تؤخذ فقط برفع العلم فوق المباني، ولا بالحديث عن وحدة التراب الوطني، وإنما بوضع عملية سياسية لا تمنح أي قوة عسكرية حق تحويل سيطرتها الميدانية إلى شرعية سياسية.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث الآن هو أن تنجح القوى الساعية إلى تقسيم البلاد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تحويل الحرب إلى واقع سياسي دائم. فالتقسيم لا يبدأ بالضرورة بإعلان دولتين أو رسم حدود جديدة؛ قد يبدأ بقبول فكرة أن لكل طرف منطقة يملك فيها حق تنظيم الحياة السياسية، وأن لكل منطقة مركزاً تفاوضياً خاصاً بها، وأن الاعتراف بالسلطة على الأرض يمكن أن يصبح بديلاً عن الشرعية الوطنية. ومن هنا فإن رفض الحوار الذي يُعقد تحت سلطة طرف عسكري لا يعني رفض الحوار، كما يحاول البعض تصويره، بل يعني حماية الحوار من أن يتحول إلى غطاء سياسي للحرب.

وفي المقابل، فإن القوى الرافضة للحرب مطالبة بأن تذهب إلى أبعد من الرقص. وهذه نقطة مهمة في وثيقة أديس أبابا؛ فقد طرحت تصوراً عملياً يقوم على إشراك ثلاثة اتجاهات بصورة متوازنة: القوى المدنية

السودان .. بين ملك وحاكم عام

أ. د أبوبكر حمد 07

1924 .. خيبة مزدوجة

من هزيمة الثورة إلى هزيمة الذاكرة

د. وجدي كامل 10

البرهان .. يكاد المريب بأن يقول خذوني

حيدر المكاشفي 32

الاستعمار لم يسرق الهوية ...

بل سرق جوهر الانتماء

هويدا سنادة 43

السودان من أكبر الأزمات الإنسانية

إلى أكبر أزمة إنسانية في العالم

نون كشكوش 54

الإسلام السياسي ورأس المال الهارب

عمر سيد أحمد 65

اهانة شعب وهلاك وطن

جريمتان متساويتان في البشاعة

إبراهيم هباني 81

سلام مؤجل أم إدارة للأزمة؟

قراءة في الخطة الأمريكية الجديدة

الهادي الشواف 83

المسرح الاهلي بامبدة .. بلاغة الضحك

السر السيد 96



أعلنت القوى المدنية المناهضة للحرب وغير المتحيزة لأي من طرفيها، في اجتماعها التشاوري بأديس أبابا، رفضها القاطع لدعوة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان إلى حوار داخل السودان، محذرة من تحويل الحوار إلى أداة لإعادة إنتاج الحرب والانقسام، وشدد الاجتماع على أن أي مسار سياسي جاد يجب أن يبدأ بوقف الحرب، ويبدأ بعيداً عن هيمنة السلاح، وبمشاركة مدنية واسعة تضع وحدة السودان وسلامة أراضيه فوق حسابات الأطراف المتحاربة.

شقيقتها تخرج عن صمتها

وتقدم رواية مختلفة

شادن ماتت مقتولة

برصاصة مسمومة

20

القوى المناهضة

للحرب تعيد

تعريف الطريق

إلى السلام

14



من الخوف إلى النزوح

أسر شمال كردفان

تبحث عن

ملاذ آمن

04

من الشراكة

إلى الاصطفاف الاستراتيجي

كيف تطورت علاقة الجيش

السوداني بتركيا؟

35

أحمد ومحمد ..

شقيقان اختفيا

في أقبية سجون

الدعم السريع

28

من النزوح إلى العراق ..

مأساة 800 أسرة

في معسكر

قوز السلام

25



3 سدود إثيوبية

بعد «النهضة» تضع

السودان ومصر أمام

معادلة مائية جديدة

57

الحرب التي تسكن

في الداخل .. جروح

نفسية تهدد جيلا

في السودان

49

«بلاك أوت»

الحرفيون

يتكبدون

خسارات فادحة

46

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:

UGANDA, CENTRAL, KAMPALA, CENTRAL DIVISION, BUKESA, NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO



رئيس التحرير
عثمان فضل الله





من الخوف إلى النزوح.. أسر شمال كردفان تبحث عن ملاذ آمن

تشهد مناطق شمال كردفان موجة نزوح جديدة مع تصاعد القتال في أم عردة وجبل الهشابة، حيث فرّت مئات الأسر سيرا على الأقدام نحو مدينة الأبيض، تاركة منازلها ومصادر رزقها بحثا عن الأمان. وأفادت الأمم المتحدة بمقتل أكثر من 12 مدنيا وإصابة آخرين في أم عردة، بينما قدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد النازحين بأكثر من 4200 شخص.

ملخص

يروي نازحون لـ«أفق جديد» أنهم غادروا منازلهم على عجل ولم يتمكنوا من حمل سوى القليل من ممتلكاتهم، فيما اضطّر بعضهم إلى قطع مسافات طويلة سيرا على الأقدام وسط نقص الغذاء والمياه. وتقول أسر نازحة إن أكبر مخاوفها الآن تتمثل في توفير مأوى ومياه نظيفة وعلاج لأطفالها وكبار السن، بعد أن تحولت حياتها من الاستقرار إلى البحث عن أبسط مقومات الأمان.

تواجه الأبيض ضغوطاً إنسانية متزايدة مع تدفق النازحين من المناطق المحيطة، في وقت تعاني فيه المدينة ومناطق أخرى من تدهور الخدمات الأساسية. كما أدى تصاعد العنف إلى تعليق أنشطة وخدمات صحية في منطقة المزروب لأكثر من أسبوعين، وسط تفشي الكوليرا ومخاوف من صعوبة وصول المساعدات إلى المحتاجين.

ومع استمرار المعارك، يتحول النزوح في شمال كردفان إلى رحلة مفتوحة من الخوف إلى المجهول، فيما تتزايد أعداد الفارين وتتعاظم الضغوط على مدينة الأبيض وقدرتها المحدودة على الاستجابة. وبينما لا تزال مناطق أخرى عالقة في دائرة القتال، يواجه المدنيون سؤالا أكثر إلحاحا: إلى أين يذهبون إذا لم يعد هناك مكان آمن؟

الشركاء الإنسانيين اضطروا إلى تعليق أنشطة وخدمات صحية، منذ أكثر من أسبوعين، في منطقة المزروب، التي تشهد تفشيًا للكوليرا، وحذرت من تداعيات استمرار العنف على المدنيين، وإمكانية وصول المساعدات إلى المحتاجين.

يقول نازح من منطقة أم عردة لـ «أفق جديد»: «بدأنا نسمع أصوات الرصاص والاشتباكات تقترب من المنطقة، ولم نعد نشعر بالأمان. خرجنا من منازلنا على عجل، ولم نتمكن من أخذ سوى القليل من أغراضنا».

وأضاف: «عدد الأسر التي تصل إلى الأبيض يتزايد، ونحتاج إلى مزيد من المساعدات. الإمكانيات الموجودة لا تبدو كافية لكل هذا العدد».

ومضى بالقول: «كنا نعيش في بيوتنا ونملك مصدر رزق، والآن أصبحنا نبحث عن مكان للإقامة وعن الطعام والماء. لا نعرف متى يمكننا العودة».

وتابع: «أكثر ما نخاف منه الآن هو المرض، خصوصًا مع وجود أطفال وكبار سن بين النازحين. نحتاج إلى مياه نظيفة وعلاج وأدوية».

وزاد: «تركنا البيت لأننا خفنا على حياتنا، ووصلنا إلى الأبيض بحثًا عن الأمان، لكننا لا نعرف ماذا ينتظرنا هنا. كل ما نريده الآن أن يعيش أطفالنا ليلة واحدة من دون خوف».

بينما قالت نازحة من جبل الهشابة لـ «أفق جديد»: «الخوف كان أكبر من أي شيء آخر. عندما اشتدت الاشتباكات، تركنا المنزل وخرجنا سيرًا على الأقدام. بعض الأسر كانت تحمل أطفالها، وأخرى لم تستطع حتى حمل أمتعتها».

من جهته يقول رب أسرة: «لم نكن نخطط للنزوح، لكن الوضع أصبح خطيرًا جدًا. غادرنا لأن بقاءنا كان يعني تعريض أطفالنا للخطر». وأضاف: «الطريق كان شاقًا، ومشينا مسافات طويلة قبل أن نصل. الأطفال وكبار السن عانوا كثيرًا، وبعض الأسر لم يكن معها ماء أو طعام كاف».

وتابع: «خرجنا بما نستطيع حمله فقط،

لا تمنح الحرب في شمال كردفان المدنيين فرصة لالتقاط أنفاسهم؛ فكلما ابتعدت أصوات المعارك عن منطقة، ظهرت على الطريق موجة جديدة من الفارين بحثًا عن مكان أكثر أمنًا. من منطقتي «أم عردة وجبل الهشابة» خرجت مئات الأسر سيرًا على الأقدام، تحمل ما استطاعت من أمتعة، وتترك خلفها منازل لم تعد آمنة، لتصل إلى الأبيض التي باتت هي الأخرى تواجه عبئًا إنسانيًا متصاعدًا بفعل تدفق النازحين.

ومع سقوط قتلى وجرحى في الاشتباكات، ونزوح آلاف المدنيين خلال أيام قليلة، لا تتوقف تداعيات القتال عند حدود المناطق المتضررة، بل تمتد إلى المدن التي تستقبل الفارين، فيما يهدد استمرار العنف بتعطيل الخدمات الصحية والأنشطة الإنسانية في مناطق تعاني أصلاً من أزمات متفاقمة، بينها تفشي الكوليرا ونقص الخدمات الأساسية.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، إن أكثر من 12 مدنيًا قتلوا وأصيب آخرون، في الاشتباكات التي شهدتها منطقة «أم عردة»، جنوب غربي مدينة الأبيض، حاضرة ولاية شمال كردفان، وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بنزوح أكثر من 4200 شخص من البلدة والمناطق المحيطة بها خلال الأيام الماضية.

وأدى استمرار التوتر العسكري إلى تفاقم حركة النزوح، وأفادت تقارير إعلامية بأن نحو 500 أسرة فرت من منطقتي «أم عردة وجبل الهشابة» سيرًا على الأقدام إلى مدينة الأبيض، في أحدث موجات النزوح باتجاه عاصمة شمال كردفان.

وصلت هذه الأسر إلى المدينة التي تواجه ضغوطًا متزايدة جراء تدفق النازحين من مناطق القتال المحيطة، وهو ما كانت «أوتشا» قد حذرت منه، بأن تصاعد العنف في شمال كردفان سيدفع حتمًا بأعداد متزايدة من السكان للبحث عن الأمان في المدينة، ما يزيد الضغط على الخدمات ومواقع استضافة النازحين. وتسبب تدهور الوضع الأمني في تعطيل بعض الأنشطة الإنسانية، وقالت «أوتشا» إن

«عدد الأسر التي تصل إلى الأبيض يتزايد، ونحتاج إلى مزيد من المساعدات، والإمكانيات الموجودة لا تبدو كافية لكل هذا العدد.»

«أصبحنا نبحث عن مكان للإقامة وعن الطعام والماء، ولا نعرف متى يمكن العودة.»



وفي شمال كردفان، لا يبدو النزوح مجرد هروب مؤقت من رصاص المعارك، بل رحلة مفتوحة من الخوف إلى المجهول. أسرتصل إلى الأبيض منهكة بعد مسافات قطعها سيراً على الأقدام، وأخرى ما تزال عالقة في مناطق القتال، بينما تتراجع الخدمات الإنسانية والصحية تحت وطأة اتساع الاحتياجات واستمرار العنف.

ومع كل موجة جديدة من النزوح، تكبر معاناة مدينة الأبيض التي تتحول تدريجياً إلى ملاذ لآلاف الفارين، لكنها تواجه في الوقت نفسه قدرة محدودة على الاستجابة. وبينما تستمر المعارك في محيطها، يبقى المدنيون العالقون بين النار والنزوح أمام سؤال واحد: إلى أين يذهبون إذا لم يعد هناك مكان آمن يلجأون إليه؟

وتركنا معظم ما نملك خلفنا. كنا نريد فقط الوصول إلى مكان لا نسمع فيه صوت الرصاص».

بدورها تقول أسماء عبد الباقي التي وصلت إلى مدينة الأبيض: «لم نكن نعرف إلى أين سنذهب عندما خرجنا، كل ما كان يشغلنا هو الابتعاد عن منطقة القتال والوصول إلى الأبيض».

وأضافت: «وصلنا إلى الأبيض ونحن لا نملك شيئاً تقريباً. نحتاج إلى مكان ننام فيه، وماء وطعام، والأهم أن نعرف ماذا سيحدث لنا في الأيام المقبلة».

وتابعت: «الأطفال تأثروا كثيراً بما حدث. بعضهم لم ينم جيداً منذ أن غادرنا، وكلما سمعوا صوتاً مرتفعاً يخافون ويظنون أن القتال عاد».

«أكثر ما نخاف منه الآن هو المرض، خصوصاً مع وجود أطفال وكبار سن بين النازحين.»



السودان.. بين ملك وحاكم عام

أ. د أبوبكر أحمد

ملخص

يستعرض المقال جذور خيارات الحكم في السودان قبيل الاستقلال، موضحاً أن بريطانيا سعت في مستعمراتها السابقة إلى إبقاء روابط سياسية واقتصادية تضمن استمرار نفوذها، عبر الملكية أو الحاكم العام أو رابطة الكومنولث. وفي السودان، تعقد المشهد بسبب الحكم الثنائي والتجاذبات السياسية والطائفية.

يشير إلى أنه مع قيام ثورة يوليو 1952 في مصر وإلغاء الملكية، طُرحت فكرة استمرار الحاكم العام الإنجليزي في السودان، قبل أن ترفضها الحركة الوطنية وتطالب بتقرير المصير. وانتهى الصراع إلى تشكيل مجلس سيادة وطني، ثم أعلن البرلمان السوداني الاستقلال في ديسمبر 1955، ودخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 1956، بعيداً عن الملكية والحاكم العام والكومنولث.

يوضح الكاتب أنه بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت ثلاثة مشاريع للملكية: ملكية السيد عبدالرحمن المهدي، أو الملك فاروق ملكاً على وادي النيل، أو السيد علي الميرغني ملكاً للسودان. في المقابل، رفضت الحركة الوطنية للتغيير فكرة الملكية، وطالبت بالتححر الكامل، قبل أن تتسع المعارضة لاحقاً لتشكيل الجبهة المعادية للاستعمار.

يرى الكاتب أن الاستقلال السياسي لم يُنهِ معضلة التبعية الاقتصادية، إذ ظلت السودان تتأرجح بين حكومات مدنية وثورات شعبية رفعت شعارات التحرر الوطني دون تأسيس نموذج اقتصادي مستقل ومستقر. ويخلص إلى أن التحرر من النفوذ والتبعية الاستعمارية ليس حدثاً ينتهي بإعلان الاستقلال، بل مسار تاريخي مستمر.

دائمًا ما تترك الإمبراطورية البريطانية عند إعلان استقلال مستعمراتها القديمة أنماطًا دستورية متعددة لتأمين انتقال السلطة، لضمان استمرار التبعية السياسية والاقتصادية، وتأمين تدفق المواد الخام من تلك الدول المستقلة حديثًا إلى مصانع «بريطانيا العظمى»، وضمان استمرار استقبالها لمنتجات هذه المصانع في دورة اقتصادية مستمرة لا تنتهي.

ولضمان هذا التدفق، كان لا بد للهيكل السياسي الجديد في الدول حديثة الاستقلال أن يرتبط بصلة وثيقة مع «التاج البريطاني» إما عبر بقاء «الملك» على رأس الهرم، أو تعيين «حاكم عام» يمثل «التاج»، وإذا لم يتوفر الأمران، يتم دمج الدولة حديثة الاستقلال تحت مظلة رابطة «دول الكومنولث» (Commonwealth of Nations)، وهي رابطة سياسية واقتصادية تضم 56 دولة مستقلة، كانت في معظمها مستعمرات أو أقاليم سابقة تابعة للإمبراطورية البريطانية، وتتشارك الأهداف نفسها. وهذا في الواقع يعيدنا إلى مسألة الحرية والتحرر من التبعية الاقتصادية للمستعمر.

ويتضح هذا النموذج الاستعماري حتى في أعرق الديمقراطيات الغربية التي كانت تابعة لـ «التاج البريطاني». ففي السادس من شهر مايو عام 2026، قامت بريطانيا بتعيين حاكم عام جديد على كندا (الحاكم رقم 31)، وهي القاضية الكندية السابقة «لويز أربور». وفي خطاب «مارك كارني» رئيس وزراء كندا، بمناسبة مباركة تعيين الحاكمة الجديدة، حاول «كارني» تذكير العالم بسلطات وصلاحيات الحاكم العام، وذكر منها أن الحاكم العام هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، أي أنه هو الذي يأمر بتحريك الجيوش داخل البلاد وخارجها، ومن صلاحياته حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة، واعتماد تعيين رئيس الوزراء أو سحب التكليف منه، وترك البرلمان يعين آخر. وهنا نلاحظ أنها الصلاحيات والسلطات الدستورية نفسها المتركة في يد الملك؛ وذلك بهدف ضمان بقاء خيوط السيادة.

وفي الحالة السودانية، اتخذ هذا المخاض الدستوري أبعاداً شديدة التعقيد نتيجة لطبيعة «الحكم الثنائي» (الإنجليزي-المصري)، والتجاذبات الأيديولوجية والطائفية المحلية التي رسمت مسار الاستقلال بعيداً عن الصيغ الاستعمارية التقليدية.

وحتى نتعرف جيداً على جذور هذا المخاض بتفاصيله، ينبغي علينا العودة للنصف الأول

من القرن الماضي، حيث اللقاءات التاريخية التي جمعت الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت، برئيس الوزراء البريطاني الأسبق ونستون تشرشل والتي توجت بميثاق الأطلسي عام 1941 (Atlantic Charter)، الذي حدد أهداف الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. حينها كان الهاجس الأكبر لدى الإمبراطورية البريطانية، هو التهديد الذي تشعر به من قبل النازية في ألمانيا، والفاشية في إيطاليا، والشيوعية في «الاتحاد السوفيتي»، وأنه يجب مواجهة هذه الأفكار والاستعداد للحرب المتوقعة.

هنا تبلو الاستهداف الاستراتيجي للإمبراطورية البريطانية، بأن تكون الهند والسودان هما الحليفين في الحرب من ناحية الغذاء والتمويل، ومن ناحية الرجال والقتال، وأيضاً من ناحية المواقع العسكرية؛ فالجبهة في الهند تتأثر بمحيطها مع اليابان والصين، وفي الناحية الأخرى يواجه السودان الوجود الإيطالي في شمال إفريقيا وفي مناطق الصومال وإثيوبيا وغيرها.

وبشكل عام تأثرت النخب المثقفة في المستعمرات البريطانية -لا سيما في الهند والسودان- بالتحويلات الجيوسياسية التي أعقبت صعود الأنظمة الشمولية (النازية، الفاشية، والشيوعية) في أوروبا بدءاً من عام 1933. فبعد ظهور النازية في ألمانيا، كثف البريطانيون حواراتهم في الهند والسودان بهدف قيام مؤتمر جامع للقيادات المثقفة في البلدين. وفي السودان، سُمي هذا التجمع بـ «مؤتمر الخريجين»؛ وقد أنشئ هذا المؤتمر ليتولى إدارة شئون السودان في المجالات الصحية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية، مع تقديم وعود بمنح الحقوق بعد نهاية الحرب، نظراً لأنه سيتم استغلال مقدرات السودان والهند في الجهود الحربي.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، تم اقتراح أن تكون السيادة في السودان سيادة وطنية تحت ظل نظام ملكي. وقد تسبب هذا المقترح في انقسام بداخل مؤتمر الخريجين إلى ثلاث تيارات:

التيار الأول: يمثله طائفة الأنصار، والذي أيد المقترح البريطاني بأن يكون السيد عبدالرحمن المهدي ملكاً على السودان، في إطار كيان وطني مستقل تماماً عن مصر وبريطانيا، ووافقت بريطانيا عليه ملكاً -رغم أنه سليل الخصومة التاريخية في الحرب التي دارت عند دخول الإنجليز للسودان بين الإنجليز والمهدية - لكنها

رأت فيه حليفاً محتملاً تحت المظلة البريطانية. التيار الثاني: طالب بالانضمام إلى مصر تحت قيادة الملك فاروق. وهم «مجموعة الأشقاء» «الاتحاديين» التي ترفض خيار ملك من حزب الأمة، فوافقوا على مقترح الإنجليز بأن يكون «ملك مصر» الملك فاروق، ملكاً على وادي النيل «مصر والسودان».

التيار الثالث: طالب بتنصيب السيد على الميرغنى ملكاً، انطلاقاً من فرضية أنه ينتمي إلى «الأشراف». وفي هذا السياق، قام السيد على الميرغنى بزيارة إلى ملوك الحجاز والعراق والمغرب لطلب تأييدهم، وهو ما حظي بقبول من الملوك وموافقة من الإنجليز أيضاً. وبذلك أصبحت هناك ثلاث خيارات ملكية مطروحة. فى مقابل هذه المشاريع أو التيارات، ظهرت «الحركة الوطنية للتغيير» التي دعت إلى التحرر قبل الحرية الشكلية نفسها، لتكون ضد مشروع قيام ملكية فى السودان، وهى مدرسه فكرية ضمت فى صفوفها عدداً كبيراً من المتعلمين، والمتقنين، والتقابات، والاتحادات؛ وكانت تعرف باختصار «حستو» «الحركة السودانية للتحرر الوطنى» حيث رفضت فكرة الملكية تماماً. وكمساومة تم طرح فكرة قيام «مجلس شيوخ» يتم تكوينه ليتقاسم السلطة مع الملك (وكان ذلك فى عام 1947)، إلا أن الحركة تمسكت بموقفها الرافض للملكية. وفى الوقت الذي نالت فيه الهند استقلالها عام 1947 نفسه، تعطل استقلال السودان بسبب الضغوط المستمرة من «الحركة الوطنية للتغيير» التي رأت عدم ضرورة وجود ملك فى السودان.

وفى عام 1952، قامت فى مصر ثوره 23 يوليو وألغت النظام الملكى هناك، وبناءً على ذلك ألغيت فكرة الملكية فى السودان تماماً، واستبدلت فوراً بمشروع استمرار «الحاكم العام». وكان المقترح يقضى بأن يستمر الحاكم العام الإنجليزى فى منصبه لفترة، على أن يسلم السلطة لاحقاً لحاكم عام سودانى.

هنا تطورت «الحركة الوطنية للتغيير» واستقطبت عدداً أكبر من المعارضين الذين كانوا سابقاً يؤيدون فكرة الملكية، فانضموا إليها لتتشكل جبهة جديدة سُميت «الجبهة المعادية للاستعمار». ونجحت هذه الجبهة فى رفض مقترح الحاكم العام، وطالبت بأن يكون الهدف هو «تقرير المصير» وليس مجرد «الحكم الذاتى» بعد الاستقلال.

نتيجة لهذه الضغوط، قام الإنجليز بعدها بإلغاء مجلس الشيوخ والاستعاضة عنه بـ

«مجلس سيادة وطنى»، وهو مجلس يتأسسه رئيس يتقاسم الصلاحيات مع أعضاء آخرين، ليكون هذا المجلس بديلاً عن فكرة الملك أو الحاكم العام ومجلس الشيوخ. وفى ديسمبر 1955، أعلن البرلمان السودانى استقلال بلاده، والذي أصبح نافذاً فى الأول من يناير عام 1956، ووافقت بريطانيا على منح السودان الاستقلال، لكنها عادت تطلب مقابل ذلك أن ينضم السودان إلى رابطة «دول الكومنولث»، وهو المطلب الذى عارضته وأفشلته حركات التحرر، وأعلن السودان استقلاله كاملاً من داخل البرلمان.

وأدار المجلس السيادة البلاد، وهو الهيكل الدستورى ذاته الذى استقبل الملكة إليزابيث الثانية فى زيارتها إلى السودان عام 1965، مما عكس تصفية تامة للإرث الاستعماري التشريعي وتأسيس صيغة حكم سودانية خالصة.

ومع ذلك ظلت معضلة التبعية الاقتصادية قائمة، وهنا نجد أن الثورات المدنية والانقلابات التي قامت جميعاً كانت تدور حول هدف واحد وهو البحث عن «التحرر الفعلي». ونجد أنه عندما يكون على رأس السلطة حكماً مدنياً نجد لديه -إلى حد ما- ميلاً للرجوع إلى التبعية، بينما كانت الانقلابات تأتي رافعة شعارات الانفكاك والتحرر الوطنى، لتستمر الدوامه صعوداً وهبوطاً دون أن تنجح أى منها فى تأسيس نموذج اقتصادى مستقل ومستقر.

هذا ما نجده فى السودان من ناحية الحرية والتحرر، والملك، والحاكم العام، ورابطة «دول الكومنولث» التي كانت مستعمرات استقلت عن الإمبراطورية البريطانية، وتركت خلفها واحدة من النماذج الثلاثة لضمان الاستمرارية، فنجد هذه الدول دائماً ما تعلن أو تحدد «يوم التحرر» الخاص بها، وما بين انقلابات وثورات وحركات تحرر يتأرجح التحرر ذهاباً وإياباً.

حتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي نالت استقلالها قبل نحو 250 عاماً، كان أول شعار رفعته هو التحرر (Liberty) وليس مجرد الحرية (Freedom)؛ مما يؤكد أن التحرر من التبعية الاقتصادية للمستعمر هو صيرورة تاريخية مستمرة، فرغماً عن مسيرة السنوات الطويلة من محاولات الانفكاك، لا تزال هذه الدول تجدد مواصلتها فى طريق التحرر من التبعية الاستعمارية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أسرع هذه الدول خطى نحو التحرر الكامل والانفكاك الشامل من شبك التبعية الاستعمارية.



1924.. خيبة مزدوجة من هزيمة الثورة إلى هزيمة الذاكرة د. وجدي كامل

يتناول الكاتب ثورة 1924 بوصفها أكثر من مجرد مواجهة فاشلة مع الاستعمار، ويرى أنها طرحت مبكراً أسئلة حول الوطنية والمواطنة ومن يملك حق المشاركة في صناعة الدولة. ويشير إلى أن هزيمة الثورة عسكرياً لم تعنِ انتهاء الأسئلة التي حملتها.

ملخص

يضع الكاتب سيرة علي عبد اللطيف في قلب هذا الصراع، باعتباره نموذجاً لسؤال أعمق: من يحق له أن يتحدث باسم الوطن؟ فقد اصطدمت فكرة المواطنة الجديدة بتراتب اجتماعي قديم، ما جعل الصراع حول شخصه يعكس صراعاً أوسع حول تعريف السوداني وموقعه في الدولة.

يرى أن الكتابة الوطنية أعادت تقديم 1924 باعتبارها إحدى بدايات الحركة الوطنية، بينما ركزت القراءة الماركسية على الطبقات والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية. لكن الكاتب يعتبر أن كلا التفسيرين لا يكفي وحده، لأن المجتمع السوداني كان تحكمه أيضاً القبيلة والنسب والطائفة والمكانة الاجتماعية.

يخلص الكاتب إلى أن الهزيمة الثانية لثورة 1924 كانت في الذاكرة، حين جرى التعامل معها كحدث انتهى، بدلاً من النظر إلى الأسئلة التي طرحتها وظلت معلقة. فأسئلة المواطنة والتمثيل والقبيلة والمركز والأطراف ظلت حاضرة في تاريخ السودان، ما يجعل 1924، بعد أكثر من قرن، سؤالاً مؤجلاً أكثر من كونها ثورة انتهت.

حين خمدت حركة 1924، لم يكن السودان قد خرج من معركته مع الاستعمار بقدر ما كان قد دخل مرحلة أخرى من الصراع. انتهت المواجهة في الشوارع والثكنات والسجون، وسكتت أصوات كانت قد ارتفعت، قبل ذلك بقليل، وهي تتحدث عن وطن لم يكن قد اكتمل تعريفه بعد. عاد الاستعمار إلى ترتيب المجال العام وفق ما يضمن له السيطرة، وعاد كثير من الذين تابعوا الأحداث إلى حياتهم، بينما أخذت الثورة، شيئاً فشيئاً، مكانها في الذاكرة.

غير أن الذاكرة لا تحفظ الأحداث كما وقعت. إنها تعيد ترتيبها كلما تغيرت الحاجات والأسئلة. وما يبدو في لحظة ما حدثاً مكتمل الدلالة قد يصبح، بعد سنوات، مادة لتأويلات مختلفة، تتقدم فيها وجوه وتراجع أخرى، وتقرأ الهزيمة من مواقع لم تكن موجودة يوم وقوعها.

ولعل ثورة 1924 تكشف هذه الحقيقة بوضوح خاص. فقد بقيت تفاصيل كثيرة من أحداثها حاضرة في الكتب والوثائق، لكن معناها ظل يتبدل من قراءة إلى أخرى. أكانت حركة وطنية مبكرة اصطدمت بقوة استعمارية متفوقة؟ أم كانت تعبيراً عن طبقات اجتماعية جديدة بدأت تشق طريقها إلى المجال السياسي؟ أم كانت محاولة محدودة لمجموعة من المتعلمين والضباط والطلاب لم تستطع أن تجد لنفسها قاعدة اجتماعية واسعة؟

إن كل إجابة من هذه الإجابات تضيء جانباً من المشهد، غير أن الضوء نفسه يترك أجزاء أخرى في الظل.

وهنا تبدأ المسألة التي تعيننا: كيف كُتبت هزيمة 1924؟

فالهزيمة العسكرية حدث يمكن تحديده في الزمن، أما الهزيمة في الذاكرة فتحتاج إلى زمن أطول. الأولى تحدث في لحظة المواجهة؛ والثانية تتشكل عبر الكتب، والمدارس، والخطاب السياسي، وشهادات الذين بقوا، وصمت الذين لم تسمع أصواتهم.

الثورة في الكتابة الوطنية:

كان طبيعياً أن تستعيد الكتابة الوطنية ثورة 1924 من الرواية الاستعمارية التي أرادت لها أن تبدو حركة متمردة انتهت إلى الفشل. فقد احتاج السودانيون، في سياق نضالهم من أجل الاستقلال، إلى استرداد تاريخ المقاومة من سجلات القوة التي قمعتها.

في هذه الكتابة أصبحت الثورة واحدة من البدايات الكبرى للوعي الوطني الحديث. ظهرت أسماء قادتها في سلسلة طويلة من الأسماء التي مهّدت الطريق إلى الاستقلال، وأصبح علي عبد اللطيف رمزاً من رموز الوطنية السودانية المبكرة. وكان لهذا الاسترداد أهميته. غير أن تحويل الثورة إلى حلقة في قصة طويلة عن تطور الحركة الوطنية جعل السؤال عن طبيعة المجتمع الذي خرجت منه الثورة يتراجع أحياناً إلى الصفوف الخلفية.

أصبح الاهتمام منصباً على ما قاله الوطنيون وما فعلوه في مواجهة الاستعمار، أكثر من الاهتمام بالبنية الاجتماعية التي استقبلت خطابهم. وبين الأمرين مسافة واسعة. فالفكرة الوطنية قد تكون واضحة في أذهان أصحابها، لكن وضوحها عند أصحابها لا يعني أنها أصبحت، بالضرورة، جزءاً من وعي المجتمع كله. وهنا تبرز إحدى المسائل التي ظلت كامنة تحت سطح الرواية الوطنية: كيف تتحول الوطنية من فكرة إلى شرعية؟

حين دخلت الطبقة إلى تفسير الثورة:

جاءت القراءة الماركسية لتفتح باباً آخر. فقد نقلت النظر من الأشخاص والأحداث إلى القوى الاجتماعية التي كانت تتحرك خلفها، وربطت نمو الحركة الوطنية بتطور التعليم والمدينة والطبقات الحديثة وتغير علاقات الإنتاج والمصالح الاقتصادية. وكان في هذا التحول مكسب حقيقي؛ إذ أصبح التاريخ أقل ارتباطاً بسير الرجال وأكثر اتصالاً بالبنية التي صنعت حركتهم.

غير أن هذا التفسير، في بعض صورته، جعل الطبقة مفتاحاً واسعاً لقراءة الثورة. وهنا ضاقت مساحة عناصر أخرى لم تكن أقل تأثيراً في المجتمع السوداني: القبيلة، والنسب، والطائفة، والمكانة الاجتماعية، وشبكات الولاء التي كانت تمنح الفرد موقعه وتحدد مقدار ما يستطيع أن يقوله أو يفعله في المجال العام. فالسودان الذي ظهرت فيه 1924 لم يكن مجتمعاً تتحرك داخله المصالح الاقتصادية وحدها. كان الناس يدخلون السياسة وهم يحملون معهم تاريخ أسرهم، وانتماءاتهم، وصلاتهم، وصوراً متوارثة عن المكانة والقيادة. ولذلك فإن الطبقة، مهما كانت ضرورية لفهم جانب من المشهد، لا تستطيع وحدها أن تفسر الطريقة التي استقبل بها المجتمع فكرة الوطنية



الجديدة. وهنا تبدأ ملامح مفهوم آخر في الظهور: الشرعية الاجتماعية.

علي عبد اللطيف: الرجل الذي حمل سؤالاً أكبر من شخصه:

ربما لا يظهر هذا السؤال في مكان أوضح مما يظهر في سيرة علي عبد اللطيف. فقد اعتدنا أن نراه في صورة القائد الوطني الذي وقف في وجه الاستعمار، وهي صورة تستحق مكانها في الذاكرة. لكن سيرته تتيح لنا قراءة أخرى، أكثر قلقاً وأشد اتصالاً بالبنية الاجتماعية للسودان في ذلك الوقت.

كان علي عبد اللطيف يحمل فكرة عن السودان تتجاوز حدود جماعة بعينها. وكان ظهوره في موقع القيادة الوطنية يضع أمام المجتمع سؤالاً لم يكن سهلاً: من يحق له أن يتحدث باسم الوطن؟

لم يكن السؤال يتعلق بالكفاءة وحدها، ولا بالشجاعة، ولا بما يملكه الرجل من قدرة على القيادة. كان يتعلق أيضاً بأصل الشخص وموقعه في السلم الاجتماعي. وهنا تصبح قصة علي عبد اللطيف أكثر من سيرة فردية. إنها نافذة على مجتمع كان يعيش، في الوقت نفسه، داخل عالمين: عالم قديم تُوِّرَ فيه المكانة وفق النسب والموروث الاجتماعي، وعالم جديد بدأت فيه فكرة المواطنة تقول إن الحق في الوطن ينبغي أن يسبق هذه الفوارق جميعاً. كانت الوطنية الحديثة تقول، بصورة لم تكن قد اكتملت مؤسساتها بعد، إن السوداني هو سوداني قبل أن يكون شيئاً آخر في المجال السياسي. أما المجتمع فقد ظل يحمل معه تراتبات أقدم من هذه الفكرة. ولذلك كان الصراع حول علي عبد اللطيف يحمل، في عمقه، شيئاً من الصراع حول تعريف السوداني نفسه.

بين المواطن والرعية:

الثانية، تصبح الثورة لحظة ضائعة تكشف عن مسار كان يمكن أن يتخذ اتجاهًا آخر.

الهزيمة الثانية

لعلّ الهزيمة الأولى كانت في الميدان. أما الثانية فجاءت في الطريقة التي استقر بها معنى تلك الهزيمة في الذاكرة. فحين نقرأ التاريخ من نهايته، يبدو الماضي أحياناً وكأنه كان يسير نحو النتيجة التي نعرفها اليوم. لكن التاريخ، في اللحظة التي كان يُعاش فيها، لم يكن يعرف نهايته. كانت أمام السودانيين احتمالات متعددة، وكانت الوطنية نفسها فكرة تتنافس حولها تصورات مختلفة. ومن هذه الزاوية، تصبح 1924 لحظة تستحق أن تُقرأ مرة أخرى، لا بحثاً عن بطولية إضافية، وإنما بحثاً عن الاحتمالات التي أغلقت مع هزيمتها.

فربما كانت الخسارة الأكبر أن السودان لم يدخل، في ذلك الوقت المبكر، في نقاش واسع حول معنى المواطنة والتمثيل والحق في القيادة، وأن السؤال الذي طرحته الثورة ظل يتنقل من مرحلة إلى أخرى من دون أن يجد إجابة اجتماعية مستقرة. ولهذا تبدو ثورة 1924، بعد أكثر من قرن، أقل شبيهاً بحدث انتهى، وأكثر شبيهاً بسؤال مؤجل. من يملك السودان؟ ومن يملك حق تعريفه؟ ومن أي مكان اجتماعي يمكن أن يتحدث المرء باسم الوطن؟ هذه الأسئلة هي التي تجعل إعادة قراءة هزيمة الثورة ضرورية. فربما لم تكن القضية أن مشروع 1924 لم يمتلك القوة الكافية لإسقاط الاستعمار، وإنما أن المجتمع السوداني نفسه كان لا يزال يتعلم، وسط تناقضات قاسية، كيف ينتقل من وطن تتجاوز فيه جماعات وشرعيات متعددة إلى وطن يصبح فيه المواطن مصدر الشرعية السياسية.

وعندما نعيد النظر في تاريخ السودان من هذه الزاوية، تبدو 1924 أقل ابتعاداً عن حاضرتنا مما توحي به المسافة الزمنية. فأسئلة الثورة التي لم تجد طريقها إلى الحسم آنذاك، ستعود بأشكال مختلفة في العقود التالية: في الصراع بين الطائفة والحزب، وبين القبيلة والدولة، وبين المركز والأطراف، وبين الامتياز والمواطنة. وهنا ربما تكمن إحدى أكثر مفارقات 1924 إيلاماً، في كون أن الثورة هُزمت في زمنها، لكن الأسئلة التي جعلت قيامها ممكناً ظلت حاضرة في تاريخ السودان كله.

ربما كان هذا هو السؤال الأكثر هدوءاً والأعمق أثراً في ثورة 1924. فالمواطنة ليست مجرد كلمة في خطاب سياسي. إنها تغيير في ترتيب العلاقات داخل المجتمع. حين يصبح الفرد مواطناً، فإن حقه في المشاركة لا يعود منحةً من صاحب سلطة أو امتيازاً مستمداً من نسب أو مكانة. يصبح الحق متصلاً بانتمائه إلى الجماعة الوطنية ذاتها. لكن انتقال المجتمع إلى هذه الفكرة لا يحدث دفعة واحدة.

كان السودان يدخل القرن العشرين وهو يحمل طبقات مترابطة من الانتماءات والولاءات. وكانت الدولة الاستعمارية نفسها تدير المجتمع من خلال هذه الفوارق، وتتعامل مع الجماعات والقيادات المحلية وفق ما يخدم نظام الحكم. وسط هذا التعقيد ظهرت 1924 بخطاب جديد، أو على الأقل بجانب جديد من الخطاب الوطني. ولذلك فإن أهمية الثورة لا تكمن في أنها عارضت الاستعمار فحسب؛ إنها جعلت سؤال من هو صاحب الحق في صناعة الدولة أكثر وضوحاً. وهذا ما يجعل هزيمتها مختلفة عن هزيمة حركة سياسية عابرة.

لقد أسكتت الحركة، لكن السؤال الذي حملته لم يُسكت بالسهولة نفسها. فالهزيمة التي أعادت ترتيب المجال السياسي عندما تغير المشهد بعد قمع الثورة، فلم تعد القوى التي حملت مشروع 1924 تملك المساحة نفسها للحركة، بينما وجدت قوى أخرى، أكثر اتصالاً بالبنى الاجتماعية التقليدية، مجالاً أوسع للتقدم والتفاوض والعمل السياسي.

ومن الصعب فصل هذا التحول عن الطريقة التي أعادت بها الإدارة الاستعمارية تنظيم المجتمع والدولة بعد الثورة. فالقمع لا يقتصر أثره على إسكات المعارضين؛ إنه يغير أيضاً شروط ظهور المعارضة التالية.

وبمرور الوقت، أخذ المجال السياسي السوداني يتشكل في صورة جديدة، وأصبح الاستقلال المقبل يُبنى من خلال قوى ومؤسسات وتحالفات مختلفة عن تلك التي ظهرت في 1924. وهنا حدث شيء بالغ الأهمية في كتابة التاريخ: صار بالإمكان النظر إلى 1924 باعتبارها بداية لم تتحقق، بدل النظر إليها بوصفها محاولة كانت تحمل احتمالاً مختلفاً لمستقبل الدولة.

والفرق بين القراءتين كبير. ففي الأولى، تكون الثورة محطة مبكرة تجاوزها التاريخ. وفي

القوى المناهضة للحرب تعيد تعريف الطريق إلى السلام

ملخص

بلورت القوى السياسية والمدنية السودانية المناهضة للحرب وغير المنحازة لطرفيها، في ختام اجتماعها بأديس أبابا، وثيقة موقف مشترك تضع تصوراً لإنهاء الحرب وإطلاق عملية سلام سودانية، وترفض اختزال السلام في دعوة البرهان إلى «الحوار السوداني» بصيغته الحالية.

وتدعو القوى إلى عملية سياسية سودانية الملكية، بمشاركة متوازنة للنساء والشباب والنازحين واللاجئين والقوى المناهضة للحرب، إلى جانب قضايا بناء الدولة والجيش الموحد والعدالة والمواطنة المتساوية وإعادة الإعمار. كما تؤيد جهود الوساطة الدولية بشرط تنسيقها وعدم تحولها إلى بديل عن الإرادة

وتؤكد الوثيقة أن أي سلام حقيقي يجب أن يبدأ بوقف الحرب وحماية المدنيين ووصول المساعدات، معتبرة أن الحوار في ظل استمرار القتال وتحت سيطرة طرف واحد قد يكرّس الانقسام العسكري والسياسي. وتقترح ثلاثة مسارات متزامنة: إنساني، ووقف إطلاق النار، وسياسي يعالج جذور النزاعات.

وتتخذ الوثيقة موقفاً رافضاً لعودة المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية إلى المشهد السياسي عبر عملية السلام، وتدعو السودانيّين إلى توحيد الجهود للمضغظ من أجل هدنة إنسانية ووقف إطلاق النار. وتخلص إلى أن السلام ليس مجرد اتفاق لوقف القتال، بل عملية لإعادة تأسيس الدولة ومعالجة جذور الحروب وضمان مستقبل مدني وديمقراطي للسودان.

«السلام الحقيقي يمر بمراحل تبدأ بوقف العدائيات لأغراض إنسانية، ثم ترتيبات أمنية وسياسية انتقالية».



أديس أبابا – أفق جديد

ثلاث سنوات من الحرب، وأن المدنيين دفعوا الثمن الأكبر من القتل والنزوح وفقدان المساكن والذاكرة الاجتماعية، بينما تحولت الحرب إلى عامل لتفكيك النسيج الاجتماعي وإطالة أمد الانقسام. وتضع القوى الموقعة على الوثيقة وقف الحرب وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية في صدارة الأولويات، معتبرة أن أي عملية سياسية لا تنطلق من إنهاء الحرب ومعالجة أثارها الإنسانية ستظل عاجزة عن إنتاج سلام حقيقي.

رفض اختزال السلام في الحوار

وتحتل دعوة البرهان إلى «الحوار السوداني» موقعاً مركزياً في الوثيقة، التي ترفض اعتبار الدعوة بصيغتها الحالية عملية سلام مكتملة الأركان. وتقول الوثيقة إن ما يُطرح تحت مسمى الحوار لا ينسجم، من حيث الجوهر والمنهج، مع المعايير المعروفة لعمليات إنهاء الحروب، مؤكدة أن السلام الحقيقي يمر بمراحل تبدأ بوقف العدائيات لأغراض إنسانية، ثم ترتيبات أمنية وسياسية انتقالية، وصولاً إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار ضمن مظلة مستقلة ومتفق عليها، قبل الانتقال إلى عملية سياسية

بلورت القوى السياسية والمدنية السودانية المناهضة للحرب وغير المصطفة مع أي من طرفيها، في ختام اجتماعها التشاوري بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وثيقة موقف مشترك ترسم تصوراً متكاملاً لإنهاء الحرب وإطلاق عملية سلام سودانية، وتحدد في الوقت ذاته موقفاً واضحاً من دعوة قائد الجيش عبد الفتاح البرهان إلى ما أسماه «الحوار السوداني». وتأتي الوثيقة في أعقاب اجتماع استمر يومي 22 و23 أغسطس 2026، بمشاركة قوى سياسية ومدنية ومنظمات مجتمع مدني وشبكات نسوية وشبابية وشخصيات عامة من المفكرين والأكاديميين والأدباء والمثقفين، في لقاء وُصف بأنه محاولة لتوحيد موقف القوى التي ترفض الحرب ولا تصطف مع أي من طرفيها. وكانت الاجتماعات قد ركزت على تقييم تطورات الحرب، والرؤى الوطنية لعملية السلام، وخارطة طريق إعلان المبادئ السودانية، وأدوار الوساطات الخارجية، إلى جانب دعوة البرهان للحوار. وتنطلق الوثيقة من توصيف شديد القتامة للأوضاع في السودان، معتبرة أن البلاد تواجه كارثة إنسانية متفاقمة بعد أكثر من

«السلام الحقيقي يمر بمراحل تبدأ بوقف العدائيات لأغراض إنسانية، ثم ترتيبات أمنية وسياسية انتقالية».



سلام متكاملة تقوم على ثلاثة مسارات مترابطة: المسار الإنساني، ومسار وقف إطلاق النار، والمسار السياسي السوداني. ويستهدف المسار الإنساني حماية المدنيين وفتح الطرق أمام المساعدات وعودة النازحين واللاجئين، بينما يبدأ مسار وقف إطلاق النار بهدنة إنسانية شاملة وفورية تمهد لوقف دائم ومستدام لإطلاق النار. أما المسار السياسي فيتجه إلى حوار سوداني شامل وشفاف يعالج جذور الحروب الأهلية ويضع الأساس لحلول مستدامة، بدلاً من الاكتفاء بالتعامل مع نتائج الحرب ومظاهرها. وتشترط الوثيقة أن تتضمن العملية إجراءات إنسانية عاجلة، بينها فتح ممرات وصول المساعدات، وضمان حرية الحركة، وعودة النازحين واللاجئين، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع القيود المفروضة على العمل المدني والسياسي، إلى جانب معالجة الأزمات الإنسانية العاجلة الناتجة عن الحرب.

من يمثل السودانيين؟

وفي تصورها للعملية السياسية، تؤكد الوثيقة ضرورة أن تعكس المشاركة واقع السودان الاجتماعي والسياسي، لا واقعاً مصطنعاً

تعالج جذور الحروب السودانية المتكررة. وتقول القوى المناهضة للحرب إن عقد حوار داخل مناطق خاضعة لسيطرة طرف واحد من أطراف النزاع يمثل، في نظرها، إقراراً سياسياً بواقع الانقسام العسكري الذي أفرزته الحرب. وتربط الوثيقة بين مكان انعقاد الحوار وطبيعته السياسية، محذرة من أن عقده في منطقة يسيطر عليها أحد المتحاربين يمكن أن يمنح واقع التقسيم الميداني صفة سياسية دائمة، وهو ما تعتبره أساساً بوحدة السودان وحق السودانيين في المشاركة المتساوية في تقرير مستقبل بلادهم. وتذهب الوثيقة أبعد من ذلك، معتبرة أن الحوار الذي يأتي في ظل استمرار العمليات العسكرية والقصف والكارثة الإنسانية لا يمكن أن يكون مدخلاً موثقاً إلى السلام. وترى أن فصل المسار السياسي عن ضرورة وقف الحرب سيُفَرِّغ العملية السياسية من غايتها الأساسية، لأن الهدف النهائي لأي حوار جاد يجب أن يكون وقف الحرب وإنهاء الكارثة الإنسانية، وليس إدارة واقعها أو التعايش معه.

ثلاثة مسارات

وتطرح الوثيقة بدلاً من ذلك تصوراً لعملية

«الحوار الذي يأتي في ظل استمرار العمليات العسكرية والكارثة الإنسانية لا يمكن أن يكون مدخلاً موثقاً إلى السلام».

«السودانيون يملكون الحق في الحياة والأمان والعودة إلى ديارهم والعدالة والمحاسبة».



مسافة بين اتفاق يوقف إطلاق النار مؤقتاً وبين تسوية سياسية مستدامة تعالج الأسباب التي أنتجت الحروب المتكررة في السودان.

الوساطة الدولية

وتبدي القوى الموقعة موقفاً إيجابياً مشروطاً تجاه جهود الوساطة الإقليمية والدولية. وترى الوثيقة أن خارطة الطريق الدولية الصادرة في سبتمبر 2025 تمثل مرجعية مناسبة لعملية السلام، خصوصاً من حيث إعطائها الأولوية لوقف الحرب وتحديد مسار زمني للعملية وطرح تصور لمستقبل مدني للسودان، لكنها في الوقت ذاته تشدد على ضرورة أن تكون الملكية السودانية للقرار كاملة، وأن يجري تحديد المشاركين والأجندة والتوقيت بصورة واضحة. وتدعو الوثيقة إلى تنسيق الجهود الدولية والإقليمية، محذرة من أن تعدد مسارات الوساطة من دون تنسيق قد يؤدي إلى إضعاف الضغط على أطراف الحرب ويفتح الباب أمام استغلال التناقضات بين الوسطاء. وفي المقابل، ترى أن توحيد جهود الوسطاء وتوزيع الأدوار ضمن إطار واحد متسق يمكن أن ينتج عملية أكثر تماسكاً وقابلية للتنفيذ على الأرض. ويأتي هذا الموقف في وقت تتزايد فيه

تفرضه موازين القوى العسكرية. وتدعو إلى تمثيل متوازن وعادل للشباب والنساء والقوى الاجتماعية والنازحين واللاجئين، إلى جانب القوى المناهضة للحرب وغير المصطفة مع أي من طرفيها. كما تشدد على ضرورة أن تكون العملية السياسية سودانية الملكية والقرار، مع الاستفادة من الدعم الإقليمي والدولي دون السماح بتحول الوساطة الخارجية إلى بديل عن الإرادة السودانية.

وتطرح الوثيقة مجموعة واسعة من القضايا التي ينبغي أن تدخل في صلب عملية السلام، من بينها شكل الدولة وعلاقة الدين بالدولة، والمواطنة المتساوية، ونظام الحكم، وإنهاء ما تصفه باختطاف الدولة بواسطة النظام السابق، وبناء جيش وطني موحد، وتحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، ومعالجة قضايا الأرض وحقوق النازحين واللاجئين وإعادة الإعمار، إضافة إلى التعليم والصحة والخدمات الأساسية ودور النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرار، فضلاً عن الدستور الانتقالي والنظام الانتخابي ومبادئ المرحلة الانتقالية.

وبذلك تتعامل الوثيقة مع السلام باعتباره عملية لإعادة تأسيس الدولة، وليس مجرد اتفاق لإنهاء القتال. وهي تضع، بصورة واضحة،

«أي عملية سياسية لا تنطلق من إنهاء الحرب ومعالجة آثارها الإنسانية ستظل عاجزة عن إنتاج سلام حقيقي».



السياسي الذي سبق الحرب، وفقاً للرؤية التي طرحتها القوى المشاركة.

رسالة إلى السودانيين

وفي الجزء الأخير من الوثيقة، تتحول اللغة السياسية إلى نداء مباشر للسودانيين في الداخل والخارج، وفي المدن والأرياف ومعسكرات النزوح واللجوء ومناطق السيطرة المختلفة. وتدعو الوثيقة إلى توحيد الصوت المدني والضغط من أجل وقف فوري للحرب، مؤكدة أن السلام حق وليس منحة، وأن السودانيين يملكون الحق في الحياة والأمان والعودة إلى ديارهم والعدالة والمحاسبة، وفي وطن يتسع للجميع ولا تحدد مستقبله وقائع فرضتها المدافع والسلاح.

وتختتم القوى المناهضة للحرب موقفها بالتأكيد على استعدادها للعمل مع القوى السودانية التي تشاركها أهداف إنهاء الحرب وحماية المدنيين والتحول الديمقراطي، وتدعو إلى خفض التصعيد وإقرار هدنة إنسانية فورية وشاملة تقود إلى وقف إطلاق النار، ثم إلى عملية سلام حقيقية تستجيب لتطلعات السودانيين، مع توجيه الشكر لإثيوبيا لاستضافتها الاجتماع وتوفيرها مساحة

التحركات الدبلوماسية حول السودان، فيما كانت اجتماعات أديس أبابا تستهدف أيضاً تطوير موقف مشترك تجاه عمل «الخماسية» والوساطات الخارجية. وكانت تقارير سبقت الاجتماع قد أشارت إلى أن المشاركين يعتزمون إجراء لقاءات مع مكونات اللجنة الخماسية ومناقشة تصميم العملية السياسية ومعايير المشاركة والتمثيل فيها.

النظام السابق

وتتضمن الوثيقة موقفاً حاسماً من عودة المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية إلى المشهد السياسي من خلال عملية السلام. وتقول القوى المشاركة إن القوى التي تعتبرها مسؤولة عن إشعال الحرب والاستفادة من استمرارها لا ينبغي أن تحصل على مكافأة سياسية عبر إعادة إدماجها في العملية السياسية، معتبرة أن القوى المرتبطة بالنظام السابق أسقطتها ثورة ديسمبر، ولا ينبغي أن تتحول أي عملية حوار جديدة إلى مدخل لإعادة إنتاج نفوذها السياسي.

وهذا الموقف يضيف إلى الوثيقة بعداً يتجاوز الحرب الحالية، إذ يربط إنهاء النزاع بإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والقوى السياسية والعسكرية، وبمنع إعادة إنتاج النظام

تبدي القوى الموقعة موقفاً إيجابياً مشروطاً تجاه جهود الوساطة

الإقليمية والدولية

لا تكتفي الوثيقة برفض دعوة البرهان للحوار، بل تضع معايير للعملية التي يمكن أن تقبل بها



الاجتماع الذي سبق صدورها، والذي جمع قوى سياسية ومدنية وشبكات نسوية وشبابية وشخصيات عامة، في محاولة لإنتاج موقف أكثر تماسكاً للقوى الرافضة للحرب وغير المنحازة لأي من طرفيها.

وبهذا المعنى، فإن وثيقة أديس أبابا لا تقدم رداً عابراً على مبادرة سياسية قائمة، وإنما تضع إطاراً تفاوُضياً وسياسياً متكاملًا من وجهة نظر القوى التي صاغتها: السلام يبدأ بإيقاف الحرب، ولا يكتمل إلا بمعالجة أسبابها، ولا تكون له شرعية ما لم يكن السودان نفسه، بمكوناته المدنية والاجتماعية والسياسية، صاحب القرار في تحديد مستقبله.

للتشاور بين القوى السودانية. وتعكس الوثيقة، في مجملها، محاولة من القوى المناهضة للحرب وغير المصطفة مع طرفيها للانتقال من مجرد رفض القتال إلى تقديم تصور سياسي متكامل لما ينبغي أن يأتي بعده. وهي لا تكتفي برفض دعوة البرهان للحوار، بل تضع معايير للعملية التي يمكن أن تقبل بها: وقف الحرب، معالجة الكارثة الإنسانية، ضمان وحدة السودان، عملية سياسية سودانية الملكية، مشاركة واسعة ومتوازنة، معالجة جذور النزاعات، وبناء مؤسسات دولة جديدة على أساس مدني وديمقراطي. وتأتي أهمية الوثيقة أيضاً من اتساع القوى والمكونات المشاركة في



وثيقة أديس أبابا لا تقدم رداً عابراً على مبادرة سياسية قائمة، وإنما تضع إطاراً تفاوُضياً وسياسياً متكاملًا



شقيقتها تخرج عن صمتها وتقدم رواية مختلفة

شادن ماتت مقتولة برصاصة مسمومة

ملخص

بعد أكثر من ثلاث سنوات على مقتل الفنانة السودانية شادن محمد حسين في أم درمان، خرجت شقيقتها زحل عن صمتها، مقدمة رواية مختلفة عن وفاتها. ففي 13 مايو 2023، أصيبت شادن داخل منزلها، بينما تحدثت الرواية المتداولة عن شظية جراء قذيفة، لكن الأسرة تقول إن الإصابة كانت بطلق ناري، وتشكك في الرواية، مشيرة إلى أن الرصاصة كانت «مسمومة»، دون دليل طبي حاسم على ذلك.

وتقول زحل إن الحرب مزقت أسرتهما، بعد وفاة شقيقهما عبدالرحمن وتفرق أفراد العائلة بين مناطق مختلفة. وبعد إصابة شادن، قطعت زحل رحلة استغرقت يوماً كاملاً للوصول إلى الفتيحاب، حيث واجهت حقيقة موت شقيقتها. كما تشير إلى اعتقال زوج شادن بعد وفاتها، ثم اعتقاله مجدداً بعد عامين.

كانت شادن فنانة ارتبطت بالتراث السوداني، خصوصاً ثقافات البقارة والنوبة ودارفور، وجعلت من فنّها مشروعاً للسلام وقبول الآخر. جابت مناطق مختلفة من البلاد وغنت بلهجات متعددة، ساعية إلى جعل التنوع الثقافي جسراً للوحدة لا سبباً للصراع.

وتتساءل زحل: «شادن ماتت مقتولة.. قتلوها ليه؟ شادن عملت شنو؟». ولا ترى في موتها خسارة للأسرة وحدها، بل فقداناً لمشروع فني كان يدعو للسلام والتعايش، مؤكدة أن ما تريده هو توقف الحرب وإنهاء الخطاب العنصري وبناء السودان الذي حلمت به شادن.

«شادن ماتت مقتولة.. قتلوها ليه؟ شادن عملت شنو؟»

سيتا / سمر سليمان



لم تكن زحل محمد حسين إبراهيم تريد أن تتحدث عن شادن.

ظلت طويلاً تحمل الحكاية في داخلها، كأن الكلام عنها سيجعل موت شقيقتها أكثر حضوراً، أو يعيد فتح جرح لم تمنحه الحرب فرصة للالتئام. لكن بعد أكثر من ثلاث سنوات على مقتل الفنانة السودانية شادن محمد حسين، قررت زحل أن تخرج من صمتها.

هذه المرة لا تتحدث عن شادن الفنانة وحدها، ولا عن المرأة التي عرفها جمهورها باسم «الحكامة»، وإنما عن شقيقتها الصغيرة، وعن السودان الذي حلمت شادن أن تغنيه موحداً، قبل أن تقتلها الحرب.

في 13 مايو 2023، بعد أقل من شهر على اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، قُتلت شادن في منزلها بأم درمان. الرواية التي انتشرت آنذاك قالت إن شظية أصابتها إثر سقوط قذيفة داخل المنزل، بينما ظلت أسرتها تحمل رواية أخرى عن تفاصيل الإصابة وظروف موتها.

اليوم، تقول شقيقتها إن السؤال لم يعد بالنسبة إليها: كيف ماتت شادن فقط؟

بل: لماذا قُتلت؟
شادن

قبل أن تصبح شادن خبيراً عن الموت، كانت صوتاً يحمل حياة كاملة.



«أتمنى الحرب تقيف عشان نسقط الخطاب العنصري ونبني السودان».

شادن، لم تكن هذه المدن بعيدة إلى هذا الحد. لكن الحرب جعلت الانتقال بينها مغامرة، وجعلت الوصول إلى شخص تحبه احتمالاً مفتوحاً للموت.

تستعيد زحل حديثاً قديماً جمعها بشقيقتها. كانت تقول لشادن، في مزاح الأخوات: «موت الكبيرة عرس».

فأجابتها شادن:

«راقدة للسكين الحلال.. ربنا يسترني ويستر كم».

لم تكن الجملة تعرف طريقها إلى المستقبل. ولم تكن الاثنتان تعرفان أن «السكين الحلال» التي تحدثتا عنها مازحتين لن تكون هي التي ستأخذ شادن.

الطلقة

في ذلك اليوم، كان التيار الكهربائي مقطوعاً.

كان أفراد من الأسرة موجودين

في السطح. ستة

أشخاص، بينهم أبناء

شقيق شادن وابن

شقيقتها.

ثم جاءت

الإصابة.

الرواية التي

خرجت إلى

الناس بعد موتها

تحدثت عن شظية

جاء قذيفة

سقطت

داخل

عرفها السودانيون باسم «الحكامة»، وارتبط حضورها الفني بالتراث السوداني، خصوصاً ثقافات كردفان والبقارة. لكنها لم تتعامل مع التراث باعتباره مادة للغناء فحسب؛ جعلت منه طريقاً للوصول إلى الناس.

حين دخلت «نجوم الغد»، كما تروي شقيقتها، لم تكن تبحث عن مكان مألوف في خارطة الغناء.

كانت تريد أن تصنع شيئاً مختلفاً.

غادرت مركز العاصمة إلى الأطراف، وطافت ولايات مختلفة، وغنت بلهجات متعددة. حملت ثقافات البقارة إلى الخرطوم، واقتربت من جبال النوبة، وامتد مشروعها إلى مجتمعات دارفور. كانت ترى أن السودان لا يمكن أن يُعرف من خلال العاصمة وحدها.

لذلك غاصت في مجتمعاته.

غنت غناءهم، واقتربت من تفاصيل حياتهم، وحاولت أن تجعل اختلافهم جزءاً من المشهد العام، لا هامشاً بعيداً عنه.

تقول زحل إن شقيقتها كانت مؤمنة بمشروعها إلى حد كبير؛ مشروع يقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر. لم تكن الأغنية عندها مجرد أغنية.

كانت رسالة.

بيتان

كان الموت قد بدأ يوزع الأسرة قبل أن يصل إلى شادن.

والدهم محمد حسين، رحمه الله، كان

ضابطاً بالقوات المسلحة. وشقيقتها

عبدالرحمن، وهو رقيب بالقوات

المسلحة، توفي في منطقة

أب سردبة في اليوم الثالث

والعشرين من الحرب.

أما الشقيقتان،

فتوزعتهما الجغرافيا.

شادن في الموردة.

الأم في الفتاح.

وزحل في شرق

النيل.

في السودان

الذي عرفته

«شادن كانت مؤمنة بمشروع يقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر».



المنزل .

لكن زحل، وهي تستعيد ما حدث، تتحدث عن تفاصيل مختلفة.

تقول إن مدخل الإصابة كان صغيراً جداً، وإنه لم يشبه، في نظر الأسرة، إصابة شظية عادية. والأكثر إرباكاً، بحسب روايتها، أن الرصاصة كانت «مسمومة».

لم تر زحل عملية إطلاق النار بنفسها، ولذلك لا تقدم دليلاً طبياً يثبت وجود مادة سامة في المقذوف. لكنها تنقل ما استقر لدى الأسرة من ملاحظات وشكوك حول الإصابة.

وتتوقف عند واحدة من أكثر التفاصيل التي ظلت عالقة في ذاكرتها:

لون شادن تغير إلى الأسود قبل أن تصل إلى المستشفى.

تقول إن تفاصيل جسدها وإصاباتها تغيرت بشدة أثناء نقلها، قبل وصولها إلى مستشفى السلاح الطبي.

ثم تشير إلى أن التقرير الطبي، بحسب ما تذكر الأسرة، كتب فيه «شظية».

هنا تتسع المسافة بين الرواية التي عرفها الناس عن موت شادن وبين الأسئلة التي ظلت داخل الأسرة.

تسأل زحل:

«شادن ماتت مقتولة.. قتلوها ليه؟ شادن عملت شنو؟»

السؤال ليس اتهاماً لشخص محدد.

لكنه سؤال امرأة لا تستطيع أن تتصالح مع موت أختها من دون أن تعرف ما الذي حدث لها بالضبط.

الطريق

لم تصدق زحل خبر موت شادن في البداية.

تكذب الخبر.

ترفض أن تستوعب أن شقيقتها الصغيرة، تلك التي ملأت حياتها بالضحك والغناء، أصبحت جثماناً.

لكنها في النهاية اضطرت إلى مواجهة الحقيقة.

خرجت من شرق النيل متجهة إلى الفتيحاب.

استغرقت الرحلة يوماً كاملاً.

في الطريق، رأت الجثث متناثرة.

وحين وصلت، سألت والدتها:

«يا أمي، شفتيها؟»

فقالت:

«شفت الجثمان».

هناك فقط سقط الإنكار.

لم تعد شادن خبراً.

صارت جثماناً.

وصارت الحرب شيئاً آخر تماماً.

شرح

لكن موت شادن لم يكن الجرح الوحيد الذي تركته الحرب في العائلة.

تقول زحل إن زوج شقيقتها اعتقل بعد أن تسلم جثمانها، وتولى تكفينها في منزله.

وبعد عامين، تعرض للاعتقال مرة أخرى.

ولا تزال تسأل:

«اعتقلوه بعد سنتين.. عشان شنو؟»

بالنسبة إلى زحل، لم تعد الحرب مجرد معارك بين جيشين.

لقد دخلت إلى البيوت، وفترت الأسر، وأعدت تعريف الناس على أساس الخوف والشك والانتماء.

«الحرب شرخت المجتمعات».

وربما لهذا تبدو تجربة شادن أكثر إيلاًماً.

فالمرأة التي جعلت مشروعها الفني قائماً على جمع المختلفين، وجدت نفسها ضحية حرب تمزق المجتمع إلى جماعات متقابلة.

السودان الذي أرادته

كانت شادن قد خرجت قبل الحرب إلى الشارع مطالبة بالحرية والسلام والعدالة.

ثم حملت تلك القيم إلى فنها.

لم تكن تريد أن تغني لجمهور واحد.

أرادت أن تصل إلى الجميع.

أن تغني للبقارة، وللنوبة، ولأهل دارفور، وأن

تنقل أصواتهم وثقافتهم إلى العاصمة.

كانت تريد أن «تغوص في كل المجتمعات وتغني غناهم».

لهذا ترى زحل أن قتل شادن ليس خسارة لأسرته وحدها.

إنه خسارة لمشروع كان يحاول أن يقول إن

السودان يمكن أن يكون واحداً من دون أن يكون

متشابهاً.

«شادن لم تكن مجرد فنانة قتلتها الحرب، كانت امرأة صنعت من الفن

مشروعاً للسلام»

«لم تكن تريد أن تغني لجمهور واحد.. أرادت أن تصل إلى الجميع.»

«تريد أن يتذكر الناس لماذا غنت.»

أن تكون لهجته المختلفة جزءاً من جماله.
وأن تكون قبائله وثقافته جسوراً للتعارف، لا
خنادق للحرب.

عتاب

تقول زحل:

«الحاصل ده عقوق لأبونا السودان».

ثم تطرح سؤالاً يبدو أكبر من موت شادن:

«السودان واسع يلمنا.. نحن نتخاصم لشنو؟
نجيب سلاح أو طلقة لشنو عشان تقتل أخوك؟»
لا تريد زحل أن تنتهي حكاية شقيقتها عند
لحظة موتها.

تريد أن يتذكر الناس لماذا غنت.

لماذا تركت الخرطوم وطافت البلاد.

لماذا حملت لهجات وثقافات البقارة والنوبة
ودارفور إلى العاصمة.

ولماذا أمنت بأن قبول الآخر يمكن أن يبدأ من
أغنية.

بعد سنوات من الصمت، خرجت زحل لتقول
إن شادن لم تكن مجرد فنانة قتلتها الحرب.

كانت امرأة صنعت من الفن مشروعاً للسلام.

وحين تنتهي من روايتها، لا تطلب ثأراً.

تطلب نهاية للحرب.

تقول:

«أتمنى الحرب تقيف عشان نسقط الخطاب
العنصري ونبني السودان».

ربما لهذا تبدو شادن، حتى بعد موتها،
حاضرة في كلام شقيقتها.

حاضرة في سؤال الرصاصة.

في لون الجسد الذي تغير قبل الوصول إلى
المستشفى.

في الجثمان الذي رآته الأم.

وفي الطريق الطويل الذي قطعته زحل من
شرق النيل إلى الفتيحاب كي ترى أختها للمرة

الأخيرة.

لكنها حاضرة أيضاً في شيء آخر.

في السودان الذي حلمت به.

سودان لا يسأل الناس من أي قبيلة جاؤوا
قبل أن يسمع أغنيتهم، ولا يرفع السلاح في

وجه أخيه لأن صوته مختلف.

سودان يتسع للجميع.

تماماً كما كانت شادن تغني له.



«لماذا حملت لهجات وثقافات البقارة والنوبة ودارفور إلى العاصمة.»



من النزوح إلى العراق.. مأساة 800 أسرة في معسكر قوز السلام

يتناول التقرير مأساة أكثر من 800 أسرة نازحة من كادوقلي والدنجلج وصلت إلى معسكر قوز السلام في كوستي، لكنها وجدت نفسها تعيش في العراق دون خيام أو مأوى يحميها من الأمطار والبرد، ما يضاعف معاناة الأطفال وكبار السن.

ملخص

تنقل «أفق جديد» شهادات نازحين يصفون معاناتهم تحت المطر، مؤكدين حاجتهم العاجلة إلى الخيام والأغطية ومستلزمات الإيواء، وسط مخاوف من تدهور الأوضاع الصحية والإنسانية مع استمرار الأمطار.

يرصد أوضاع الدنجلج بعد فك الحصار، حيث لا تزال المدينة تعاني شح الأدوية وارتفاع الاحتياجات الإنسانية، رغم تحسن أسعار السلع عقب وصول الإمدادات، إلى جانب وصول قافلة مساعدات تضم 2250 طناً من المواد الغذائية والإيوائية.

يشير إلى أن النزوح لم ينته بالابتعاد عن مناطق القتال، بل تحول إلى معاناة مفتوحة من أجل البقاء، مع تزايد أعداد الفارين نحو الأبيض ومحدودية قدرة المدن والمنظمات على الاستجابة، ما يطرح سؤالاً صعباً أمام المدنيين: إلى أين يذهبون إذا لم يعد هناك مكان آمن؟

جدير بالذكر أن مفوضية العون الإنساني بالسودان سيّرت خلال الفترة الماضية قافلة مساعدات إنسانية إلى مدينة الدنج تحتوي على 2250 طنّاً من المساعدات الغذائية والإيوائية، مُحمّلة على متن 45 شاحنة، كل واحدة تحمل 50 طنّاً من الدقيق والأرز والملابس وغيرها من المواد والمستلزمات.

تقول نازحة من كادوقلي لـ«أفق جديد»: «هربنا من الحرب ونحن لا نملك إلا الملابس التي نرتديها. وصلنا إلى قوز السلام ونحن نعتقد أننا وجدنا مكاناً آمناً، لكننا الآن نعيش تحت المطر من دون خيمة أو مأوى. أطفالنا يتلّون كل ليلة ولا نعرف كيف نحميهم».

بينما يقول نازح من الدنج لـ«أفق جديد»: «تركنا بيوتنا بسبب الخوف والقصف، ولم نتوقع أن نصل إلى هنا ونعيش في العراء. المطر غمر كل ما لدينا، ولا توجد خيام تؤوينا. نريد فقط مكاناً يحمي أسرنا من المطر».

وأضاف: «يعيش آلاف النازحين والنساء والأطفال في العراء أو تحت أغطية قماشية بسيطة بلا خيام تقيهم حرارة الشمس وقسوة الطقس».

من جانبها تقول أم نازحة لـ«أفق جديد»: «أصعب شيء أن ترى أطفالك يرتجفون من البرد والمطر ولا تستطيع أن تفعل لهم شيئاً. نحن نحتاج إلى خيمة وغطاء وشيء بسيط يجعلنا نشعر أننا في أمان».

بدوره يقول نازح مسن: «خرجنا من الدنج بحثاً عن الأمان، لكن ظروف المعيشة هنا صعبة جداً. كبار السن والمرضى لا يستطيعون النوم في العراء، ومع استمرار الأمطار نخشى أن تتدهور أوضاعنا أكثر».

في الأثناء تقول نازحة تتحدث عن احتياجات الأسر: «الأسر هنا كثيرة، والاحتياجات أكبر من قدرتنا. لا توجد أماكن كافية للإيواء، والأمطار تجعل الوضع أصعب يوماً بعد يوم. نناشد الجهات المسؤولة والمنظمات أن تنظر إلى حالنا قبل أن تحدث كارثة».

في مخيم قوز السلام، لا تبحث هذه الأسر عن حياة مترفة، بل عن أبسط حق يمكن أن يمنحه الأمان: سقف يحمي أطفالها من المطر، ومكان

في العراء، وتحت أمطار لا تتوقف، تحاول أكثر من 800 أسرة نازحة من مدينتي كادوقلي والدنج بولاية جنوب كردفان أن تجد مأوى يحميها من قسوة الطقس. وصلت هذه الأسر إلى مخيم «قوز السلام» للنازحين في كوستي بولاية النيل الأبيض بحثاً عن الأمان، لكنها وجدت نفسها أمام معاناة جديدة؛ فلا خيام تؤويها، ولا مساكن تحمي أطفالها وكبار السن من الأمطار الغزيرة. تنام الأسر على الأرض، وتواجه ليلاتها بوسائل بدائية لا تقي من البلل والبرد، بينما تتفاقم احتياجاتها مع استمرار هطول الأمطار.

رحلة النزوح التي بدأت هرباً من الحرب لم تنتهِ بالوصول إلى مكان أكثر أمناً، بل تحولت إلى صراع آخر من أجل أبسط مقومات الحياة: سقف يحمي من المطر ومكان يحفظ للنازحين شيئاً من الكرامة.

وتزداد المخاوف من تفاقم الأوضاع الإنسانية داخل المخيم، خاصة مع استمرار الأمطار، وما قد تسببه من مخاطر صحية وبيئية على الأسر التي تفتقر إلى وسائل الإيواء الأساسية.

شهدت مدينة الدنج خلال سنوات الحصار انعداماً تاماً للمواد الغذائية، فيما تعاني المدينة الآن من شح حاد في الأدوية والعلاجات. وتزداد الأزمة تعقيداً مع عدم قدرة الغالبية العظمى من السكان على شراء العلاج حتى عند توفره، ما يدفعهم إلى الاعتماد على المبادرات الإنسانية التي تعمل على توفير الأدوية للمصابين والمرضى خلال الفترة الأخيرة.

غير أن هذه المبادرات تواجه صعوبات كبيرة في الوصول إلى معظم السكان داخل منازلهم، ما يحرم كثيراً من المرضى من الحصول على العلاج في الوقت المناسب.

وشهدت الأسعار قبل فك الحصار ارتفاعاً جنونياً، حيث بلغ سعر كيلو السكر أكثر من 40 ألف جنيه، وتجاوز سعر كيلو الدقيق 30 ألفاً، ووصل سعر رطل زيت الطعام إلى 25 ألفاً، ولكن بعد فك الحصار بأقل من يومين ودخول البضائع، نزلت الأسعار بصورة واضحة، وشهد السوق بالمدينة انفراجة كبيرة.

«الأمطار لا تتوقف، ولا توجد وسائل كافية للإيواء أو حماية النازحين من قسوة الطقس.»

«ظروف النزوح أصبحت أكثر قسوة، خصوصاً مع استمرار هطول الأمطار وغياب المأوى.»



جاف تنام فيه دون خوف. وبعد رحلة نزوح قاسية، تبدو معاناة هذه الأسر وكأنها لم تنته بمغادرة مناطق القتال، بل انتقلت معها إلى المخيم. وبين أمطار تتساقط على أجساد أنهلكها النزوح، واحتياجات تتزايد كل يوم، يبقى توفير مأوى عاجل لهذه الأسر اختياراً للقدرة على حماية من فروا من الحرب بحثاً عن النجاة. الأيام المقبلة».

وتابعت: «الأطفال تأثروا كثيراً بما حدث. بعضهم لم ينم جيداً منذ أن غادرنا، وكلما سمعوا صوتاً مرتفعاً يخافون ويظنون أن القتال عاد». وفي شمال كردفان، لا يبدو النزوح مجرد هروب مؤقت من رصاص المعارك، بل رحلة مفتوحة من الخوف إلى المجهول. أسرتصل إلى الأبيض منهكة بعد مسافات قطعها سيراً على الأقدام، وأخرى ما تزال عالقة في مناطق القتال، بينما تتراجع الخدمات الإنسانية والصحية تحت وطأة اتساع الاحتياجات واستمرار العنف.

ومع كل موجة جديدة من النزوح، تكبر معاناة مدينة الأبيض التي تتحول تدريجياً إلى ملاذ لآلاف الفارين، لكنها تواجه في الوقت نفسه قدرة محدودة على الاستجابة. وبينما تستمر المعارك في محيطها، يبقى المدنيون العالقون بين النار والنزوح أمام سؤال واحد: إلى أين يذهبون إذا لم يعد هناك مكان آمن يلجأون إليه؟

«الاحتياجات داخل المعسكر أكبر من قدرة الأسر على مواجهتها، والمأوى أصبح أولوية عاجلة.»

«الاحتياجات داخل المعسكر أكبر من قدرة الأسر على مواجهتها، والمأوى أصبح أولوية عاجلة.»



أحمد ومحمد.. شقيقان اختفيا في أقبية سجون الدعم السريع

بقي الشقيقان أحمد ومحمد عثمان في منزلهما بحي السبيل في أمبدة بعد سيطرة الدعم السريع على المنطقة، لحماية ممتلكاتهما ومساعدة المدنيين العالقين. وكان أحمد لاعب كرة قدم ومدرباً، بينما عُرف محمد بنشاطه التطوعي ومساعدة المحتاجين، ولم تكن لهما صلة بأي من طرفي الحرب.

ملخص

تعيش والدتهما سعدية، البالغة 65 عاماً، منذ أكثر من ثلاثة أعوام بين ألم فقدان محمد وأمل العثور على أحمد. ومع تأكيد نقل أعداد من المحتجزين من الخرطوم إلى مراكز في دارفور، بينها سجن دقريس قرب نيالا، لا تعرف الأسرة إن كان أحمد ما يزال حياً أو توفي في أحد أماكن الاحتجاز.

في 14 أكتوبر 2023، اعتقلتتهما عناصر من الدعم السريع من منزلهما. وفي اليوم التالي عُثر على محمد مقتولاً بالقرب من ميدان نادي الربيع، الذي حُوّل إلى مركز احتجاز، وعليه آثار تعذيب، بينما اختفى أحمد ولم يُعرف مصيره حتى اليوم.

تتكرر مأساة الأسرة مع آلاف المفقودين والمخفيين قسرياً خلال الحرب. ولا تطلب سعدية سوى معرفة الحقيقة: إن كان أحمد حياً أن يعود حراً، وإن كان قد مات أن تعرف أين وكيف ولماذا قتل. فالحرب قد تقتل الإنسان، لكن لا ينبغي أن تقتل حق أسرته في معرفة مصيره.

«يبدو أن سلميتهما وعدم انخراطهما في الحرب لم يكن كافياً لحمايتهما».

محمد عبد الباقي



ممتلكات لنهبها.
رغم هذه المخاطر لم يكتف أحمد ومحمد بحراسة منزلهما.

كان الشقيقان يساعدان العالقين في المنطقة. كانا يوفران المياه والغذاء لمن يحتاج إليهما، ويساعدان الأسر التي لم تتمكن من مغادرة الحي، كما كانا يتدخلان لإغاثة المواطنين الذين يتعرضون لهجمات اللصوص.

يقول الصحفي عبد الباقي جبارة، رئيس تحرير موقع ترياق نيوز، لـ «أفق جديد»، نيابة عن أسرتهما: «لم تكن لهما علاقة بأي من طرفي الحرب. كان أحمد لاعب كرة قدم ومدرباً لفريق القادسية بأمدة، بينما كان محمد متطوعاً وناشطاً اجتماعياً معروفاً عنه مساعدة الناس وتقديم العون للمحتاجين».

يضيف جبارة: «يبدو أن سلميتهما وعدم انخراطهما في الحرب لم يكن كافياً لحمايتهما». يستطرد عبد الباقي: «بعد أيام من بقائهما في المنزل، جاءت عناصر من الدعم السريع إلى المكان و اعتقلتهما».

جری

في حي السبيل، الحارة 13 بأمدة، اختار الشقيقان أحمد ومحمد عثمان محمد علي حمدوبة البقاء في منزلهما بعد سيطرة قوات الدعم السريع على

المنطقة.

كان بقاؤهما تحت الخطر من أجل حماية منزلهما من اللصوص والشفشافة الذين استغلوا حالة الفوضى وانهايار الأمن التي رافقت الحرب وشرعوا في سرقة ممتلكات المواطنين.

في تلك الأيام تحولت أمدة إلى منطقة معزولة تماماً عن محيطها.

فالمواطنون الذين يحاولون النزوح باتجاه مناطق سيطرة الجيش كانوا يتعرضون للقبض والاعتقال بحجة أنهم قادمون من مناطق سيطرة الدعم السريع.

بين الخوف من الاعتقال وتفشي الجريمة في مناطق سيطرة الدعم السريع، وجد آلاف المدنيين أنفسهم عالقين في منازلهم، بلا ماء كافٍ ولا غذاء.

ومع هذه المعاناة كان الخوف يلف الأفئدة، لأن العصابات المسلحة كانت تتحرك بحرية واسعة في الأحياء بحثاً عن ضحايا أو

«لم تياس مطلقاً، وكل خبر عن خروج معتقلين من سجون الدعم السريع يعيد إليها الأمل».

«لم تكن لهما علاقة بأي من طرفي الحرب».

«قُتل محمد، لكن ماذا حدث لأحمد؟»



مدني واحدة من أقسى الأخبار التي يمكن أن تسمعها أم عن ابنها. لكن مأساة الأسرة لم تتوقف عند موت محمد. فأحمد لم يظهر، ولم يُعرف مكانه إلى اليوم. فشلت الأسرة في معرفة المكان الذي اقتيد إليه.

منذ ذلك اليوم ظل مصيره مجهولاً، فيما ظلت والدته سعدية، البالغة من العمر 65 عاماً، تعيش بين ألم فقدان ابنها محمد وأمل العثور على ابنها الآخر أحمد.

اعتقالهما في يوم الأحد 14 أكتوبر 2023. لم تتوقع أسرتهما أن اعتقالهما، الذي كان يبدو بسيطاً، سيعود منه أحد الشقيقين جثماً، بينما سيظل الآخر غائباً حتى اليوم. لكن هذا ما حدث بالضبط.

في اليوم الثاني لاعتقالهما، عُثر على محمد مقتولاً بالقرب من ميدان نادي الربيع الذي حوله الدعم السريع لمركز احتجاج، وعليه آثار تعذيب. كانت جثته تحمل آثار ما تعرض له قبل موته، لتصل إلى والدته سعدية علي عثمان

«أما أن يبقى مصيره معلقاً بين الحياة والموت، فذلك هو الجزء الأكثر قسوة في هذه الحكاية».

بالفقدان، فقد حفر مقتل محمد أثراً عميقاً في نفسيتهما، بينما تترقب أخباراً عن عودة أحمد. لم تأس مطلقاً، وكل خبر عن خروج معتقلين من سجون الدعم السريع يعيد إليها الأمل، وكل حديث عن جثة مجهولة يعيد فتح الجرح الذي لم يلتئم.

تتعاضم الفجيعة عندما تتذكر الأم بأن أحمد كان بالنسبة لها لاعب كرة قدم ومدرباً، وكان يمارس حياته بعيداً عن السياسة والانقسامات. أما محمد فقد كان متطوعاً وناشطاً اجتماعياً، اختار مساعدة الناس في وقت كان فيه كثيرون يبحثون فقط عن وسيلة للنجاة.

يكرر عبد الباقي جبارة: «لم يكن للشقيقتين علاقة بطرفي الحرب، فقد بقيا في أمبدة من أجل حماية منزلهما، ثم وجدا نفسيهما يساعدان المواطنين العالقين في المنطقة التي حاصرتها الحرب».

تقدر بعض المنظمات عدد الأشخاص المخفيين والمفقودين لدى طرفي الحرب في السودان بأكثر من 50 ألف شخص، وخلف هذا الرقم الكبير آلاف الأسر التي تعيش تجربة الأم سعاد.

آلاف الأمهات تسأل، الآباء يبحثون، وآلاف الزوجات تنتظر، والأطفال يكبرون دون أن يعرفوا لماذا اختفى أبائهم!

لكن الأرقام مهما كانت كبيرة وصادمة لا تختصر وجع أمهات ولا تخفف حزن الزوجات. فالسؤال واضح، رغم تعقيدات الحرب:

أين هؤلاء؟ أين أحمد؟ لماذا قُتل محمد تحت التعذيب؟

اليوم لا تريد سعاد سوى معرفة الحقيقة. لو كان ابنها حياً، تريد أن تراه حراً بعيداً عن الأغلال، وإن كان قد مات، تريد أن تعرف أين وكيف ولماذا قُتل؟

أما أن يبقى مصيره معلقاً بين الحياة والموت، فذلك هو الجزء الأكثر قسوة في هذه الحكاية. فالحرب قد تقتل الإنسان، لكن لا ينبغي أن تقتل حق أمه في معرفة الحقيقة.

وبعد كل هذه السنوات، يبقى السؤال الذي تبحث سعاد وأسرة كل مفقود عن إجابة له: أين اختفى المفقودون، ولماذا لا يريد الدعم السريع الكشف عن أماكن احتجازهم؟

أكثر من ثلاثة أعوام انقضت، لكن لم تستطع سعاد تجاوز المأساة. مجرد أعوام مضت لم تكن كافية لإخفاء الحزن، لأن جزءاً من القصة ما زال ناقصاً. قُتل محمد، لكن ماذا حدث لأحمد؟

هل لا يزال حياً، يتنفس؟ هل ما زال قابلاً في سجون الدعم السريع؟ كيف ومتى نُقل إلى بعيداً عن الخرطوم؟ هل قُتل مثلما قُتل شقيقه، ولم يُعثر على جثمانه أو يُعرف مكان قبره؟

يقول عبد الباقي جبارة: «هذه الأسئلة أصبحت جزءاً من الحياة اليومية لوالدتهما التي لا تعرف كيف تصل إلى سجون الدعم السريع لمعرفة مكان ابنها، ولا الجهة التي يمكن أن تمنحها إجابة حاسمة. وكلما مر الوقت، أصبح العثور عليه أكثر صعوبة، وانتظار عودته أشد ألماً».

اليوم، الحرب تقترب من طي عامها الرابع، وقد مضى أكثر من عامين على خروج الدعم السريع من الخرطوم، فيما تأكد نقل آلاف المحتجزين من العاصمة إلى مناطق في دارفور، لكن لا أحد يجزم بوجود أحمد بينهم.

لا تعرف سعاد إن كان أحمد لا يزال بين هؤلاء المعتقلين، أم أنه توفي في أحد أماكن الاحتجاز ولحق بشقيقه محمد.

كان الدعم السريع يعتقل أعداداً كبيرة من المدنيين في سجون ومراكز احتجاز بالخرطوم، بعضهم قُتل عمداً بالتعذيب، وبعضهم توفي بسبب الأمراض وظروف الاعتقال القاسية، في حين نُقل آخرون إلى دارفور.

ومن بين أماكن الاحتجاز الجديدة في دارفور سجن دقريس شديد الحراسة، بالقرب من نيالا، حيث يُعتقد أن أعداداً من المعتقلين نُقلوا إليه وسط غياب معلومات واضحة عن مصيرهم.

وجود معتقلين في دقريس ليس خبراً عابراً في تفاصيل الحرب المدمرة بالنسبة للحاجة سعاد، بل هو احتمال وأمل واسع يتعلق بابنها الذي لم تراه منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

تعيش هذه الأم المكلومة فراغين؛ الأول تركه محمد بعد موته، والثاني تركه أحمد منذ اختفائه.

لم يعد الحزن عند سعاد مجرد ألم لأم اكتوت

«الحرب قد تقتل الإنسان، لكن لا ينبغي أن تقتل حق أمه في معرفة

الحقيقة».



البرهان.. يكاد المريب بأن يقول خذوني

حيدر المكاشفي

أثار حديث عبد الفتاح البرهان عن توقعه فرض عقوبات على السودان وعليه شخصياً تساؤلات حول ما إذا كان التصريح مجرد استشراف لتصعيد دولي، أم أن قيادة الجيش تملك مؤشرات عن عقوبات يجري إعدادها. فالعقوبات عادة تسبقها ملفات وتقارير وضغوط وتحذيرات، ما يجعل عبارة البرهان جديرة بالتوقف.

ملخص

يشير الكاتب إلى أن عبارة «لن تركع»، فتعكس خطاباً سياسياً معتاداً في مواجهة الضغوط الخارجية، لكنه لا يجيب عن أسباب العقوبات. فإذا كانت مرتبطة بانتهاكات ضد المدنيين أو عرقلة السلام، فإن مواجهتها تكون بوقف الانتهاكات وإنهاء الحرب، لا بالاكتماء بالشعارات.

يرى الكاتب أن الأمر يزداد إثارة مع قوله «وعليه»، بما قد يشير إلى إجراءات تستهدف مسؤولين بعينهم، بالتزامن مع حديث عن مقترحات دولية تتعلق بحظر الطيران وتوريد السلاح إلى طرفي الحرب. ومع ذلك، لا يمكن الجزم من التصريح وحده بما إذا كانت هناك معلومات فعلية لدى قيادة الجيش عن عقوبات وشيكة.

يؤكد أن المدنيون هم الأكثر دفعا لثمن أي عقوبات جديدة، بعدما أنهكتهم الحرب والغلاء والنزوح والجوع. والسؤال الأهم ليس هل «سنركع» للعقوبات، بل ماذا ستفعل السلطة لتجنبها وإنهاء الحرب وحماية المواطنين، بدلاً من تحويل كل ضغط خارجي إلى معركة خطابية يدفع الشعب فاتورتها.

عبارة الفريق أول عبد الفتاح البرهان التي قالها أمام المصلين في مسجد المناقل يوم الجمعة الماضية، والتي جاء فيها إنه لا يستبعد ويتوقع فرض عقوبات على السودان وعليه، ثم يستدرك بالقول: (ولكننا لن نركع)، تستدعي للذاكرة عجز بيت شعر ذائع ومثل مشهور، عجز بيت الشعر يقرأ: (يكاد المريب بأن يقول خذوني)، وهو عجز لصدر يقول: (هيهات لا تخفى علامات الهوى)، والبيت للشاعر ابن سهل الأندلسي، وصار يُضرب للشخص المخطئ أو المرتبك الذي يفصح نفسه بنفسه من شدة الخوف والقلق، كأنه يطلب من الناس أن يكشفوه ويأخذوه، وأما المثل المشهور فمؤداه: (الحرامي في راسو ريشة)، ومعنى المثل أن الحرامي دائماً ما يترك أثراً أو شارة تدل عليه، أي أنه لا بد من أن يوقع نفسه بشيء يبدو منه، وللمثل قصتان؛ قصة تروى عن نبي الله سليمان عليه السلام، نقلتها بعض كتب التراث، منها ابن قتيبة في كتاب (عيون الأخبار)، وفي كتاب (أخبار الظراف والمتماجنين) لابن الجوزي، وخلاصتها أن شيخاً سُرقت له إوزة، فشكا ذلك إليه، فخطب الناس فقال: ما بال أحدكم يسرق إوزة جاره وريشها على رأسه، فمد رجل يده إلى رأسه كأنه يمسحها، فقال: خذوه فهو صاحبكم، والقصة الأخرى تتفق مع السابقة في التفاصيل، ولكنها تنسب الحكاية لشيخ إحدى القرى.

الشاهد أن حديث البرهان عن احتمال فرض عقوبات على السودان وعليه، ليست مجرد جملة عابرة في خطبة جمعة. فحين يقول رئيس مجلس السيادة وقائد الجيش ذلك، فإن السؤال الذي يفرض نفسه ليس فقط هو لماذا يتوقع البرهان العقوبات، بل أيضاً ماذا يعرف الرجل ولم يقله؟ فالمعروف عن العقوبات في السياسة الدولية أنها لا تهبط من السماء فجأة، ولا تُفرض عادة لمجرد أن دولة ما تخوض حرباً، بل دائماً ما يكون وراءها ملفات وتقارير وضغوط ومعلومات وتحقيقات ومواقف سياسية، وقد تسبقها في العادة إشارات وتحذيرات ومطالب وشروط. ولذلك فإن إعلان البرهان توقعه للعقوبات يفتح الباب أمام قراءة تتجاوز ظاهر العبارة إلى ما وراءها.

قد يكون الرجل يستشرف ببساطة مساراً دولياً أصبح أكثر تشدداً تجاه الحرب السودانية، خصوصاً مع تصاعد التقارير الدولية عن الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون، واستمرار الحرب وتضاؤل فرص الحل السياسي. وقد تكون تصريحاته محاولة لتهيئة الرأي العام

السوداني نفسياً وسياسياً لاحتمال صدور عقوبات جديدة. لكن ثمة احتمالاً آخر أكثر إثارة للجدل، هو أن تكون لدى قيادة الجيش مؤشرات فعلية على عقوبات يجري إعدادها أو بحثها في دوائر دولية.

وهنا تصبح العبارة الأكثر إثارة للاهتمام هي: (وعليه)، فالفارق كبير بين أن يقول رئيس حكومة الأمر الواقع: (نتوقع عقوبات على السودان)، وبين أن يضيف إليها: (وعليه)، أي عليه شخصياً أو على قيادة الجيش. فذلك يوحي بأن الحديث لا يتعلق بعقوبات عامة على الدولة، وإنما بإجراءات قد تطل أشخاصاً بعينهم من المسؤولين عن إدارة الحرب أو المتهمين بالمسؤولية عن انتهاكات أو عرقلة جهود السلام. وهذا تحديداً ما يجعل التصريح يستحق التوقف عنده.

فإذا كانت العقوبات مجرد احتمال عام، فما الذي يجعل رئيس حكومة الأمر الواقع يتوقع أن تطله شخصياً؟ هل وصلته تحذيرات؟ هل توجد معلومات عن ملفات يجري إعدادها؟ هل هناك تحرك دبلوماسي لا يزال بعيداً عن العلن؟ أم أن الرجل أراد استباق الصدمة السياسية والإعلامية بإعلانها بنفسه قبل أن تعلنها مصادر أخرى، مثل التي أعلنها من بعد حديثه مسعد بولس، مستشار الرئيس الأميركي للشؤون العربية والإفريقية، وفحواها أنه، أي بولس، سيطرح خلال جلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة يوم الاثنين المقبل بشأن السودان، مقترحاً لفرض حظر طيران في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من القوات المسلحة السودانية والدعم السريع، إضافة إلى مقترح بحظر توريد السلاح إلى الجيش السوداني والدعم السريع.

الحقيقة أننا لا يمكننا الجزم بأي من الاحتمالات التي أشرنا إليها من التصريح وحده، لكن مجرد طرحها يكشف أهمية العبارة. أما الشطر الثاني من كلام البرهان: (لن نركع)، فهو ينتمي إلى خطاب سياسي مألوف في مواجهة الضغوط الخارجية. وهو خطاب يقوم على تحويل العقوبات من قضية تتعلق بسلوك الحكومة أو أطراف الحرب إلى معركة بين الإرادة الوطنية والإملاءات الأجنبية.

المشكلة أن هذا الخطاب، مهما كان جذاباً من الناحية العاطفية، لكنه لا يجيب عن السؤال الأساسي: لماذا تُفرض العقوبات أصلاً؟ فإذا كانت العقوبات بسبب الانتهاكات ضد المدنيين، فإن الرد عليها لا يكون بمجرد القول: (لن نركع)،



الضغوط الدولية، وقد يكون أيضاً رسالة إلى الخارج مفادها أن العقوبات لن تغير موقف السلطة. وربما يكون مجرد استباق سياسي لما يعتقد البرهان أنه قادم.

غير أن الأخطر في الأمر هو أن تتحول العقوبات إلى قدر محتوم في الخطاب الرسمي، بدلاً من أن تكون جرس إنذار يدفع إلى مراجعة السياسات التي تقود إليها. فالدول لا تقاس قوتها بعدد العقوبات المفروضة عليها، ولا بقدرتها على إعلان: (لن نركع). القوة الحقيقية للدولة هي قدرتها على حماية مواطنيها، وإنهاء الحرب، ومنع الانتهاكات، والحفاظ على مؤسساتها، وإعادة فتح الطريق أمام السياسة. أما تحويل كل ضغط خارجي إلى معركة كرامة وطنية، فقد يمنح السلطة مساحة خطابية مؤقتة، لكنه لا يوقف الحرب، ولا يطعم الجائع، ولا يعيد النازح إلى منزله. وأن يُقال للمواطن السوداني إن هناك عقوبات قادمة، ثم يُطلب منه أن يهتف: (لن نركع)، فذلك يعني أن المواطن قد يجد نفسه مرة أخرى أمام فاتورة حرب لا تخرجه، وعقوبات لم يطلبها، وقرارات لم يشارك في صنعها، ويظل دائماً هو الضحية الأبرز لهذه الحرب اللعينة.

وإنما بوقف الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، وإذا كانت بسبب عرقلة جهود السلام، فإن الرد الطبيعي يكون بإزالة أسباب العرقلة والمضي نحو تسوية سياسية. وإذا كانت بسبب الحرب نفسها، فإن أفضل وسيلة لتجنب المزيد من العقوبات هي إنهاء الحرب، لا تحويل العقوبات إلى معركة خطابية.

فالمواطنون المدنيون العزل هم الذين سيدفعون الثمن الأكبر لأي عقوبات جديدة. فقد أثقلت الحرب كاهلهم، وانهارت العملة، وارتفعت الأسعار، وتدهورت الخدمات، واتسعت دائرة الفقر والنزوح والجوع. ولذلك فإن السؤال الحقيقي الذي ينبغي أن يُطرح على سلطة الأمر الواقع ليس هو: هل سنركع للعقوبات؟ وإنما ماذا فعلنا وسنفعل حتى لا يدفع الشعب ثمنها؟

وعموماً، يظل السؤال مشروعاً: لماذا اختار البرهان أن يفتح بنفسه ملف العقوبات ويتحدث عن توقعها في هذا التوقيت تحديداً؟ ولماذا جمع بين احتمال العقوبات عليه شخصياً وبين التأكيد على أنه (لن يركع)؟ قد يكون ذلك محاولة لرفع معنويات أنصاره، وقد يكون رسالة إلى الداخل بأن القيادة مستعدة لمواجهة



من الشراكة إلى الاصطفاف الاستراتيجي كيف تطورت علاقة الجيش السوداني بتركيا؟

ملخص

تعود علاقة السودان بتركيا إلى ما قبل الحرب، خصوصاً منذ زيارة أردوغان إلى الخرطوم عام 2017، التي شهدت توقيع اتفاقيات في مجالات متعددة، بينها التعاون العسكري. وبعد سقوط البشير، حافظت أنقرة على علاقاتها مع الدولة السودانية، مدفوعة بمصالح اقتصادية وجيوسياسية مرتبطة بالبحر الأحمر.

تعزيز التقارب خلال 2026 عبر لقاءات بين أردوغان والبرهان، وزيارة رئيس هيئة الأركان ياسر العطا إلى أنقرة ولقائه مسؤولين عسكريين أتراك. ويشير ذلك إلى انتقال العلاقة نحو مستوى أكثر مؤسسية، قد يشمل التدريب والصيانة والدفاع الجوي والحرب الإلكترونية.

مع اندلاع الحرب في 2023، اتخذ التعاون منحى عسكرياً أوضح، مع ظهور المسيرات والتقنيات التركية في عمليات الجيش السوداني. وتحديث تقارير عن استخدام «بيرقدار» و«أقننجي»، إلى جانب تقارير عن منظومات دفاع جوي، بما يعكس توسع التعاون من شراء السلاح إلى الدعم التقني والعسكري.

ترتبط السياسة التركية تجاه السودان بحسابات أوسع تشمل البحر الأحمر والقرن الأفريقي والتنافس الإقليمي، خاصة مع الإمارات. وبينما تقدم أنقرة نفسها داعماً للسلام، فإن تنامي تعاونها العسكري مع الجيش يجعلها لاعباً مؤثراً في الحرب، ويفتح الباب أمام شراكة أمنية طويلة الأمد.

«لم تبدأ علاقة الجيش السوداني بتركيا مع اندلاع الحرب في أبريل 2023، لكنها دخلت مع الحرب مرحلة مختلفة جذرياً.»

أفق جديد

تفاهم، وإنشاء آلية للتعاون الاستراتيجي رفيع المستوى. ولم تكن تلك الاتفاقات عسكرية في جوهرها، بل شملت الاقتصاد والزراعة والطاقة والثقافة والتعليم والأمن والتعاون العسكري، في إطار استراتيجية تركية أوسع لتوسيع الحضور في أفريقيا والوصول إلى البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وكان مشروع تطوير جزيرة سواكن ومينائها أحد أكثر رموز تلك المرحلة إثارة للانتباه، لأنه عكس رغبة أنقرة في بناء حضور طويل الأمد على أحد أهم الممرات البحرية في العالم.

غير أن تردد نظام البشير الذي كان حائراً مابين الماضي قدما في التحالف مع حركات الإسلام السياسي ام الاتجاه بكيالاته للتحالف مع دول الخليج حال دون ان تنفيذ تلك الاتفاقيات وظلت العلاقة بين البلدين ترواح مكانها مابين الفتور والحيوية غير ان تركيا وفقا لدبلوماسي سوداني رفيع

لم تدخل السودان مع الحرب، وإنما دخلتها وهي تملك أصلاً شبكة من المصالح والعلاقات مع الدولة السودانية ومؤسساتها السياسية والعسكرية، وهو ما منح العلاقة الحالية قاعدة أعمق من مجرد صفقات سلاح ظهرت بعد أبريل 2023

وأضاف الدبلوماسي الذي تحدث لـ «أفق جديد» شريطة عدم نشر اسمه قائلاً: لم يؤد سقوط نظام عمر البشير في أبريل 2019 إلى انهيار هذه العلاقة، كما كان يمكن أن يحدث لو كانت قائمة بصورة أساسية على العلاقة الشخصية بين أردوغان والبشير أو على الارتباط الأيديولوجي بالحركة الإسلامية. وعلى الرغم من أن الروابط الإسلامية والسياسية لعبت دوراً في بناء الثقة خلال عهد البشير، فإن السلوك التركي بعد سقوطه أظهر قدراً واضحاً من البراغماتية؛ فقد شارك وزير الخارجية التركي آنذاك مولود تشاوش أوغلو في مراسم توقيع الوثيقة الدستورية في الخرطوم في أغسطس 2019، في إشارة إلى استعداد أنقرة للتعامل مع المرحلة الانتقالية الجديدة. ولذلك فإن اختزال العلاقة الحالية بين تركيا والجيش السوداني في العامل

لم تبدأ علاقة الجيش السوداني بتركيا مع اندلاع الحرب في أبريل 2023، لكنها دخلت مع الحرب مرحلة مختلفة جذرياً، انتقلت فيها من علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية تقليدية إلى شراكة دفاعية أخذت تتسع تدريجياً، حتى أصبحت في 2026 أكثر وضوحاً على المستويين العسكري والسياسي. ولم يعد الحضور التركي في السودان مقتصرًا على الاتفاقات أو الاستثمارات أو العلاقات الدبلوماسية، بل أصبح مرتبطاً بصورة مباشرة بتطور قدرات الجيش السوداني في ميدان القتال، من المسيرات والدخائر إلى أنظمة الدفاع الجوي، بالتزامن مع انتقال الاتصالات بين المؤسستين العسكريتين في البلدين إلى مستويات رفيعة. والأكثر دلالة في هذا التحول ليس فقط وصول السلاح والتكنولوجيا التركية إلى الجيش، وإنما التغير الذي طرأ على لغة الصحافة التركية نفسها؛ فبعد أن كانت تتحدث عن العلاقات التركية السودانية أو الدعم التركي للسودان، بدأت بعض المنابر الدفاعية والتحليلية تصف الجيش السوداني صراحة بأنه «الجيش السوداني المدعوم من تركيا»، في مقابل تقديم الدعم السريع باعتباره قوة «مدعومة من الإمارات». وهذه النقلة اللغوية تكشف تحولاً أعمق في طريقة النظر إلى الحرب؛ إذ لم تعد تُقدّم في بعض الإعلام التركي باعتبارها صراعاً سودانياً داخلياً فحسب، وإنما باعتبارها جزءاً من تنافس إقليمي على السودان والبحر الأحمر، تتقاطع فيه مصالح أنقرة مع مصالح الجيش السوداني في مواجهة الدعم السريع وحلفائه الإقليميين..

جذور العلاقة

تعود جذور هذه العلاقة إلى ما قبل الحرب بسنوات طويلة، لكن عام 2017 يمثل نقطة التحول الأبرز. فقد شكلت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السودان في ديسمبر من ذلك العام محطة مفصلية، جري خلالها توقيع اثنتي عشرة اتفاقية وبروتوكولاً ومذكرة

«لم يعد الحضور التركي في السودان مقتصرًا على الاتفاقات أو الاستثمارات أو العلاقات الدبلوماسية.»

2026 - 2025

انتقال التعاون إلى
أقيني و ذخائر تركية
متقدمة

2025

ظهور بيرقدار في
ترسانة الجيش السوداني
تقارير تتحدث عن صفقة
تتجاوز ١٢٠ مليون دولار

2017

اندلاع الحرب
توقيع ١٢ اتفاقية
ومذكرة تفاهم وبداية
الشراكة الاستراتيجية

الخارطة الزمنية للتطور العسكري

2026

تقارير تركية عن
استخدام أقيني في
العمليات ضد الدعم
السريع

2026 أغسطس

تقارير عن ظهور آثار
لمنظومة حصار أ في
السودان

2026 أغسطس 17

ياسر العطا في أنقرة
لقاء وزير الدفاع ورئيس
الأركان التركي

الخلاصة

مسيرات → ذخائر → أقيني → دفاع جوي → تعاون عسكري مؤسسي



بعض الصحافة التركية
بدأت تصف الجيش بأنه
الجيش السوداني
المدعوم من تركيا

التدوّل الأبرز

«أصبح مرتبطاً بصورة مباشرة بتطور قدرات الجيش السوداني في ميدان القتال،
من المسيرات والذخائر إلى أنظمة الدفاع الجوي.»

«لم تعد تُقدّم في بعض الإعلام التركي باعتبارها صراعاً سودانياً داخلياً فحسب، وإنما باعتبارها جزءاً من تنافس إقليمي على السودان والبحر الأحمر.»

بين الدولة التركية والشركات الدفاعية التركية؛ فوجود شركة تركية ومعدات تركية في الحرب لا يعني بالضرورة أن تركيا أعلنت رسمياً دخولها الحرب إلى جانب الجيش، وهو تمييز ظلت أنقرة حريصة عليه في خطابها السياسي والدبلوماسي.

تطور أهم

لكن التطور الأهم لم يكن في مجرد امتلاك الجيش للمسيّرات، وإنما في تطور نوعية التكنولوجيا المستخدمة. فخلال 2025 و2026 انتقل الحديث من بيرقدار تي بي اثنين إلى أقينجي، وهي مسيرة أثقل وأكثر قدرة على حمل الذخائر والعمل في مهام بعيدة ومعقدة. ونشرت وسائل إعلام دفاعية تركية تقارير عن استخدام الجيش السوداني لأقينجي، وتحدثت عن عمليات ضد منظومات دفاع جوي تابعة للدعم السريع، بل وعن استخدام ذخائر ذكية تركية الصنع. وإذا صحت هذه التقارير، فإن العلاقة تكون قد تجاوزت مرحلة بيع السلاح إلى منظومة أكثر تعقيداً تشمل الطائرة والذخيرة والاستطلاع والتشغيل والدعم الفني والخبرة العملية. وهنا يصبح أثر تركيا في الحرب مختلفاً؛ فالتكنولوجيا التركية لم تعد مجرد قطعة سلاح داخل ترسانة الجيش، وإنما أصبحت جزءاً من الطريقة التي يخوض بها الجيش الحرب ويعيد بها تشكيل ميزان القوة في الجو.

وقد ظهر أثر ذلك بصورة أكبر خلال العمليات التي انتهت باستعادة الجيش للخرطوم، حيث أصبح التفوق في استخدام المسيّرات عنصراً مهماً في العمليات العسكرية. وبذلك تحولت العلاقة التركية من علاقة بين مورد سلاح ومؤسسة عسكرية إلى علاقة يؤثر فيها التطور التقني للطرف الأول في الأداء القتالي للطرف الثاني. وفي المقابل، يوفر السودان للصناعة الدفاعية التركية بيئة عملياتية مختلفة عن بيئات الاختبار التقليدية؛ حرب واسعة، مساحات شاسعة، خطوط مواجهة متحركة، ومواجهة متصاعدة بين أسراب من المسيّرات.

الإسلامي وحده لا يفسر مسارها؛ فالحسابات التركية تتصل بالدولة السودانية ومؤسساتها وموقعها الجغرافي وموانئها ومواردها ودورها في البحر الأحمر، بقدر اتصالها بالروابط السياسية والفكرية التي نشأت في عهد النظام السابق.

بعد انقلاب أكتوبر 2021 أصبحت المؤسسة العسكرية القوة السياسية الأكثر تأثيراً في السودان، ثم جاء اندلاع الحرب بين الجيش والدعم السريع في أبريل 2023 ليعيد ترتيب العلاقة التركية السودانية بصورة جذرية. ففي بداية الحرب حاولت أنقرة الحفاظ على صورة الطرف القادر على التواصل مع مختلف الأطراف، لكن تغير طبيعة المعارك دفعها تدريجياً إلى الاقتراب من الجيش. فقد تحولت الحرب من مواجهة تعتمد على المشاة والمدفعية إلى حرب تستخدم بصورة واسعة المسيّرات والاستطلاع والضربات الدقيقة والحرب الإلكترونية والدفاع الجوي، وهي المجالات التي راكمت فيها تركيا خلال السنوات السابقة خبرة وصناعة عسكرية متقدمة. وهنا التقت حاجة الجيش السوداني إلى أسلحة ملائمة لطبيعة الحرب الجديدة مع رغبة الصناعة الدفاعية التركية في توسيع حضورها الخارجي، وأصبح السودان ساحة عملياتية حقيقية تظهر فيها قدرات الأسلحة التركية في ظروف حرب مفتوحة ومعقدة.

وكانت المسيّرات أبرز حلقات هذا التحول. فقد كشفت صحيفة واشنطن بوست في مارس 2025، استناداً إلى وثائق ورسائل وعقود وسجلات رحلات ومواد مصورة، عن صفقة قالت إن قيمتها لا تقل عن مائة وعشرين مليون دولار، وشملت مسيّرات بيرقدار تي بي اثنين ورؤوساً حربية ومعدات مرتبطة بها، كما تحدث التحقيق عن دعم فني ميداني للجيش السوداني ووجود موظفين مرتبطين بالشركة التركية في السودان. وبغض النظر عن تفاصيل الصفقة ومدى دقة كل ما ورد فيها، فإن أهميتها السياسية والعسكرية تكمن في أنها نقلت الحديث عن التعاون العسكري التركي السوداني من نطاق التكهنات إلى مستوى أكثر تحديداً. ومع ذلك، يبقى من الضروري التمييز

«الحسابات التركية تتصل بالدولة السودانية ومؤسساتها وموقعها الجغرافي وموانئها ومواردها ودورها في البحر الأحمر.»

تطور العلاقة السياسية والاقتصادية

2017 زيارة أردوغان للسودان توقيع ١٢ اتفاقية ومذكرة تفاهم وبداية الشراكة الاستراتيجية

سواكن

حضور تركي في البحر الأحمر وتوسع اقتصادي وجيوسياسي

2019 سقوط البشير تركيا تحافظ على علاقاتها مع مؤسسات الدولة

2021

صعود الجيش إلى مركز السلطة

2023 اندلاع الحرب انتقال العلاقة تدريجياً من التعاون العام إلى الشراكة الأمنية والعسكرية

2024
2025

تركيا تجمع بين الدبلوماسية والوساطة والتعاون الدفاعي

2026 البرهان في أنقرة ثم ياسر القطا في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان

2026

الخلاصة
من شراكة اقتصادية وسياسية إلى اصطاف استراتيجي

«أصبح السودان ساحة عملياتية حقيقية تظهر فيها قدرات الأسلحة التركية في ظروف حرب مفتوحة ومعقدة.»

«إذا صحت هذه التقارير، فإن العلاقة تكون قد تجاوزت مرحلة بيع السلاح إلى منظومة أكثر تعقيداً تشمل الطائرة والذخيرة والاستطلاع والتشغيل والدعم الفني والخبرة العملياتية».

السلطة داخل السودان إلى مواجهة تتقاطع فيها مشاريع إقليمية متنافسة. وكلما ازدادت أهمية السلاح التركي في العمليات، ازدادت قابلية هذا التوصيف للانتشار، حتى بات بعض الإعلام الدفاعي التركي يقدم انتصارات الجيش باعتبارها، بصورة غير مباشرة، نجاحاً للتكنولوجيا العسكرية التركية.

ويكشف ذلك عن استراتيجية تركية مزدوجة. فالخطاب الرسمي لأنقرة لا يزال حريصاً على الحديث عن وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه ووقف الحرب، ويقدم تركيا بوصفها دولة قادرة على المساعدة في تحقيق السلام. لكن الخطاب الإعلامي والدفاعي يذهب أحياناً إلى أبعد من ذلك بكثير، ويضع تركيا داخل ميزان القوة العسكري نفسه. وهذه الازدواجية تبدو بوضوح في التحركات السياسية والعسكرية التي شهدتها عام 2026. ففي يونيو استقبل أردوغان عبد الفتاح البرهان في أنقرة، وتناول اللقاء تطوير العلاقات في مجالات متعددة بينها الدفاع، بينما ربطت تحليلات تركية الزيارة بتغير موازين الحرب واستعادة الجيش للخرطوم. ثم جاءت زيارة البرهان في لحظة مختلفة تماماً عن السنوات الأولى للحرب؛ فالجيش لم يعد مؤسسة تقاتل للبقاء داخل العاصمة، وإنما أصبح قوة استعادت مركز الدولة وتستعد لمرحلة جديدة من العمليات في كردفان ودارفور. ومن منظور أنقرة، فإن ارتفاع قدرة الجيش على استعادة مؤسسات الدولة يرفع بالضرورة من قيمة الاستثمار السياسي والعسكري في العلاقة معه.

زيارة العطا

وجاءت زيارة رئيس هيئة أركان الجيش السوداني الفريق أول ياسر العطا إلى أنقرة في السابع عشر من أغسطس 2026 لتمنح العلاقة بعداً أكثر مؤسسية. فقد استقبله وزير الدفاع التركي يشار غولر، وعقد مباحثات مع رئيس الأركان التركي، وتركزت اللقاءات على العلاقات العسكرية والتعاون الدفاعي. والأهمية هنا لا تكمن في الزيارة وحدها، وإنما في مستوى

ولذلك لم تعد الصحافة الدفاعية التركية تتعامل مع السودان باعتباره مجرد سوق للسلاح، وإنما باعتباره ساحة تُختبر فيها منتجات الصناعة العسكرية التركية وتظهر فيها قدراتها أمام جمهور إقليمي ودولي.

منظومات مدمرة

وظهر التطور الأكثر إثارة في أغسطس 2026 مع تقارير تركية عن ظهور آثار لما قيل إنه منظومة حصار أ التركية الصنع في الحرب السودانية. وإذا تأكد بصورة مستقلة أن الجيش السوداني يستخدم هذه المنظومة، فإن ذلك سيشكل نقلة مهمة في طبيعة التعاون؛ لأن الدفاع الجوي يمثل طبقة مختلفة تماماً عن المسيرات الهجومية، ويشير إلى احتمال اتساع التعاون ليشمل بناء شبكة دفاع جوي أكثر تعقيداً. وتكتسب المسألة أهمية خاصة في ظل تحول السودان إلى واحدة من أكثر ساحات حرب المسيرات نشاطاً في أفريقيا. وفي يوليو 2026 تناولت مراكز ومواقع دفاعية تركية استخدام أقينجي في السودان، وذهبت بعض الروايات إلى الحديث عن اشتباكات جوية بين المسيرات، وهي روايات تحتاج إلى تحقق مستقل، لكنها تكشف في حد ذاتها حجم الاهتمام التركي بالسودان باعتباره ساحة تعرض فيها قدرات السلاح التركي في حرب حقيقية.

وهنا تحديداً تبرز النقطة الأهم: لغة الصحافة التركية. ففي المراحل الأولى كانت التغطية تتحدث عن «العلاقات التركية السودانية» أو «دعم تركيا للسودان»، وهي لغة تمنح أنقرة مساحة واسعة للمناورة الدبلوماسية. ثم ظهرت صياغة «الدعم التركي للجيش السوداني»، قبل أن تنتقل بعض المواقع الدفاعية والتحليلية إلى توصيف أكثر مباشرة: «الجيش السوداني المدعوم من تركيا»، في مقابل «الدعم السريع المدعوم من الإمارات». وهذه ليست مجرد صياغة صحفية؛ فهي تعيد تعريف الحرب نفسها. فالجيش يصبح في هذه الرواية جزءاً من مجال النفوذ التركي، بينما يصبح الدعم السريع جزءاً من مجال النفوذ الإماراتي، وتتحول المعارك من صراع على

«أنقرة تريد أن تقدم نفسها بوصفها طرفاً قادراً على التوسط في الحرب».

«كلما ازدادت أهمية السلاح التركي في العمليات، ازدادت قابلية هذا التوصيف للانتشار.»

الاقتصادية والجيوسياسية ومنع خصومها الإقليميين من احتكار السودان. وهنا تظهر معضلة الوساطة التركية. فأنقرة تريد أن تقدم نفسها بوصفها طرفًا قادرًا على التوسط في الحرب، وقد عرض أردوغان في ديسمبر 2024 التوسط في التوتر بين السودان والإمارات، مؤكدًا رغبة تركيا في دعم السلام والاستقرار ووحدة السودان. لكن الوساطة تحتاج عادة إلى مسافة من أطراف الصراع، بينما أصبحت تركيا أقرب عسكريًا إلى الجيش من أي وقت مضى. وقد لا ترى أنقرة تناقضًا في ذلك؛ فهي تستطيع، من منظورها، دعم مؤسسة الدولة وفي الوقت نفسه الدعوة إلى تسوية سياسية. غير أن الدعم السريع وحلفاءه قد ينظرون إلى العلاقة بصورة مختلفة، خصوصًا مع تحول الإعلام التركي إلى استخدام توصيف «الجيش السوداني المدعوم من تركيا». وهكذا يمكن أن تصبح تركيا جزءًا من المعادلة التي تحاول التوسط فيها، لا وسيطًا يقف خارجها. المسار الحالي يشير إلى أن العلاقة تتجه من التعاون العسكري إلى الشراكة الأمنية طويلة الأمد. فقد انتقلت خلال سنوات قليلة من الاتفاقات السياسية والاقتصادية، إلى صفقات السلاح، ثم الاستخدام الميداني، ثم المبادرات المتقدمة، ثم الحديث عن الدفاع الجوي، ثم الزيارات السياسية، وأخيرًا الاتصالات المباشرة بين وزارة الدفاع ورئاسة الأركان في البلدين. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن التعاون قد يتوسع إلى التدريب والصيانة والحرب الإلكترونية والاستطلاع وإعادة بناء المؤسسة العسكرية. وعندها لن يكون الجيش السوداني مجرد مشتر للسلاح التركي، بل شريكًا أمنيًا طويل الأمد ضمن شبكة النفوذ التركي في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وفي المحصلة، فإن علاقة الجيش السوداني بتركيا لم تبدأ بالحرب، لكن الحرب غيرت طبيعتها ورفعت أهميتها. في عهد البشير كانت تقوم على مزيج من السياسة والاقتصاد والدين والاستثمار والموانئ، وبعد سقوطه أصبحت أكثر براغماتية، ثم جاءت الحرب لتمنحها بعدًا عسكريًا مباشرًا. وفي 2026،

المؤسسات التي أصبحت تتواصل بصورة مباشرة: رئاسة الدولة، ووزارة الدفاع، ورئاسة الأركان. وهذا التسلسل يؤشر إلى أن العلاقة لم تعد تعتمد على قنوات سياسية أو شخصية، وإنما بدأت تتخذ شكلًا مؤسسيًا يمكن أن يستمر بصرف النظر عن الأشخاص. وإذا تزامن ذلك مع استمرار الحديث عن المبادرات والدفاع الجوي، فإن المسار المحتمل يتجاوز شراء الأسلحة إلى التدريب والصيانة والدعم الفني والحرب الإلكترونية وإعادة بناء القدرات المؤسسية للجيش السوداني.

وتتصل هذه التطورات بحسابات أوسع لدى تركيا. فالسودان يحتل موقعًا استراتيجيًا على البحر الأحمر، ويمثل بالنسبة إلى أنقرة نقطة مهمة في شبكة نفوذ تمتد إلى القرن الأفريقي والصومال وليبيا. كما أن التنافس التركي الإماراتي يمثل مفتاحًا مهمًا لفهم السياسة التركية تجاه السودان؛ فكلما ازداد ارتباط الدعم السريع بالإمارات في الخطاب السوداني والتركي، أصبح الجيش السوداني بالنسبة إلى أنقرة جزءًا من معادلة إقليمية أوسع. ولا يتعلق الأمر بالبحر الأحمر وحده، بل بالاقتصاد والموارد والموانئ والزراعة وإعادة الإعمار، فضلًا عن سوق الصناعات الدفاعية. فالنموذج التركي في أفريقيا يقوم على تداخل الدبلوماسية والتجارة والبنية التحتية والدفاع، وليس على مسار عسكري منفصل عن السياسة الخارجية. ولهذا فإن العلاقة لا يمكن تفسيرها أيضًا باعتبارها عودة تركية إلى دعم الإسلاميين السودانيين. صحيح أن شبكات الإسلاميين لعبت دورًا في دعم الجيش خلال الحرب، وأن علاقات قديمة ربطت بعض هذه الشبكات بتركيا وقطر وإيران، لكن اختزال السياسة التركية في هذا العامل وحده يتجاهل السلوك التركي منذ سقوط البشير. أنقرة أثبتت أنها قادرة على التعامل مع أنظمة وترتيبات سياسية مختلفة ما دامت مصالحها الأساسية محفوظة. ولذلك تبدو حساباتها الحالية أقرب إلى الرهان على المؤسسة التي تراها الأكثر تنظيمًا وقدرة على الحفاظ على الدولة ووحدة أراضيها، مع السعي في الوقت نفسه إلى حماية مصالحها

«قد تصبح تركيا جزءًا من المعادلة التي تحاول التوسط فيها، لا وسيطًا يقف خارجها.»

«فقد انتقلت خلال سنوات قليلة من الاتفاقات السياسية والاقتصادية، إلى صفقات السلاح، ثم الاستخدام الميداني، ثم المسيرات المتقدمة، ثم الحديث عن الدفاع الجوي.»



موحدة، أم أن الحرب تمثل لها أيضًا فرصة لبناء نفوذ عسكري واقتصادي طويل الأمد في السودان؟ ستكشف الإجابة طبيعة الصفقات المقبلة أكثر مما تكشفها التصريحات السياسية؛ فإذا تجاوز التعاون المسيرات والذخائر إلى الدفاع الجوي والتدريب والصيانة والحرب الإلكترونية وإعادة بناء القدرات العسكرية، فإن العلاقة ستكون قد تجاوزت مفهوم الشراكة الدفاعية التقليدية إلى علاقة أمن قومي طويلة المدى. وعند تلك النقطة لن يعود السؤال عن مقدار السلاح التركي الموجود في السودان، وإنما عن مدى ارتباط مستقبل المؤسسة العسكرية السودانية نفسها بالتكنولوجيا والتدريب والعقيدة الدفاعية والشراكة الاستراتيجية مع أنقرة.

مع بروز أقينجي، وتقارير منظومة حصار أ، واستقبال أردوغان للبرهان، ثم زيارة ياسر العطا إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان التركيين، أصبحت العلاقة أقرب إلى شراكة دفاعية استراتيجية غير معلنة رسميًا كتحاليف. وربما يكون التحول الأكثر دلالة هو ذلك الذي حدث في اللغة: فحين يتحول الجيش في بعض الصحافة التركية من «الجيش السوداني» إلى «الجيش السوداني المدعوم من تركيا»، فإن تركيا لم تعد تظهر فقط كدولة تربطها بالسودان مصالح تاريخية، وإنما كقوة يُنظر إليها باعتبارها أحد العوامل التي تصنع ميزان القوة داخل الحرب. وهذا يفتح السؤال الأهم للمستقبل: هل تريد أنقرة جيشًا سودانيًا منتصرًا يعيد بناء دولة

«إذا تجاوز التعاون المسيرات والذخائر إلى الدفاع الجوي والتدريب والصيانة والحرب الإلكترونية وإعادة بناء القدرات العسكرية، فإن العلاقة ستكون قد تجاوزت مفهوم الشراكة الدفاعية التقليدية.»



الاستعمار لم يسرق الهوية... بل سرق جوهر الانتماء

هويدا سنادة

تري الكاتبة أن الاستعمار لم يقتصر على نهب موارد السودان، بل عمل على هندسة المجتمع نفسيًا واجتماعيًا، وتحويل التنوع إلى انقسامات، بما أضعف الشعور بالانتماء الوطني الجامع.

ملخص

تري أن هشاشة الدولة والصراعات القبلية والجهوية التي يشهدها السودان اليوم تمثل امتدادًا لتلك التراكمات التاريخية، إذ يلجأ المواطن إلى قبيلته عندما يفقد الثقة في دولة عادلة تحميه وتساوي بين مواطنيها.

تشير إلى أن سياسات «فرق تسد»، وقانون المناطق المقفولة والتصنيفات القبلية، أسهمت في تكريس العزلة والجهوية والعنصرية. وبعد الاستقلال رحل المستعمر، لكن كثيرًا من مناهجه وبنيته الفكرية ظلت حاضرة في مؤسسات الدولة والتعليم والنظام السياسي.

تدعو الكاتبة إلى «استقلال ثان» يقوم على استعادة جوهر الانتماء، عبر إصلاح المناهج والرواية التاريخية، وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة، وبناء دولة مواطنة توزع السلطة والثروة والتنمية بعدالة، بحيث يصبح الانتماء للوطن أقوى من الانتماءات الضيقة.

المعضلة الكبرى: الجيش رحلت وبقيت المناهج

في فجر الاستقلال، خرجنا إلى الشوارع نحتفل برحيل الجندي الأجنبي وإنزال علمه، لكننا ارتكبنا خطأ تاريخياً فادحاً، احتفلنا برحيل الأشخاص وأبقينا على الأفكار. ذهبت الإدارة الاستعمارية، وظلت بنيتها الفكرية تحكمنا، ورثت النخبة الوطنية نفس المركزية القابضة التي ترى الهامش كعبء أمني يجب ضبطه، لا كشريك يجب تنميته، وورثنا نفس النظام التعليمي الذي يعيد إنتاج عقلية المركز، حيث تاريخ السودان يبدأ من دخول عبدالله خليل بك الخرطوم، وينتهي فيها، بينما حضارات دارفور، وسلطنة الفونج، وتاريخ جبال النوبة، مجرد هامش في كتاب.

ورثنا نفس التقسيم الإداري والسياسي الذي كرس الولاء للقبلية، وأصبحت بطاقة التعريف القبلي أهم من بطاقة المواطنة، وأصبحت الدولة نفسها أكبر قبيلة تحكم باقي القبائل. من هنا نفهم لماذا ما زالت دول ما بعد الاستعمار مرهونة بأجندات خارجية بأيدٍ داخلية، دون حاجة لتدخل مباشر أو جندي أجنبي، المستعمر الجديد لم يعد بحاجة لإرسال جيش لنهب الذهب أو اليورانيوم، يكفي أن يترك أبناء الوطن الواحد منشغلين بسؤال الهوية القاتل المسموم: (من العربي الأصل؟) ومن هو (الأفريقي الأصل؟)، حتى ينسى الجميع معركة التنمية والعدالة والسيادة الحقيقية.

أزمة اليوم هي ثمرة بذرة الأمس

ما نشهده اليوم من هشاشة في مؤسسات الدولة، ومن تحول أي انسحاب عسكري من مناطق مثل كردفان إلى تفسير عرقي وجهوي مباشر في وجدان المواطن، ليس حدثاً معزولاً أو سوء فهم عابر، إنه الثمرة الناضجة والمتأخرة لتلك البذرة التي زُرعت قبل مائة عام. عندما تغيب الدولة الجامعة العادلة، يعود الفرد بشكل غريزي وبدائي ليحتمي بقبيلته وعشيرته، لأنها آخر شبكة أمان متبقية له، ويصبح الانتماء الضيق بديلاً اضطرارياً وقسرياً عن الانتماء الوطني الذي فشلنا جميعاً في بنائه.

إن المواطن الذي يرى أن الدولة تحميه بقدر قربيه من المركز العرقي أو الجغرافيا، أو بقدر

يُختزل الاستعمار في الوعي العام لمرحلة عابرة لنهب الموارد (ذهب - قطن - بترول)، ثم رحل تاركاً وراءه دولاً فقيرة تحتاج إلى التنمية. وهذا الاختزال في حد ذاته هو أول انتصارات المشروع الاستعماري، لأنه يبرئه من جريمته الكبرى ويحصرها في الاقتصاد.

الحقيقة التي يجب أن نواجهها بشجاعة هي أن المشروع الاستعماري لم يكن اقتصادياً في جوهره بقدر ما كان مشروع هندسة اجتماعية ونفسية طويلة الأمد. الاستعمار لم يسرق هوية الشعوب، فالهويات بقيت حية بلهجاتها وأزيائها وأهازيجها، بل سرق ما هو أعمق وأخطر:

جوهر الانتماء.

ما هو جوهر الانتماء؟ هو ذلك الرابط غير المرئي الذي يحول مجموعة قبائل متجاورة إلى شعب واحد، ويحول رقعة جغرافية على الخريطة إلى وطن يعيش في القلب، هو الشعور بأن مصيري مرتبط بمصير الآخر، وأن ألم ابن دارفور هو ألم ابن الشمالية، وأن فرح ابن كردفان هو فرح ابن الشرق. هذا الجوهر هو ما استهدفه الاستعمار بوعي كامل.

سلاح «فرق - تسد» من سياسة إلى بنية

لم يجد الاستعمار البريطاني في السودان أرضاً بلا نظام كما رُوج في كتبه، وجد سلطنات وممالك ونُظُم وأليات تعايش أهلي معقدة، تتصارع أحياناً وتتشارك المرعى والماء والأسواق في معظم الأحيان، فجاء بمنهجية استعمارية علمية، وحول هذا التنوع الحي إلى تصنيفات جامدة وقاتلة.

أصدر قانون المناطق المقفولة عام 1922، ليس لحماية الثقافات كما ادعى، بل لعزل الجنوب ودارفور وجبال النوبة عن المركز، ومنع تكون وعي وطني جامع. وفي مكاتب الحاكم العام صُنفت القبائل في تقارير سرية: هذا عنصر عربي ذكي يصلح للإدارة والكتابة، وذاك عنصر أفريقي قوي البنية يصلح للجندية والخدمة، وثالث متمرد بطبعه يجب إخضاعه بالقوة. لم يكن هذا وصفاً لواقع، بل كان صناعة لواقع جديد، غرس في كل مكون وهم التفوق على جاره، ووهم الخوف الأبدى من جاره في أن واحد، وهكذا تحول التنوع الثقافي الذي كان مصدر ثراء وتكامل إلى بذرة صراع قبلي دائم، تُسقى بسلاح العنصرية والجهوية.



ثانيًا: العدالة الانتقالية - المصالحة التاريخية:

لا يمكن استعادة الثقة دون اعتراف، يجب أن تعترف الدولة بأن سياسات «فرق - تسد»، التي مورست بعد الاستقلال، أنتجت مظالم حقيقية وممنهجة على أساس مناطقي وعرقي، ومعالجتها بإنصاف ومحاسبة، لا بإنكار وتجاهل، فالجرح الذي لا يُنظف لا يشفى.

ثالثًا: بناء دولة المواطنة لا دولة القبيلة:

دولة لا تسأل المواطن عن قبيلته قبل أن تسأله عن كفاءته، توزع التنمية والسلطة والثروة بعدالة جغرافية حقيقية، تنزع فتيل الشعور بالتهميش التاريخي، حيث يشعر ابن الهامش أن المستشفى في قريته، كمجمع الخرطوم، وأن صوته الانتخابي يساوي صوت ابن المركز، عندها فقط سيعود جوهر الانتماء.

إذا لم نقتلع تلك البذرة الاستعمارية من مؤسساتنا ومناهجنا وعقولنا، سنظل ندور في نفس الحلقة الجهنمية المفرغة:

مستعمر يخرج من الباب، ودولة هشة تعيد إنتاج منطقته من النافذة، وشعب يدفع ثمن الصراع على وهم الهوية، بينما جوهر انتمائه يُسرق كل يوم أمام عينيه. الاستقلال الأول انتهى عام 1956، ومعركتنا اليوم هي معركة الاستقلال الثاني... استقلال الانتماء.

فصاحة لسانه العربي، هو مواطن فقد جوهر الانتماء، حتى وإن هتف كل يوم بالوطنية ورفع العلم. لذلك فإن التحرر الثاني الذي نحتاجه اليوم، وهو الأصعب، ليس تحرراً سياسياً من مستعمر خارجي قد رحل، بل هو تحرر معرفي ونفسي وثقافي من أيديولوجية المستعمر الكامنة في عقولنا وسلوكنا دون أن نشعر.

كيف نستعيد جوهر الانتماء؟

مهمتنا التاريخية ليست استعادة الهوية، فهي لم تضع يوماً، بل استعادة الإحساس بأننا ننتمي لبعضنا البعض، وهذا هو المشروع الوطني الكبير، الذي لا يتحقق بالشعارات العاطفية، بل بثلاثة مسارات عملية واضحة:

أولاً: الإصلاح المعرفي والمنهجي:

مراجعة جذرية بشجاعة للمناهج التعليمية والتاريخ الرسمي الذي كتبه المستعمر، والمستعمر الصغير من بعده، نحتاج كتابة رواية وطنية جديدة تعترف بأن السودان وحدة في تنوعه، وأن حضارة كرمة، وسلطنة الفور، ومملكة تقلي، هي كلها تاريخ سوداني واحد لا يتجزأ.



«بلاك أوت»

الحرفيون يتكبدون خسارات فادحة

ملخص

يؤثر انقطاع الكهرباء على الحرفيين وورش العمل في كرري، حيث أدى استمرار القطوعات لأكثر من أسبوعين إلى توقف الماكينات وتعطل الإنتاج وتراكم طلبات الزبائن، بينما يواجه أصحاب الورش خسائر متزايدة في ظل ارتفاع أسعار الوقود ومستلزمات التشغيل.

يحذر مختصون من أن أزمة الكهرباء لا تحل بالاعتماد على مصدر واحد للطاقة، مؤكدين الحاجة إلى منظومة وطنية متكاملة تجمع بين التوليد الحراري والطاقة الشمسية ومصادر أخرى، إلى جانب إصلاح الشبكات ووضع خطط واضحة للإنتاج والتوزيع.

يعاني أصحاب الورش والعمال، الذين اضطروا بعضهم إلى إغلاق محالهم أو تسريح العاملين، فيما لجأ آخرون إلى أدوات يدوية بدائية لمواصلة العمل. كما يطالب الحرفيون بتوفير الطاقة الشمسية وتمويلهم لمساعدتهم على تجاوز الخسائر التي خلفتها الحرب وانقطاع الكهرباء.

تضرب أزمة الكهرباء قطاعاً واسعاً من الحرفيين، إذ يقدر اتحاد أصحاب الحرف عدد الورش المتأثرة بالحرب بأكثر من 4500 ورشة، يعمل فيها أكثر من 18 ألف عامل وصناعي، خرج معظمها عن الخدمة، ما يهدد آلاف الأسر بفقدان مصادر دخلها.

المعلم عبد البديع «بلبل» بلبل مستذكراً أوضاع ما قبل الأزمة: كانت الكهرباء بالمجان ولا تنقطع مطلقاً عن المنطقة، وكانت السلع رخيصة».

مغيرة حربية



يخبر الماحي وهو صاحب ركشة تحت الصيانة أنه خسر كل مدخراته التي وفرها لصيانة الركشة: «أحضرتها قبل انقطاع الكهرباء بيوم واحد. أنا وصاحب الورشة أكلنا أموال الصيانة». يقول ضاحكاً بسخرية. يضيف في حديث لـ «أفق جديد»: «الإسبير غال جداً وأسعار الصيانة مرتفعة، لا أعرف كيف أجمع المال مرة أخرى».

بدوره يخبر الطيب، صاحب الورشة التي قصدها الماحي للصيانة، أنه لا يستطيع توفير كهرباء بديلة رغم تكديس المحل وحاجته الماسة للعمل: «المولدات باهظة الثمن وكلفة تشغيلها أعلى، وبالنسبة للطاقة الشمسية فإن أسعارها في زيادة كل يوم». يقول لـ «أفق جديد» ومن ثم يضيف: «نطالب الدولة بالتدخل لتمليك الورش بالطاقة الشمسية عبر البنوك وبأقساط ميسرة».

غياب المنظومة

ورغم تأكيده أن السودان يمتلك مورداً شمسياً كبيراً، فإن المهندس وليد الريح، يقول لـ «أفق جديد» إن الطاقة الشمسية لا تستطيع وحدها حل مشكلة شبكة وطنية تحتاج إلى كهرباء موثوقة على مدار الساعة، خصوصاً للمصانع والتبريد والمياه والتعدين، ومن الأفضل استخدامها ضمن أنظمة هجين، مع التوليد القابل للتحكم، بحيث تخفض الطاقة الشمسية الحمل على المحطات الحرارية أثناء النهار، بينما تغطي المحطات الحرارية أحمال المساء والليل، مع استخدام البطاريات في حالة كانت مجدية اقتصادياً.

يضيف: «من الخطأ اختزال أزمة الكهرباء في السودان في السؤال الذي يحاول الإجابة عليه الكثيرين هذه الأيام: هل نستخدم الطاقة الشمسية أم الرياح أم التوليد الحراري؟ والحقيقة أنه لا إجابة، فهذا الخيار يأتي في نهاية عملية التخطيط وليس في بدايتها. مشكلتنا الحقيقية هي غياب منظومة كهرباء وطنية متكاملة مبنية على أرقام و«خط أساسي» واضح للطلب والإنتاج والنقل والتوزيع والتكلفة وهي مشكلة

رغم انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من أسبوعين عن ورشته الصغيرة في كرري، ظل المعلم عبد البديع يواظب، كعادته، على الحضور كل صباح، ينظف المكان ويتفقد الماكينات ويتلقط الأخبار المتضاربة عن عودة الكهرباء ليستأنف العمل ويوفي بالتزامات الزبائن التي أخذت في التراكم حتى ضاق بها الميدان الصغير الذي تطل عليه ورشة الحدادة وكادت أن تغلق الطريق.

ظل «بلبل» وهو اللقب الذي يطلقه عليه الزبائن والجيران متمسكاً بالحضور للورشة حتى في أقسى أيام الحرب وأشدّها ضراوة، لم ينزح سوى لأسابيع قليلة، عاد بعدها لمباشرة العمل رغم القصف المدفعي العنيف وتناقص السكان في المنطقة: رغم قسوة تلك الأيام وبشاعتها، لكننا كنا أفضل حالاً». يقول المعلم بلبل وهو يبتلع غيظه. يشرح لـ «أفق جديد»: «كانت الكهرباء بالمجان ولا تنقطع مطلقاً عن المنطقة وكانت السلع رخيصة، مقارنة بموجات الغلاء الطاحنة هذه الأيام». ويضيف بحسرة: «الصناعات، بلا حماية، حافظت على الورشة طوال أيام الحرب دون سند من أية جهة ولم يتبق لنا سنام لناكل منه».

شلل شبه تام

ليست ورشة المعلم بلبل وحدها، فقد أطبق شلل كامل على ورش الحرفيين جراء انقطاع الكهرباء التام، عقب برمجة القطوعات القاسية لأكثر من 12 ساعة في اليوم، مما خلف خسارات أولية فادحة وتعطيل للعاملين أو تسريح أكثرهم، بحسب جولة ميدانية لـ «أفق جديد» كشفت عن حجم الكارثة. أبواب مغلقة لعشرات الورش، ماكينات ساكنة، خشب وحديد يعلوه الصدا، عمال يجلسون بلا عمل.

المعلم بلبل: الصناعات، بلا حماية، حافظت على الورشة طوال أيام الحرب دون سند من أي جهة، ولم يتبق لنا سنام لناكل منه

الماحي، صاحب الركشة، عن خسارته مدخراته بسبب توقف الورشة: أنا وصاحب الورشة أكلنا أموال الصيانة



اليدوية لإنجاز عمله في ورشة النجارة. يقول في حديث لـ «أفق جديد» إنه لا يستطيع انتظار عودة الكهرباء أكثر: «حتى لو عادت فإن البرمجة قاسية والعمل لا يحتمل». ويضيف: «لجأت لاستخدام المنشار اليدوي والفارة والصنفرة، صحيح أنها تؤخر إنجاز العمل بسرعة ولكنها أفضل من البطالة. نطالب ببرمجة واضحة للقطوعات ومساعدة الحرفيين للعودة للمناطق الصناعية وتمويلهم بعد الخسارات التي طالتهم جراء الحرب».

ويقدر اتحاد أصحاب الحرف عدد الورش المتأثرة في الحرب بأكثر من 4500 ورشة، يعمل بها بصورة مباشرة أكثر من 18 ألف عامل وصناعي، خرجت جميعها عن الخدمة ولأن أغلب العمال بالأحياء والميادين الداخلية وسط المساكن أو هجروا المهنة وتحولوا عنها لأعمال هامشية أخرى.

قديمة تعذر حلها. يقول الريح: «قبل الحرب كانت القدرة المركبة في السودان نحو 3,2 غيغاوات، بينما بلغ أقصى طلب مسجل نحو 2,56 غيغاوات. وبعد الحرب تضررت محطات وشبكات رئيسية بصورة كبيرة، وتدور تقديرات غير رسمية حول انخفاض القدرة المتاحة إلى نحو 1,2 غيغاوات، وهو رقم يحتاج إلى تدقيق ميداني شامل، فالسودان يحتاج بعد الحرب وفي مرحلة إعادة البناء إلى جزء من التوليد الحراري لأنه يوفر قدرة يمكن التحكم فيها، ويجب إخراج القرارات السياسية اليومية من تشغيل قطاع الكهرباء، وإنشاء جهاز رقابي مستقل يراقب الأداء والتعرفة وجودة الخدمة».

أدوات تقليدية

استعاد المعلم محمد حامد أدواته التقليدية

صاحب ورشة عن صعوبة توفير بدائل للكهرباء: المولدات باهظة الثمن وكلفة تشغيلها أعلى، وبالنسبة للطاقة الشمسية فأسعارها في زيادة كل يوم.

الحرب التي تسكن في الداخل.. جروح نفسية تهدد جيلاً في السودان

ملخص

لم تترك الحرب في السودان دماراً ونزوحاً فقط، بل تسببت إلى سلوك الأطفال والأسر. وتقول استشارية علم النفس ابتسام محمود أحمد الأمين إنها لاحظت أطفالاً يحملون السكاكين، وألعاباً تتضمن العنف، وتزايد الضرب داخل المدارس، في مؤشرات على آثار نفسية عميقة.

يحذر الخبراء النفسيون من أن اعتياد العنف قد يستمر بعد توقف القتال، وينعكس على الأسرة والمجتمع عبر زيادة العنف والجرائم والمشكلات الأسرية وتراجع التحصيل الدراسي للأطفال، ما قد يترك أثراً طويلاً الأمد على المجتمع السوداني.

تشير إلى أن القتل والنزوح والفقد والاعتداءات خلفت اضطرابات نفسية متزايدة، بينها الاكتئاب والقلق واضطرابات الطفولة، مع صعوبة في تحديد حجم المشكلة بسبب نقص الإحصاءات والوصمة الاجتماعية، بالتزامن مع مخاوف من انتشار المخدرات بين الشباب.

وبدأت ولاية القضارف مسحاً لخدمات الصحة النفسية لحصر المرافق والكوادر وتحديد الاحتياجات والفجوات، تمهيداً لتطوير الخدمات. وتدعو المختصة إلى تعزيز الدعم النفسي والتوعية، مؤكدة أن علاج الجروح النفسية يجب أن يبدأ مبكراً، بالتوازي مع جهود إعادة بناء المجتمع.

«الحرب بدأت تعيد تشكيل الطريقة التي يفكر بها الأطفال ويتعاملون بها مع العالم من حولهم.»

الخرطوم: ابتسام حسن

اليوم قد يكون مقدمة لمرحلة أصعب، إذ إن اعتياد العنف والخوف والفقْدان قد يتحول، مع مرور الوقت، إلى سلوك اجتماعي راسخ.

تداعيات الحرب:

لا تبدو الآثار النفسية للحرب مجرد انطباعات فردية، إذ تشير مؤشرات ميدانية أولية لوزارة الصحة إلى أن سنوات القتال تركت أثراً عميقة على مختلف فئات المجتمع، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والنازحين، مع تزايد الاضطرابات المرتبطة بالنزوح وفقدان الأحبة والتعرض للعنف والضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

وفي محاولة لفهم حجم هذه التداعيات والاستعداد لاحتياجات المرحلة المقبلة، بدأت وزارة الصحة مسحاً تقييمياً لخدمات الصحة النفسية في ولاية القضايف، على أن يمتد لاحقاً إلى بقية ولايات السودان، ويبحث المسح في واقع الخدمات المتاحة، وجاهزية المرافق الصحية، وتوفير الكوادر والأدوية وآليات الإحالة، ومدى إدماج الصحة النفسية في الرعاية الصحية الأولية. وكشف المسح الأولي لوزارة الصحة أن المؤشرات الأولية تؤكد أن الحرب خلّفت أثراً نفسية عميقة على مختلف فئات المجتمع، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن والنازحين. وانطلاقاً من مسؤولية وزارة الصحة، متمثلة في إدارة الصحة النفسية والمعاقرة، في تعزيز خدمات الرعاية النفسية، انطلقت عملية المسح التقييمي لخدمات الصحة النفسية بولاية القضايف بعدد من المحليات، بهدف الوقوف على الواقع الحالي للخدمات، وتحديد الفجوات والاحتياجات، ووضع خطط تطوير تستجيب للزيادة المتنامية في الطلب على خدمات الصحة النفسية، على أن يشمل المسح كل ولايات السودان. وتقول مديرة إدارة الصحة النفسية بوزارة الصحة في القضايف، د. توحيد عبدالله حسن، إن إجراء المسح بات ضرورة ملحة لتوفير بيانات دقيقة تساعد في تحديد الاحتياجات وتوجيه الموارد، مشيرة إلى أن الحرب أوجدت احتياجات

يفترض أن تكون السكاكين جزءاً من مطبخ البيت، يراها الأطفال هناك ولا يلمسونها، ولا تكون جزءاً من ألعابهم، وأن تكون أصوات الرصاص بعيدة عن ذاكرتهم.

لكن الحرب في السودان قلبت كثيراً من هذه التفاصيل الصغيرة، وأدخلت العنف إلى حياة أطفال لم يعرفوا منه سوى ما شاهدوه أو سمعوه من حولهم.

في إحدى المدن السودانية، لاحظت استشارية علم النفس ابتسام محمود أحمد الأمين أن بعض الأطفال بدأوا يحملون السكاكين، وأن العنف تسلل إلى ألعابهم، فيما ازداد الضرب داخل المدارس.

مشاهد تبدو عابرة للوهلة الأولى، لكنها بالنسبة إلى المختصين قد تكون مؤشرات على آثار نفسية وسلوكية أعمق خلّفتها سنوات من الحرب. فالحرب لم تترك وراءها فقط مدناً مدمرة وملايين النازحين، وإنما تركت أيضاً جيلاً يحمل في ذاكرته مشاهد من القتل والنزوح والفقد والخوف، وأسراً تحاول استعادة حياتها وسط ضغوط نفسية واجتماعية متزايدة.

حرب لا تنتهي عند توقف الرصاص:

المؤكد أن الحرب تركت أثراً أقل ظهوراً، وفق الخبراء النفسيين، وهو أثر ممتد في حياة الناس يصاحبهم في سكينتهم وحركتهم، يسكن في عقول الأطفال ويرافق الأسر في قلقها الدائم، عندما نلاحظ العنف المتسلل إلى ألعاب الصغار وسلوكهم في التعامل خلال يومهم الاعتيادي. تقول استشارية علم النفس ابتسام محمود أحمد الأمين لـ«أفق جديد»: «لاحظت أن الأطفال يحملون سكاكين، وحتى لعب الأطفال فيها عنف».

بالنسبة إليها، لم يعد الأمر مجرد سلوك عابر يمكن تجاهله، بل مؤشر على أن الحرب بدأت تعيد تشكيل الطريقة التي يفكر بها الأطفال ويتعاملون بها مع العالم من حولهم. وتحذر ابتسام من أن ما يراه السودانيون

«الحرب قد تترك وراءها أشكالاً من العنف والجرائم حتى بعد توقف القتال، بعدما يصبح العنف جزءاً مألوفاً من الحياة اليومية.»

«الحرب في السودان خلفت سلسلة واسعة من الصدمات، بسبب ما تعرض له المدنيون من قتل وخطف واغتصاب واعتداء ونهب وتدمير للممتلكات».



واغتصاب واعتداء ونهب وتدمير للممتلكات، فضلاً عن النزوح وفقدان المنازل والأحبة، وهي تجارب تقول إنها أسهمت في زيادة الضغوط والاضطرابات النفسية.

لكن معرفة حجم المشكلة تظل صعبة، بحسب الأميين، بسبب غياب إحصاءات دقيقة عن الأمراض النفسية، إلى جانب لجوء كثير من المرضى إلى الشيوخ والممارسات الروحية بحثاً عن تفسير لمعاناتهم، في ظل وصمة اجتماعية لا تزال تحيط بزيارة الطبيب النفسي في المجتمع السوداني.

ومع ذلك، تشير الملاحظة الميدانية إلى ارتفاع ملحوظ في الاضطرابات النفسية، بالتزامن مع خطر آخر برز بصورة أكبر وسط الشباب: المخدرات.

وترى الأميين أن الحروب تهيئ بيئة مناسبة لانتشار تجارة المخدرات، خصوصاً عندما يجد الشباب أنفسهم أمام واقع قاس من فقدان التعليم والعمل والأسرة والمنزل، أو يعيشون في مناطق النزوح واللجوء.

وتقول إن تراكم هذه الخسارات لا يترك الشباب أمام أزمة مادية فقط، بل قد يدفعهم إلى أزمات نفسية واضطرابات سلوكية، في محاولة للهروب من واقع أصبحت فيه الحرب جزءاً من تفاصيل حياتهم اليومية.

وفي هذا المشهد، لا تبدو السكين التي يحملها طفل مجرد لعبة، ولا المخدرات التي يصل إليها

نفسية متزايدة لدى فئات مختلفة من المجتمع. ولا يتعلق الأمر، في نظر القائمين على المسح، بإضافة خدمة جديدة إلى النظام الصحي بقدر ما يتعلق بالتعامل مع أحد أكثر آثار الحرب عمقاً وأقلها ظهوراً؛ فالجروح التي تتركها الحرب في النفس قد لا ترى، لكنها قد تستمر طويلاً بعد أن تتوقف أصوات البنادق.

سكاكين بأيدي الأطفال

آثار الحرب لم تعد تظهر فقط في وجوه الناجين أو في حكايات من فقدوا بيوتهم وأحباءهم، بل بدأت تتسلل إلى سلوك الأطفال أنفسهم. تقول استشارية علم النفس ابتسام محمود أحمد الأميين إنها لاحظت في إحدى المدن السودانية أطفالاً يحملون السكاكين، فيما تحولت ألعاب بعضهم إلى مشاهد تحاكي العنف، وازدادت مظاهر الضرب داخل المدارس.

وتقول الأميين إن الحرب واحدة من أبرز العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطرابات النفسية، موضحة أن هذه الاضطرابات قد ترتبط بعوامل وراثية أو بظروف التربية والنشأة، لكنها قد تظهر أو تتفاقم بفعل الصدمات التي يتعرض لها الإنسان.

وتضيف، في حديث لـ «أفق جديد»، أن الحرب في السودان خلفت سلسلة واسعة من الصدمات، بسبب ما تعرض له المدنيون من قتل وخطف

«المشكلة ليست فقط في علاج من وصل إلى مرحلة المرض، وإنما في اكتشاف الألم النفسي مبكراً.»

«إذا كان الإنسان مدمراً نفسياً فلا نتوقع منه أي إنتاج.»

«استمرار الحرب قد يجعل المواطن يألف العنف.»

الوقائع تعكس خطورة اعتياد العنف وتراجع القدرة على التعامل مع الخلافات بعيداً عن القوة. وتقول الأميين إن استمرار الحرب قد يجعل المواطن يألف العنف، وتحذر من ظهور سلوكيات لا تشبه الصورة التي عرف بها المجتمع السوداني، حيث يوصف بأنه طيب ومسال� ومعتاد ومتعاون.

وتضيف أن الحرب ستفرز متغيرات اجتماعية ونفسية عميقة، من بينها ارتفاع معدلات الطلاق والمشكلات الأسرية وجرائم العنف، إلى جانب تراجع المستوى الأكاديمي للأطفال. وتصف الأميين هذه الظواهر بأنها كوارث ما بعد الحرب، محذرة من أن تجاهلها قد يؤدي إلى تغييرات كبيرة في سلوك المجتمع.

الصحة النفسية قبل إعادة البناء

تري استشارية علم النفس ابتسام محمود أحمد الأميين أن معالجة آثار الحرب النفسية يجب ألا تنتظر انتهاء كل الأزمات الأخرى، لأن الإنسان المتعافي نفسياً هو أساس أي عملية لإعادة بناء المجتمع. وتقول: «هناك كثير من المشاكل تتضاءل أمام الصحة النفسية، لأن الصحة النفسية تجعل الإنسان راضياً عن نفسه ومنتجاً، وإذا كان مدمراً نفسياً فلا نتوقع منه أي إنتاج».

وتدعو إلى إنشاء مجلس أعلى للصحة النفسية، إلى جانب مكاتب للدعم النفسي والاجتماعي في الأحياء يمكن أن تقدم خدماتها للسكان في أماكن قريبة من حياتهم اليومية. كما تنوّه إلى أن المساجد والمراكز المجتمعية يمكن أن تكون جزءاً من هذه المنظومة، من خلال تخصيص مساحات يعمل فيها اختصاصيون نفسيون واجتماعيون لمساعدة الأسر والأطفال والشباب. كما طالبت الأميين بإطلاق برامج توعوية عبر التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي، لتغيير النظرة إلى المرض النفسي وتشجيع الأسر على طلب المساعدة منذ ظهور العلامات الأولى.

وتوضح أن المشكلة ليست فقط في علاج من وصل إلى مرحلة المرض، وإنما في اكتشاف الألم

شباب مجرد سلوك منفصل؛ فكلاهما، في نظر المختصين، قد يكون وجهاً من وجوه حرب بدأت آثارها تنتقل من ساحات القتال إلى داخل المجتمع.

الأمراض التي تختبئ خلف الحرب

ولا تقتصر تداعيات الحرب النفسية على الخوف والقلق وحدهما، إذ تشير الأميين إلى أن الاضطرابات التي قد يعاني منها السودانيون تشمل الاكتئاب والقلق النفسي والفصام، إلى جانب اضطرابات الطفولة، مثل التوحد وفرط الحركة.

وتوضح أن التعامل مع هذه الحالات يختلف بحسب طبيعتها ودرجة حدتها، إذ يتولى الطبيب النفسي التشخيص والعلاج الدوائي عند الحاجة، بينما يقدم الاختصاصي أو الاستشاري النفسي جلسات العلاج والدعم النفسي، بمشاركة كوادر متخصصة في تقديم الخدمات المساندة.

وتري أن توفير هذه الخدمات أصبح أكثر إلحاحاً في ظل الظروف التي فرضتها الحرب، خصوصاً مع اتساع دائرة الصدمات والفقد والنزوح، وما يمكن أن تتركه من آثار طويلة الأمد على الأطفال والأسر والشباب.

العنف الذي يبقى بعد الحرب

لكن ما تخشاه الأميين لا يتوقف عند الاضطرابات النفسية التي يمكن تشخيصها وعلاجها، إنما يمتد إلى سلوك المجتمع نفسه. وتوضح أن الحرب قد تترك وراءها أشكالاً من العنف والجرائم حتى بعد توقف القتال، بعدما يصبح العنف جزءاً مألوفاً من الحياة اليومية. وتروي الأميين أنها لاحظت، خلال وجودها في إحدى المدن السودانية، أطفالاً يحملون السكاكين، وألعاباً تعكس مشاهد عنيفة، إلى جانب زيادة مظاهر العنف ضد الأطفال داخل المدارس.

وتستشهد بحادثة لطفل قتل ابن جيرانه بعد أن أكل كلب الأخير دجاجة، معتبرة أن مثل هذه

«المشكلة ليست فقط في علاج من وصل إلى مرحلة المرض، وإنما في اكتشاف

الألم النفسي مبكراً.»

«قد تكون هذه البيانات أكثر من مجرد أرقام، فهي محاولة لمعرفة من يحتاج إلى المساعدة، وأين يوجد، وما الذي يمكن فعله قبل أن تتحول آثار الحرب الصامتة إلى أزمات يصعب احتواؤها.»

بل محاولة لفهم ما تركته الحرب خلفها داخل الإنسان، ووضع أساس لخدمات قد يحتاج إليها السودانيون طويلاً بعد أن تهدأ أصوات القتال.

قاعدة بيانات لوجع الحرب:

الوصول إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة يبدأ أولاً بمعرفة حجم الاحتياج وأماكن وجود الخدمات، ولهذا يأتي المسح في القضايف على مرحلتين، تبدأ الأولى بست محليات، على أن تشمل المرحلة الثانية المحليات الست المتبقية. تقول مديرة الإدارة العامة للرعاية الصحية الأساسية، إنسام أحمد عثمان، إن الهدف هو بناء قاعدة بيانات متكاملة ترصد المؤسسات التي تقدم خدمات الصحة النفسية، وتقيم واقعها الحالي، وتحدد احتياجاتها والتدخلات المطلوبة، بما يساعد على التوسع في تقديم الخدمات خلال المرحلة المقبلة.

ونفذت وزارة الصحة تدخلات لتأهيل مضحة الأمراض النفسية وتهيئتها لاستقبال المرضى، إلى جانب توسيع برامج التوعية بمخاطر المخدرات وسط الشباب واليافعين، بالتعاون مع إدارة مكافحة المخدرات، واستهدفت هذه البرامج الداخليات والأسواق والمدارس.

وترى مديرة إدارة الصحة النفسية، توحيد عبدالله حسن، أن المسح يمثل محطة مفصلية في تطوير خدمات الصحة النفسية بالولاية، لأن أي خطة لن تكون أكثر من تقدير ما لم تستند إلى معلومات تعكس الواقع الفعلي.

وتقول إن الإدارة تسعى إلى بناء قاعدة بيانات علمية تساعد على تحسين جودة الخدمات وضمان وصولها إلى المواطنين في مختلف محليات القضايف، على أن تشكل نتائج المسح المرجعية التي تستند إليها خطط التوسع في خدمات الصحة النفسية خلال السنوات المقبلة.

قد تكون هذه البيانات أكثر من مجرد أرقام، فهي محاولة لمعرفة من يحتاج إلى المساعدة، وأين يوجد، وما الذي يمكن فعله قبل أن تتحول آثار الحرب الصامتة إلى أزمات يصعب احتواؤها.

النفسي مبكراً، قبل أن يتحول إلى عنف أو إدمان أو تفكك أسري أو طفل يحمل سكيناً بدلاً من لعبة.

القضايف تبدأ البحث عن آثار الحرب

في وقت بدأت فيه آثار الحرب تظهر في سلوك الأطفال والشباب والعلاقات داخل الأسر، تحاول ولاية القضايف الاقتراب من الجانب الأقل ظهوراً في الأزمة: الصحة النفسية.

ودشنت الولاية أول مسح تقييمي لخدمات الصحة النفسية على مستوى السودان، في محاولة لرسم صورة أوضح عن واقع الرعاية النفسية، وما تملكه من مرافق وكوادر وإمكانات، وما تحتاج إليه في مرحلة تزداد فيها الضغوط الناجمة عن الحرب والنزوح والفقد.

وأطلق المدير العام لوزارة الصحة بولاية القضايف، أحمد الأمين آدم، أعمال المسح الذي تنفذه الإدارة العامة للرعاية الصحية الأساسية، ممثلة في إدارة الصحة النفسية والمعاقرة، مستهدفاً في مرحلته الأولى ست محليات هي: القرينة، وباسنذة، وقلع النحل، والرهد، والمفازة، والقلابات الشرقية.

ويهدف المسح إلى إنشاء قاعدة بيانات تشمل المؤسسات والجهات التي تقدم خدمات الصحة النفسية، إلى جانب حصر الكوادر والإمكانات المتاحة، وتحديد الفجوات والاحتياجات التي ينبغي التعامل معها خلال المرحلة المقبلة.

وقال آدم إن الحرب أفرزت تحديات كبيرة على الصحة النفسية للمواطنين، من بينها ارتفاع معدلات الاضطرابات النفسية والاكتهاب، بالتزامن مع تنامي تعاطي المخدرات والإدمان. وتعمل الولاية، وفقاً له، على إنشاء مركز متخصص لعلاج الإدمان، باعتباره أحد الاحتياجات التي فرضتها المرحلة، بينما يستهدف المسح تقديم معلومات دقيقة تساعد السلطات الصحية على تحديد الأولويات وتوجيه الموارد.

ولا تنظر السلطات الصحية إلى المسح باعتباره مجرد عملية لحصر المرافق والخدمات،

«قبل أن يتحول الألم النفسي إلى عنف أو إدمان أو تفكك أسري أو طفل يحمل سكيناً بدلاً من لعبة.»



السودان من أكبر الأزمات الإنسانية إلى أكبر أزمة إنسانية في العالم

نون كشكوش

يتناول المقال تفاقم الأزمة الإنسانية في السودان، التي انتقلت خلال عام واحد من كونها واحدة من أكبر الأزمات في العالم إلى أكبر أزمة إنسانية من حيث عدد المحتاجين للمساعدة. ووفق أرقام الأمم المتحدة، ارتفع عدد المحتاجين من 30.4 مليون شخص في 2025 إلى 33.7 مليوناً في 2026.

ملخص

تنتقد محدودية الاستجابة الدولية مقارنة بحجم الاحتياجات، مشيراً إلى أن خطة الاستجابة تستهدف نحو 20,4 مليون شخص من أصل 33,7 مليون محتاج، بينما تستمر صعوبات وصول المساعدات بسبب القتال وانهيار البنية التحتية. كما يلفت إلى أن النساء والأطفال من أكثر الفئات تضرراً ويحتاجون إلى حماية ودعم يتجاوز الإغاثة العاجلة.

تربط الكاتبة هذا التدهور باستمرار الحرب واتساع رقعتها، وما نتج عنها من نزوح وانهيار الخدمات الأساسية وتدهور الأمن الغذائي والصحي، خصوصاً في مناطق مثل كردفان والنيل الأزرق. ويرى أن الأزمة لم تعد مرتبطة بالقتال فقط، بل أصبحت تمس الغذاء والصحة والمياه والمأوى وحقوق المدنيين وكرامتهم.

تخلص الكاتبة إلى أن المساعدات وحدها لا تستطيع إنهاء الأزمة، لأنها تعالج نتائج الحرب لا أسبابها. لذلك تدعو إلى وقف الحرب، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وإعادة بناء الخدمات، مطالباً المجتمع الدولي بالانتقال من إدارة الأزمة إلى معالجة جذورها.



تقارب 11 في المائة.

هذا التحول يعكس اتساعاً حقيقياً في نطاق المعاناة الإنسانية وانعكاساً مباشراً على الأرض بإضافة ملايين المدنيين إلى دائرة الأزمات والمعاناة، إلى أن أصبح السودان في عام 2026 صاحب أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية على مستوى العالم. من واحدة من أكبر الأزمات إلى أكبر أزمة إنسانية

عندما صدر الاستعراض الإنساني العالمي لعام 2025، كان السودان بالفعل في قلب المشهد الإنساني العالمي.

فالحرب المستمرة منذ أبريل 2023 أدت إلى نزوح جماعي، وانهدار قطاعات أساسية من الخدمات، وتدهور الأمن الغذائي، واتساع الاحتياجات المتعلقة بالحماية والصحة والمياه والمأوى.

لكن ما كان يُنظر إليه قبل عام باعتباره واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية، أصبح في 2026 أكبر أزمة إنسانية في العالم من حيث عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة.

هذه الأرقام المفزعة تعني أن ملايين الأسر السودانية أصبحت تعتمد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على المساعدات الإنسانية أو على مبادرات التضامن المجتمعي التي لعب فيها السودانيون أنفسهم دوراً بالغ الأهمية في مساعدة بعضهم البعض.

الحقيقة التي لا يجب القفز عليها، أن هذه الزيادة في أعداد المتضررين لا يمكن عزلها من محيطها الأساسي المتمثل في استمرار الحرب واتساع رقعتها وتأثيراتها، خصوصاً في مناطق شهدت خلال الفترة الأخيرة تصاعداً في العمليات

ظلت القوى المدنية والسياسية الراضية للحرب تحذر من تفاقم الأوضاع الإنسانية في السودان، ومن أن معاناة السودانيين تتسع مع استمرار الحرب وضعف الاستجابة الإنسانية. كما ظلت تنبه المجتمع الدولي إلى ضرورة الالتفات إلى الأزمة السودانية، والتعامل معها بما يتناسب مع حجم الكارثة التي يعيشها المدنيون، والتي لا تقل خطورة في آثارها الإنسانية عن أزمات كبرى يشهدها العالم.

وفي هذا السياق، عُقدت مؤتمرات دولية عدة لدعم السودان، من بينها مؤتمرات باريس ولندن وبرلين، وأعلنت دول ومنظمات تعهدات بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة للتخفيف من معاناة الشعب السوداني.

لكن لم يعد السؤال اليوم يتعلق بفرضية ما إذا كانت الحرب في السودان قد أنتجت واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم؛ فهذا بات حقيقة موثقة بالتأكيد وبحسب التقارير الأممية والأرقام والإحصاءات، لكن السؤال الأهم هو: إلى أي مدى اتسعت هذه الأزمة خلال عام واحد، وهل واكب المجتمع الدولي هذا الاتساع؟

وتكشف مقارنة معطيات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) بين عامي 2025 و2026 عن مسار بالغ الخطورة.

في العام 2025، كان السودان يُصنف بالفعل ضمن أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وقدر عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بنحو 30,4 مليون شخص، وبعد عام واحد فقط، ارتفع الرقم إلى 33,7 مليون شخص.

أي أن نحو 3,3 مليون سوداني إضافي دخلوا دائرة الاحتياج الإنساني خلال عام واحد، بزيادة

العسكرية والنزوح، بما في ذلك كردفان والنيل الأزرق، وهما من المناطق ذات الأهمية الزراعية والغذائية للسودان.

فالحرب لم تتوقف، والنزوح مستمر، وتضررت البنية التحتية والخدمات الأساسية، بينما ظلت قدرة السكان على الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والمياه والحماية محدودة في مناطق واسعة وتمثل مخاطرة كبيرة في مناطق أخرى نائية وتحت التأثير المباشر بالعمليات العسكرية. اتساع الاحتياج الإنساني هو أيضاً انعكاس لاتساع دائرة الحقوق الأساسية المهددة.

ففي النزاع الحالي تأثر الحق في الحياة، والغذاء، والصحة، والمأوى، والأمن، والحماية من العنف، والعيش بكرامة، كلها حقوق تتأثر بصورة مباشرة باستمرار الحرب وانهيار الخدمات الأساسية.

ولهذا فإن الأزمة السودانية يجب التعامل معها بجانب أنها أزمة نقص في الغذاء أو المساعدات، لكنها تظل في الأساس أزمة حماية للمدنيين وأزمة حقوق إنسان.

وكلما طال أمد الحرب، أصبحت أثارها أقل ارتباطاً بمناطق القتال المباشر وأكثر حضوراً في الأسواق والمدارس والمستشفيات ومصادر المياه وسبل كسب العيش وحياة الأسر.

في كثير من المناطق، أصبح الوصول إلى الاحتياجات الأساسية مرتبطاً بقدرة الإنسان على النزوح، أو الحصول على المساعدة، أو الاعتماد على شبكات اجتماعية محلية قادرة على توفير الحد الأدنى من الدعم، وهنا تتقاطع الاستجابة الإنسانية مع مسؤولية حماية المدنيين والتزامات الأطراف تجاه العاملين الإنسانيين والذي أشار التقرير نفسه لحجم الهجمات التي تعرضوا لها. أن العمل الإنساني لا يستطيع وحده معالجة الأسباب التي تنتج الاحتياج.

على الرغم من مؤتمرات المانحين والتعهدات الدولية التي أعلنت لدعم السودان، فإن التمويل الإنساني لم يواكب اتساع الاحتياجات.

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة للعام، أن نحو 33,7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، بينما تستهدف خطة الاستجابة الإنسانية نحو 20,4 مليون شخص، باحتياجات تمويلية تبلغ نحو 2,87 مليار دولار.

وهنا تتكشف معضلة الفجوة التي لا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد مسألة تقنية تخص وكالات الإغاثة.

فهناك ملايين الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة ولا تشملهم الاستجابة المستهدفة، أو

لا تصل إليهم المساعدات بسبب استمرار القتال وصعوبة الوصول وانهيار الخدمات والبنية التحتية.

والأخطر أن استمرار الحرب يعني استمرار إنتاج الاحتياجات الإنسانية، بحيث تصبح الاستجابة في كثير من الأحيان محاولة للحاق بالأزمة بدلاً من منع اتساعها.

من أكثر الجوانب التي تستحق اهتماماً خاصاً في الأزمة السودانية وضع النساء والأطفال.

لذلك، يجب أن تشمل الحماية، والدعم النفسي والاجتماعي، والخدمات الطبية، والمساعدة القانونية، وآليات الإحالة والمساءلة.

وهنا تتضح أهمية الربط بين العمل الإنساني والعمل الحقوقي؛ فالإغاثة تنقذ الأرواح في الحاضر، لكن الحماية والمساءلة والعدالة ضرورية لمنع استمرار الانتهاكات التي تنتج الاحتياج الإنساني.

إن ارتفاع عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في السودان لأكثر من ثلاثة ملايين شخص خلال عام واحد، هذا يعني أن الاستجابة الإنسانية، على أهميتها، لا يمكن أن تكون الحل النهائي.

ويجعل من استمرار ضخ المساعدات دون معالجة جذور الأزمة هو ملاحقة لآثار الحرب بدلاً من معالجة أسبابها.

السودان يحتاج إلى وقف الحرب وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، ودعم الناجين، وإعادة بناء الخدمات الأساسية، وتهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية للنازحين واللاجئين، إلى جانب وضع مسار حقيقي للعدالة وجبر الضرر.

كما أن المجتمع الدولي مطالب ليس فقط بزيادة التمويل، وإنما باستخدام نفوذه السياسي والدبلوماسي للضغط من أجل وقف الانتهاكات وحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات إلى من يحتاجون إليها.

في الوقت الذي أصبح السودان في 2026 صاحب أكبر عدد من المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في العالم، فإن السؤال الذي ينبغي أن يظل مطروحاً أمام المجتمع الدولي:

إلى متى سيظل التعامل مع السودان باعتباره أزمة يجب إدارتها، بدلاً من أزمة يجب إنهاء أسبابها؟

نحن لا نطمح ولا نحتاج لأن نتصدر صدارة التقارير الأممية والإنسانية العالمية، بل نتطلع إلى السلام والحياة التي تحفظ كرامتنا الإنسانية.

3 سدود إثيوبية بعد «النهضة» تضع السودان ومصر أمام معادلة مائية جديدة

تتوجه إثيوبيا لإنشاء ثلاثة سدود جديدة على النيل الأزرق هي كارادوبي وماندايا وبيكو أبو، باستثمارات تصل إلى 10.5 مليارات دولار وقدرة إنتاجية بنحو 5700 ميغاواط، ضمن خطة لتعزيز الكهرباء وتصديرها لدول الجوار.

ملخص

يمكن للسدود أن تسهم فنياً في تنظيم الفيضانات وزيادة إنتاج الطاقة، لكن غياب التنسيق بين دول الحوض قد يؤدي إلى تغيرات مفاجئة في كميات المياه المتدفقة إلى دول المصب، إلى جانب زيادة التبخر واحتجاز الرواسب.

يرى خبراء أن السدود الجديدة، إلى جانب سد النهضة، قد تمنح إثيوبيا قدرة أكبر على التحكم في تدفقات مياه النيل الأزرق، ما يثير مخاوف في السودان ومصر بشأن المياه خلال فترات الجفاف، فضلاً عن تأثيرات محتملة على الزراعة والبيئة وحركة الطمي.

تفرض المشاريع الجديدة ضرورة التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن التخزين والتشغيل والتصريف وتبادل البيانات. وبينما تؤكد إثيوبيا حقها في تطوير مواردها المائية، يحذر خبراء من أن تأخر السودان ومصر في التحرك قد يجعل التعامل مع الأمر الواقع أكثر صعوبة.

اكتمال هذه المنظومة يعني عملياً مرور المياه المتجهة إلى السودان ومصر عبر أربع نقاط تحكم متتالية بدلاً من نقطة واحدة.

عبد الهادي الحاج

قدراتها في إنتاج الطاقة الكهرومائية وتوسيع صادراتها من الكهرباء.

مستقبل إدارة المياه

هذه الخطوة تطرح تساؤلات تتجاوز إنتاج الكهرباء، إلى مستقبل إدارة مياه النيل الأزرق، في ظل امتلاك إثيوبيا منظومة متزايدة من البنية التحتية المائية في أعلى النهر، وانعكاساتها المحتملة على السودان ومصر، الدولتين الواقعتين في اتجاه المصب. الباحثة في ملف دبلوماسية المياه والعلاقات الدولية، رقية الجيلاني، ترى أن الحديث لا يتعلق بإنشاء سد جديد بمعزل عن سد النهضة، وإنما بإقامة منظومة متكاملة من ثلاثة سدود إضافية أعلى بحيرة سد النهضة، تتراوح السعة التخزينية لكل منها بين 40 و50 مليار متر مكعب.

الجيلاني، أكدت لـ«أفق جديد» أن اكتمال هذه المنظومة يعني عملياً مرور المياه المتجهة إلى السودان ومصر عبر أربع نقاط تحكم متتالية بدلاً من نقطة واحدة، بما يمنح إثيوبيا قدرة أكبر على التحكم في توقيت تدفقات المياه وكمياتها. من ناحيته، يحذر وزير الري المصري الأسبق وخبير الموارد المائية، محمد نصر الدين علام، من أن إنشاء سدود ضخمة جديدة في أعالي النيل الأزرق قد يمنح إثيوبيا قدرة أكبر على حجز تدفقات النهر عن مصر والسودان لفترات طويلة.

وقال علام لـ«أفق جديد» إن بلوغ السعة التخزينية لهذه السدود نحو 150 مليار متر مكعب قد يتيح، نظرياً، حجب مياه النيل الأزرق عن البلدين لمدة تصل إلى ثلاث سنوات متتالية، فضلاً عن إمكانية استخدام جزء من المياه المخزنة في الزراعة أو أغراض استهلاكية أخرى، محذراً من أن لذلك تداعيات كبيرة على مصر والسودان.

منظومة تكاملية لسد النهضة

تشير معلومات فنية إلى أن سد كارادوبي

بعد أشهر من افتتاح سد النهضة الإثيوبي الكبير، تتجه إثيوبيا إلى توسيع منظومتها الكهرومائية على النيل الأزرق عبر ثلاثة سدود جديدة، في خطوة من شأنها تعزيز قدرتها على توليد الكهرباء ورفع حجم المياه المخزنة لديها، وفق ما أوردته تقارير ومراكز أبحاث دولية. تتحدث المعلومات المنشورة عن مشاريع ثلاث سدود هي كارادوبي وماندايا وبيكو أبو، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 10,5 مليارات دولار، وقدرة توليدية إضافية تصل إلى 5700 ميغاواط، كما تشير تقديرات أوردتها موقع (أفريكا إنتلجينس) إلى أن السعة التخزينية المستهدفة للسدود الثلاثة تبلغ نحو 140 مليار متر مكعب، مقارنة بنحو 74 مليار متر مكعب لسد النهضة.

بينما نسبت تقارير إلى وزارة المياه والطاقة الإثيوبية إعلان خطط تنفيذ المشاريع في 24 مارس 2026، إلا أن تقارير أخرى لمشروع التهديدات الحرجة (وهو مركز أبحاث وسياسات أمريكي) أفادت بأن إثيوبيا أعلنت في أواخر مارس بدء تلقي عروض من شركات دولية لتنفيذ المشاريع.

وتذهب ذات التقارير إلى أنه تمت مناقشة هذه المشاريع لسنوات، فيما أدرجت دراسة أكاديمية أجريت عام 2024، استناداً إلى عمل ممول من مبادرة حوض النيل، المشاريع الثلاثة جميعها ضمن مشاريع النيل الأزرق المقترحة، ومشروع كارادوبي وبيكو أبو، يُعتبران بديلين في أحد التكوينات المحتملة لثلاثة سدود.

وبحسب ما أورد موقع (ميدل إيست فورم) نقلاً عن وزير المياه والطاقة والري الإثيوبي هابتامو إيتيفا، تأتي الاستثمارات البالغة 10,5 مليارات دولار ضمن خطة إثيوبيا لتوفير الكهرباء لجميع السكان بحلول عام 2030، وتعزيز موقع البلاد كمصدر رئيسي للطاقة في أفريقيا، من خلال تصدير فائض الكهرباء إلى كينيا والسودان وجيبوتي وجنوب السودان. ووفق المصدر ذاته، يُتوقع أن تسهم المشروعات الثلاثة في زيادة إمدادات الطاقة في إثيوبيا بنحو 25%، في إطار توجه أوسع لتعزيز

بلوغ السعة التخزينية لهذه السدود نحو 150 مليار متر مكعب قد يتيح، نظرياً، حجب مياه النيل الأزرق عن البلدين لمدة تصل إلى ثلاث سنوات متتالية».

قد يمنح إثيوبيا قدرة أكبر على حجز تدفقات النهر عن مصر والسودان لفترات طويلة.



للسدود الجديدة كيفية تشغيلها وإدارة عمليات التخزين والتصريف وانعكاس ذلك على دولتي المصب.

ويستشهد بما وصفه بزيادة كميات المياه التي صرفتها إثيوبيا من سد النهضة خلال العام الماضي، وما ترتب على ذلك - بحسب قوله - من غمر مساحات واسعة من الأراضي في السودان، إلى جانب آثار سلبية على مصر. لكن الباحثة رقية الجيلاني، ترى أن تعدد السدود قد يعزز فنياً القدرة على التحكم في الفيضانات الموسمية، لكنه في المقابل يزيد مخاطر حدوث تغيرات مفاجئة في كميات المياه المطلقة في حال غياب التنسيق بين دول حوض النيل.

سيعمل على احتجاز الرواسب في المنبع، بما قد يسهم في إطالة العمر التشغيلي لسد النهضة، بينما يوفر سد مائدايا طاقة أساسية على مدار العام، في حين يستغل سد بيكو أبو أضيق ممر في النيل الأزرق لزيادة الضغط الهيدروليكي. هذه الوظائف تذهب إلى أن السدود الثلاثة قد تُصمم للعمل ضمن منظومة متكاملة بالتوازي مع سد النهضة، وليس كمشروعات منفصلة لإنتاج الكهرباء، وهو ما يفتح المجال أيضاً أمام تأثيرات بيئية محتملة مرتبطة بتغير تدفقات المياه وحركة الرواسب والنظام البيئي للنيل الأزرق نتيجة تشغيل السدود مجتمعة. وفي هذا الصدد يشير وزير الري المصري الأسبق، إلى أن من بين التأثيرات المحتملة

تعدد السدود قد يعزز فنياً القدرة على التحكم في الفيضانات الموسمية، لكنه في المقابل يزيد مخاطر حدوث تغيرات مفاجئة في كميات المياه المطلقة».

وجود عدة سدود تعمل ضمن منظومة واحدة يجعل التنسيق بشأن تبادل البيانات وإدارة الفيضانات والتعامل مع حالات الطوارئ أكثر ضرورة من السابق.

شيدته دون الحصول على إذن من أي دولة أخرى، وستواصل النهج ذاته إذا قررت تطوير مواردها المائية في أحواض أنهار أخرى. وأكد الوزير الإثيوبي أن الهدف من مشروعات السدود هو توليد الطاقة الكهرومائية، مشيراً إلى أن فوائد سد النهضة تتجاوز حدود إثيوبيا من خلال تصدير الكهرباء إلى دول الجوار. وفي ما يتعلق بالتعاون الإقليمي، دافع إيتيفا عن نهج بلاده في إدارة موارد حوض النيل، مستشهداً بمبادرة حوض النيل واتفاقية الإطار التعاوني بوصفهما نموذجين للجهود الرامية إلى تعزيز الاستخدام المشترك للنهر. وقال إن إثيوبيا كانت «سخية للغاية» في تطوير روافد النيل، مضيفاً أن أديس أبابا كانت المبادرة إلى الدعوة للتعاون بين دول حوض النيل.

موقف الوزير الإثيوبي أكد عليه وزير الري المصري الأسبق وخبير الموارد المائية، بأن إثيوبيا لا تبدي رغبة في إبرام اتفاقيات قانونية ملزمة لتنظيم عمليات ملء وتشغيل سدودها، مستشهداً بما وصفه بمسار الخلافات الممتد على مدى نحو 15 عاماً بشأن سد النهضة. بينما تنظر الباحثة في ملف دبلوماسية المياه، رقية الجيلاني، إلى أن إمكانية التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن السدود الجديدة تظل قائمة من الناحية النظرية، في ظل الأطر التي يوفرها القانون الدولي للأنهار العابرة للحدود. لكنها تعتبر أن التحدي الأساسي لا يكمن في غياب الأطر القانونية فقط، وإنما في ضعف الإرادة السياسية لتحويلها إلى التزامات واضحة وقابلة للمساءلة.

وتشير إلى أن مصر والسودان تفاوضا لأكثر من 13 عاماً بشأن سد النهضة من دون التوصل إلى اتفاق، في وقت اتبعت إثيوبيا نهجاً يقوم على فرض الأمر الواقع من خلال البناء ثم الدخول في مفاوضات لاحقة.

وتؤكد الجيلاني، أن الدرس الأبرز أمام الخرطوم والقاهرة يتمثل في ضرورة التحرك دبلوماسياً وقانونياً منذ الإعلان عن مشاريع السدود الجديدة، بدلاً من الانتظار إلى حين اكتمال أعمال البناء.

وتشير إلى أن السودان اختبر بالفعل، مع تشغيل سد النهضة، تداعيات مرتبطة بتذبذب التدفقات، تمثلت - بحسب قولها - في انحسار المياه في أجزاء من النهر، وتوقف بعض محطات مياه الشرب في الخرطوم، وارتفاع مستويات عكارة المياه.

وعلى المستوى البيئي، تحذر الجيلاني من أن تعدد السدود قد يؤدي إلى احتجاز كميات أكبر من الطمي الذي كان يصل إلى الأراضي الزراعية في دول المصب، فضلاً عن زيادة الفاقد الناتج عن التبخر من تعدد البحيرات الاصطناعية في منطقة تتسم أصلاً بمناخ شبه جاف.

إمكانية العودة لاتفاق قانوني

من شأن هذا التوسع أن يزيد أهمية قواعد واضحة وملزمة لتنظيم عمليات الملء والتشغيل والتخزين والتصريف، خصوصاً خلال فترات الجفاف والسنوات الشحيحة الأمطار، بما يضمن ألا تؤدي قرارات التشغيل المنفردة لأي من السدود إلى أضرار جسيمة في دول المصب. كما أن وجود عدة سدود تعمل ضمن منظومة واحدة يجعل التنسيق بشأن تبادل البيانات، وإدارة الفيضانات، والتعامل مع حالات الطوارئ، وتحديد كميات التصريف وتوقيته، أكثر ضرورة من السابق، نظراً لاتساع نطاق التأثير المحتمل لأي قرار تشغيلي إثيوبي. أما من الناحية القانونية، قد يفتح تحريك هذه المشاريع مجاًلاً أمام الدول الثلاث لإعادة بناء مسار تفاوضي أكثر شمولاً، لا يقتصر على سد النهضة وحده، وإنما يمتد إلى منظومة السدود الإثيوبية الجديدة وآليات إدارتها مجتمعة.

وزير المياه والطاقة والري الإثيوبي هابتامو إيتيفا، أكد أن بلاده لا تحتاج إلى إذن من أي دولة لتطوير مواردها المائية، وقال إيتيفا، في تصريحات لموقع «نبض أفريقيا» الإعلامي الحكومي، إن إثيوبيا دولة ذات سيادة وستواصل تطوير مواردها المائية بما يتوافق مع مصالحها الوطنية. واستشهد بسد النهضة، الذي قال إن بلاده

التحدي الأساسي لا يكمن في غياب الأطر القانونية فقط، وإنما في ضعف الإرادة السياسية لتحويلها إلى التزامات واضحة وقابلة للمساءلة.



اقتصاد متآكل وموت مشيت في الطرقات السودان.. «برمودا العقوبات والحرب»

مضي السودان نحو مزيد من التفكك، بينما تستنزف الحرب الاقتصاد والدولة والمجتمع، بالتزامن مع تصاعد الضغوط الدولية. وتبحث واشنطن، وفق تسريبات، عن إجراءات تشمل توسيع حظر السلاح وقيوداً على الطيران، وسط انقسام داخل مجلس الأمن.

ملخص

وفي واشنطن، تتواصل العقوبات على شبكات مرتبطة بتسليح أطراف النزاع، لكن الانقسام داخل مجلس الأمن يجعل تمرير إجراءات تحت الفصل السابع أمراً صعباً، بحسب محللين.

ويتزامن ذلك مع تحذير البرهان من عقوبات محتملة، في وقت وسّع فيه الاتحاد الأوروبي عقوباته لتشمل مصادر تمويل الحرب، خصوصاً الذهب ومواد التعدين، بينما يقترب مجلس الأمن من تجديد عقوبات دارفور.

وبينما تتصارع القوى الدولية حول النفوذ والعقوبات، يتآكل السودان من الداخل بحرب مستمرة واقتصاد منهك ونزوح واسع، ليجد نفسه عالقاً بين حرب تستنزفه وعقوبات تتسع أدواتها.

من الداخل؛ اقتصاداً ينهار، ومؤسسات تتفكك، وسكان يتحركون بين مناطق الحرب والنزوح، فيما يتحول الموت إلى مشهد مشنت على الطرقات والمدن والأقاليم. وفي المسافة بين حرب لا يبدو أن جنرالاتها مستعدون لوضع حد لها، وعقوبات دولية قد تزيد من خنق اقتصاد منهك أصلاً، يجد السودان نفسه عالقاً في «برمودا» سياسية وعسكرية واقتصادية، تتقاطع فيها الحرب مع العقوبات، وتضيع في مياها دولة بأكملها.

ففي مدينة المناقل، قال قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، الجمعة الماضية، إن السودان «لا نستبعد في الأيام الجاية العقوبات على السودان»، من دون أن يحدد الجهة التي قد تصدرها، أو طبيعة العقوبات التي يتوقعها، أو الأسباب التي قد تقود إليها. غير أن وضع التصريح في سياقه الزمني والسياسي يكشف أن الرجل كان يتحدث في لحظة تتقاطع فيها ثلاثة مسارات دولية نشطة حول السودان: مسار أوروبي يتجه إلى تشديد الضغط على اقتصاد الحرب، ومسار أممي يقترب من محطة تجديد نظام العقوبات الخاص بدارفور، ومسار أميركي راكم خلال الأشهر الأخيرة حزم عقوبات استهدفت شبكات مرتبطة بالحرب.

وقبل 48 ساعة فقط من حديث البرهان، نشرت «أفريكا إنتلجنس» المقربة من مخابرات إحدى الدول الأوروبية تقريراً عن رفض السلطة القائمة في بورتسودان مقترحاً أوروبياً يتعلق بحماية البنية التحتية المدنية، وهو الرفض الذي دفع مبعوثة الاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي أنيت فيبر، وفق التقرير، إلى إعادة النظر في دورها كوسيط. ولا تثبت هذه الواقعة وجود علاقة مباشرة بين الخلاف الأوروبي وتحذير البرهان من العقوبات، لكنها تضيف إلى المشهد احتكاكاً دبلوماسياً جديداً وقع في توقيت بالغ الحساسية.

عقوبات جديدة

وتزداد أهمية المسار الأوروبي بالنظر إلى أن بروكسل لم تعد تكتفي بالوساطة والبيانات

يمضي السودان بوتيرة متسارعة نحو التفكك، لا لأن الحرب أضحت مجرد مواجهة عسكرية بين جنرالين متصارعين، بل لأن طرفيها، وفق دبلوماسي أفريقي تحدث إلى «أفق جديد»، بات كل منهما ينظر إلى الحرب بوصفها تحدياً شخصياً ومعركة كسر إرادات، متجاهلاً في الوقت ذاته الكلفة الهائلة التي يدفعها السودان بشراً واقتصاداً ودولة ومجتمعاً. ويقول الدبلوماسي إن هذه الحقيقة ستكون حاضرة بقوة في جلسة مجلس الأمن الدولي التي تعقد اليوم الاثنين بطلب من الدنمارك، وسط تسريبات صحافية تتحدث عن اتجاه الولايات المتحدة إلى طرح مقترحات أكثر تشدداً، بينها فرض حظر على الطيران في مناطق سيطرة الجيش وقوات الدعم السريع، وتوسيع حظر توريد السلاح ليشمل كامل الجغرافيا السودانية، بدلاً من اقتصره على إقليم دارفور.

وبحسب الدبلوماسي الأفريقي، فإن تمرير قرارات بهذه الحدة لن يكون أمراً يسيراً في مجلس أمن منقسم حول السودان وتتنازع مواقفه مصالح القوى الكبرى وحسابات حلفائها الإقليميين. وهو تقدير يتقاطع مع ما قاله دبلوماسي سوداني يعمل سفيراً في دولة أوروبية لـ «أفق جديد»، مؤكداً أن الخرطوم، وفق تعبيره، أجرت تفاهات مع الصين وروسيا ودول أخرى، وبمساعدة حلفائها في الإقليم، لمواجهة ما وصفه بمحاولات الاستهداف الأمريكية للسودان. وقال السفير: «مطمئنون إلى أن هذه القرارات لن تمر»، لكنه لم يخف في الوقت نفسه مخاوفه من أن واشنطن، ومن خلفها إسرائيل بحسب تعبيره، لن تقف مكتوفة الأيدي، وأن فشل تمرير هذه الإجراءات داخل مجلس الأمن قد يدفعها إلى ابتكار مسارات أخرى للضغط والاستهداف.

خرائط النفوذ

وبينما تتجاذب العواصم الكبرى خرائط النفوذ والضغط والعقوبات، يتآكل السودان

«السودان أصبح محاصراً بين حرب تستنزف اقتصاده،

وعقوبات تتسع أدواتها».

«طرفا الحرب بات كل منهما ينظر إلى الحرب بوصفها تحدياً شخصياً ومعاركة كسر إرادات».



بالذهب ومواد التعدين. لكن البرهان قد يكون كان ينظر إلى نيويورك أيضاً، فالسودان يقترب من موعد مهم في مجلس الأمن يتعلق بنظام العقوبات المفروض على دارفور بموجب القرار 1591. وكان المجلس قد جدد، بموجب القرار 2791 الصادر في سبتمبر 2025، التدابير القائمة حتى 12 سبتمبر 2026، ومدد ولاية فريق الخبراء حتى 12 أكتوبر. ويشمل النظام حظر السلاح المتعلق بالفاعلين في دارفور، فضلاً عن تجميد الأصول وحظر السفر على المدرجين في القائمة، فيما يملك فريق الخبراء صلاحيات تتبع انتهاكات نظام العقوبات والتحقيق في تمويل الجماعات المسلحة ورفع المعلومات إلى لجنة العقوبات بشأن الأفراد والكيانات المرشحة للإدراج.

عقوبات متحركة

ولم تكن آلية العقوبات الأممية ساكنة

السياسية، ويقول الدبلوماسي الأفريقي، غير مستبعد، أن يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على السودان: «في 13 يوليو وسّع مجلس الاتحاد الأوروبي نظام العقوبات المتعلق بالسودان، بإجراءات قطاعية تستهدف ما وصفه بـ«اقتصاد الحرب»، شملت حظر شراء أو استيراد أو نقل الذهب القادم من السودان، إلى جانب حظر تصدير الزئبق والسيانيد المستخدمين في عمليات التعدين».

ويقول الاتحاد إن الغرض من هذه الإجراءات هو تجفيف مصادر تمويل النزاع والضغط على الجهات التي تسهم في إطالته. ويضم نظام العقوبات الأوروبي حالياً 13 فرداً وثمانية كيانات، فيما مُدِّد العمل به حتى أكتوبر 2026، بما يترك الباب مفتوحاً أمام إضافة أسماء وكيانات جديدة أو توسيع الإجراءات القطاعية. واتسع الأثر السياسي لهذه الخطوة في نهاية يوليو، بعدما أعلنت دول أخرى مواءمة سياساتها مع التدابير الأوروبية الخاصة

«تحذير البرهان صدر في لحظة تتقاطع فيها ثلاثة مسارات عقوبات نشطة حول السودان».

«العقوبات قد تزيد من خنق اقتصاد منهك أصلاً».

«تحذير البرهان لم يأت في فراغ سياسي أو دبلوماسي».

البند السابع

وعضد الصحافي والمحلل السياسي المقيم في واشنطن عبد الرحمن الأمين ما ذهب إليه الدبلوماسيان بأن انقسام مجلس الأمن البائن حول القضايا الدولية يصعب من مهمة مسعد بولس في مجلس الأمن، مشيراً إلى أن حظر التسليح والطيران من بنود البند السابع، والبند السابع في ظل هذا الانقسام وتشكيلة مجلس الأمن الحالية يصعب أن يتخذ مثل هكذا قرار. ويضيف الأمين في حديثه لـ «أفق جديد» أن الأعضاء غير الدائمين هم، إلى جانب البحرين، كل من الصومال ونيجيريا والكونغو، مؤكداً أن تركيبة بهذا الشكل لن يكون في مقدورها اتخاذ قرار، مشيراً إلى تبدل أوراق الصراع في المنطقة وارتفاع حجم النفوذ الإقليمي على طرفي الصراع.

المشهد، إذن، لا يقدم إجابة قاطعة عن الجهة التي كان البرهان يقصدها، لكنه يوضح شيئاً أكثر أهمية: تحذيره صدر في لحظة تتقاطع فيها ثلاثة مسارات عقوبات نشطة حول السودان. المسار الأوروبي يتجه إلى استهداف مصادر تمويل الحرب، والمسار الأممي يقترب من محطة تجديد نظام 1591 مع استمرار إمكانية إدراج أسماء جديدة، بينما تحتفظ واشنطن بسجل حديث في توسيع العقوبات على شبكات مرتبطة بطرفي النزاع. وهنا تكمن أهمية العبارة التي أطلقها البرهان في المناقل. فالفارق كبير بين أن يكون قد تلقى معلومات عن عقوبات وشيكة، وبين أن يكون قد استبق سياسياً احتمالاً بات يراه أكثر ترجيحاً في ضوء تصاعد الضغوط الدولية وتوتر علاقات السلطة في بورتسودان مع عدد من العواصم والمؤسسات. وحتى الآن، لا تسمح المعطيات العلنية بالحسم بين الاحتمالين. لكن المؤكد أن تحذير البرهان لم يأت في فراغ سياسي أو دبلوماسي؛ لقد جاء في لحظة أصبح فيها السودان محاصراً بين حرب تستنزف اقتصاده، وعقوبات تتسع أدواتها، وضغوط دولية تبحث بصورة متزايدة عن مصادر تمويل الصراع والشبكات التي تمده بالحياة.

خلال العام الحالي؛ ففي أبريل أضافت لجنة عقوبات السودان أربعة أسماء جديدة إلى قائمتها، في مؤشر على أن نظام 1591 لا يرتبط فقط بالتجديد الدوري، وإنما يظل أداة قابلة لإدراج أفراد وكيانات جديدة متى توافرت الشروط وحصل التوافق داخل اللجنة. ولعل ما يزيد من دلالة ذلك أن السلطة القائمة في بورتسودان كانت تتابع الملف على نحو مباشر؛ ففي 10 أغسطس ناقشت اللجنة العليا السودانية للتنسيق مع الأمم المتحدة الاستعداد للجمعية العامة وملف القرار 1591 وتقرير فريق الخبراء، في وقت أكد فيه وزير الخارجية محيي الدين سالم أن الحكومة تتابع التقرير وتعد تحركها الدبلوماسي بشأنه.

وفي واشنطن، ثمة مسار ثالث لا يقل أهمية. فقد وسعت الولايات المتحدة خلال الأشهر الماضية استخدام أدوات العقوبات المرتبطة بالحرب، وكان آخرها في 26 يونيو، عندما فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على ثمانية أفراد وكيانات قالت إنهم مرتبطون بشبكات لشراء الأسلحة وتجنيد المقاتلين وتغذية النزاع عبر طريقه. ومن ثم فإن احتمال صدور إجراءات أميركية إضافية ليس افتراضاً بعيداً، وإن كانت المعلومات المتاحة علناً لا تقدم حتى الآن دليلاً على أن واشنطن أعدت حزمة عقوبات جديدة بالتحديد خلال الأيام التي أشار إليها البرهان.

وفيما يرى الدبلوماسي الأفريقي أن مسعد بولس يعمل تحت ضغط شديد، خاصة إذ إنه بعد عام ويزيد من طلب ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من الرئيس الأمريكي التدخل لإنهاء الصراع في السودان، لم يستطع الرجل أن يفعل شيئاً، ويمضي قائلاً إن وضع بولس داخل الإدارة الأمريكية لم يعد كما كان، فالرجل لم يتمكن من إحداث أي تقدم في الملفات التي أسندت إليه، وهذا يجعله يخشى أن يُدمغ بالفشل، خاصة أن إنجاز الوعيد كان في توقيع اتفاق بين الكونغو ورواندا، وحتى هذا مهدد بالانهيار في أية لحظة.

«التحركات الدولية تبحث بصورة متزايدة عن مصادر تمويل الصراع».



الإسلام السياسي ورأس المال الهارب السودان بعد ثلاثة عقود من التمكين وتفكك الدولة قراءة خديجة صفوت في مرآة السودان المنهار

عمر سيد أحمد

ملخص

يناول المقال تجربة الإسلام السياسي في السودان منذ انقلاب 1989، ويرى الكاتب أنها لم تكن مجرد فشل في الحكم، بل مشروعاً لإعادة تشكيل الدولة والاقتصاد عبر التمكين وربط السلطة بالثروة والنفوذ.

ويرى الكاتب أن سقوط البشير لم يُسقط النظام بالكامل، إذ ظلت شبكاته السياسية والاقتصادية والأمنية مؤثرة، وصولاً إلى انقلاب 2021 ثم اندلاع حرب أبريل 2023، التي يعتبرها نتيجة لتراكمات سياسية وعسكرية واقتصادية طويلة.

يقول الكاتب إن هذه السياسات أضعفت مؤسسات الدولة والقطاعات الإنتاجية، ووسعت اقتصاد المحسوبية، كما ساهمت في صعود الاقتصاد العسكري وتعدد القوى المسلحة واستغلال الموارد، خصوصاً النفط والذهب.

يخلص إلى أن إنهاء الحرب وإعادة الإعمار لا يكفيان، بل يجب إعادة تأسيس الدولة عبر تفكيك شبكات التمكين، إخضاع الاقتصاد والجيش للرقابة المدنية، وتوحيد القوات المسلحة وإدارة الموارد بشفافية.

تمهيد

إذا أُعيدت قراءة كتاب الدكتور خديجة صفوت، «الإسلام السياسي ورأس المال الهارب: السودان نموذجاً»، من موقع السودان بعد أكثر من ثلاثة عقود على صدوره، فإن أهميته لا تكمن في أنه تنبأ تفصيلاً بما سيحدث، بل في أنه التقط مبكراً بنية سياسية واقتصادية يمكن أن تقود إلى إضعاف رأس المال الوطني، وتحويل الدولة إلى أداة لإعادة توزيع الموارد لمصلحة فئة مهيمنة، وتسييس المؤسسة العسكرية، وإضعاف المجتمع المدني والطبقة الوسطى، بالتوازي مع صعود رأس المال الريعي والتجاري على حساب القطاعات الإنتاجية. ومنذ انقلاب 30 يونيو 1989، لم تكن تجربة الإسلام السياسي في السودان مجرد تجربة حكم أخفقت في إدارة الاقتصاد، بل مشروعاً لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع والاقتصاد. وقد ارتبطت هذه التجربة بانفصال جنوب السودان عام 2011، وتعدد مراكز القوة المسلحة، وتراجع مؤسسات الدولة، ثم انقلاب أكتوبر 2021، قبل اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل 2023. وتستند هذه القراءة إلى التمييز بين مستويين: ما طرحته خديجة صفوت بوصفه إطاراً تفسيرياً لعلاقة الإسلام السياسي برأس المال والدولة، وما كشفت عنه الوقائع اللاحقة في السودان من نتائج سياسية واقتصادية وأمنية.

أولاً: من رأس المال الهارب إلى الدولة المختطفة

ربطت خديجة صفوت بين صعود رأس المال العابر للحدود وتراجع قدرة الدولة الوطنية على الرقابة والتنظيم. فكلما أصبح رأس المال أكثر قدرة على الحركة بين الدول، ازداد نفوذه على السياسات العامة، ولا سيما في الدول الضعيفة أو المنهكة اقتصادياً.

لكن التجربة السودانية أضافت بُعداً أكثر تعقيداً إلى هذه الفكرة. فلم يعد الأمر متعلقاً بهروب رأس المال من الدولة فحسب، بل بقيام جماعة سياسية بالسيطرة على الدولة، ثم استخدام مؤسساتها لإعادة توزيع الموارد والفرص لمصلحة شبكة سياسية واقتصادية محددة.

جاء نظام الإنقاذ إلى السلطة عبر انقلاب عسكري، ثم بدأ إعادة تشكيل مؤسسات الدولة

والسوق معاً. وبذلك أصبح الوصول إلى الثروة مرتبطاً، بدرجة كبيرة، بالوصول إلى السلطة، كما أصبح النفوذ السياسي عاملاً حاسماً في الحصول على التمويل المصرفي، والتراخيص التجارية، والعقود الحكومية، والأراضي، والإعفاءات الجمركية والضريبية، وفرص الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية. وتصف دراسات أكاديمية وسياسية هذا النمط بأنه اقتصاد سياسي قائم على المحسوبية والريع وتداخل المصالح الحزبية والعسكرية والتجارية.

ثانياً: التمكين وإعادة تشكيل الدولة

كان «التمكين» من أهم آليات نظام الإنقاذ. ولم يقتصر على تعيين كوادر الحركة الإسلامية في مؤسسات الدولة، بل شمل الخدمة المدنية، والقطاع المصرفي، والشركات العامة، وأجهزة الأمن، والإعلام، والجامعات، والنقابات، والقوات المسلحة.

وتشير أبحاث تناولت تفكيك الدولة العميقة في السودان إلى أن النظام أقال أعداداً كبيرة من الموظفين والعسكريين، وأعاد توزيع الوظائف والامتيازات وفقاً للولاء السياسي. اقتصادياً، أدى التمكين إلى نقل مركز الثقل من المنافسة الإنتاجية إلى المنافسة على القرب من الدولة. وأصبح السؤال الأساسي في قطاعات واسعة من الاقتصاد هو: من يملك العلاقة السياسية التي تتيح له الوصول إلى التمويل أو الاستيراد أو العقود؟

وعندما يتحول النفوذ السياسي إلى وسيلة أساسية لتكوين الثروة، لا يعود الفساد مجرد مخالفات فردية، بل يتحول إلى آلية لإنتاج طبقة اقتصادية جديدة مرتبطة بالنظام.

ثالثاً: المصرفية الإسلامية بين النموذج المالي والتوظيف السياسي

ينبغي التمييز بين المصرفية الإسلامية بوصفها نموذجاً مالياً، وبين استخدامها داخل بيئة سياسية مغلقة. فالمشكلة لم تكن في أدوات مثل المراجعة أو المشاركة أو المضاربة في حد ذاتها، بل في خضوع المؤسسات المالية والأئتمانية لشبكات الولاء والنفوذ.

وأظهرت دراسات عن صعود الإسلام السياسي في السودان أن الحركة الإسلامية تمكنت، قبل انقلاب 1989، من بناء قاعدة



الخصخصة والتحرير التجاري وتقليص الدعم وإضعاف الدور الإنتاجي للدولة لإعادة توزيع الأصول والامتيازات لمصلحة شبكة سياسية واقتصادية مرتبطة بالنظام. وهكذا تحولت الدولة من أداة للتنمية وتوفير الخدمات إلى وسيلة لإعادة تخصيص الثروة، بحيث خصصت الأرباح لمصلحة المقربين، بينما عُممت الخسائر على المجتمع.

وتشير الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد السوداني إلى أن الشركات المرتبطة بالنظام استفادت من الخصخصة والإعفاءات والامتيازات، بينما تعرضت الشركات غير المرتبطة به لضغوط تنافسية ومؤسسية. ولم يتشكل اقتصاد إنتاجي إسلامي بديل قادر على إحداث تحول زراعي وصناعي واسع؛ بل أعيد تشكيل الرأسمالية السودانية في صورة أكثر ارتباطاً بالسلطة. وانتقل الاقتصاد، بذلك، من المنافسة في السوق إلى المنافسة على القرب من الدولة. ولم يكن السوق في هذا النموذج مجالاً للمنافسة الحرة، بل امتداداً للسلطة السياسية والأمنية. فقد ارتبط الوصول إلى الائتمان والعقود الحكومية والتراخيص والعملات الأجنبية والمؤسسات العامة بدرجة القرب من الحزب الحاكم وأجهزة الدولة ومراكز النفوذ، لا بالكفاءة الاقتصادية وحدها. وبدلاً من نشوء قطاع خاص مستقل ومنتج، تشكل اقتصاد ريعي يقوم على المحاباة والاحتكار وتداخل الحزب بالدولة، وتحويل المال العام والامتيازات العامة إلى ثروات خاصة.

ويمكن وصف هذا النموذج بمصطلح «رأسمالية المحاسيب المأصاة للثروة»، أو Crony Vampire Capitalism؛ لأنه لم يكتفِ باستخراج فائض اقتصادي من المواطنين، بل حوّل

تجارية ومالية مهمة عبر شبكات التمويل غير الرسمي والمصارف الإسلامية. وبعد السيطرة على الدولة، تداخلت هذه القاعدة الاقتصادية مع السلطة السياسية والأمنية.

تمثلت المفارقة في أن النظام رفع شعارات العدالة والزكاة ومحاربة الربا، لكنه ركز التمويل والامتيازات في أيدي فئات مرتبطة بالسلطة، الأمر الذي أدى إلى تراجع القطاعات الإنتاجية وتوسع النشاط التجاري والوسيط والمضاربي. وهكذا تحولت «أسلمة الاقتصاد» في أجزاء مهمة من التجربة إلى أسلمة للخطاب والأدوات، لا إلى بناء اقتصاد إنتاجي عادل ومستقل.

رابعاً: النيوليبرالية المقنعة بالخطاب الأيديولوجي الديني

تمثلت إحدى مفارقات النظام في الجمع بين خطاب سياسي معادٍ للغرب وللرأسمالية العالمية، وسياسات اقتصادية اتسمت بخصائص قريبة من برامج التحرير والخصخصة وتوسيع السوق. وشملت هذه السياسات بيع بعض المؤسسات العامة، وتحرير التجارة، وتقليص الدعم، وتوسيع القطاعين التجاري والمالي، وإضعاف الدور الإنتاجي للدولة، والاعتماد على تصدير الموارد الخام، وتشجيع الاستثمارات المرتبطة بالشبكات السياسية.

غير أن النيوليبرالية التي تبناها نظام الإسلام السياسي في السودان لم تكن انتقالاً منظماً إلى اقتصاد السوق، ولا إصلاحاً اقتصادياً محايداً يهدف إلى رفع الإنتاج والكفاءة. فقد اتخذت، في التطبيق، شكل رأسمالية محاسيب طفيلية وتمكين متوحشة، جرى فيها توظيف

مواردهم ومدخراتهم وعرقهم إلى مصادر لتمويل شبكات السلطة، في ظل تراجع الأجور، وارتفاع الأسعار، وتدهور الخدمات، واتساع الضرائب والرسوم، واستمرار الإنفاق على الأمن والحرب.

وقد وُقر الخطاب الديني غطاءً أيديولوجياً لهذا التحول، إذ قُدمت سياسات السوق والخصخصة والجباية بوصفها جزءاً من مشروع إسلامي، بينما حُجبت طبيعتها الفعلية باعتبارها سياسات لإعادة توزيع الثروة والفرص لمصلحة نخبة سياسية واقتصادية وأمنية. أما حظر الفائدة فلم يؤدِّ، بذاته، إلى إقامة اقتصاد عادل؛ فقد تحولت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، في ظل غياب الشفافية والرقابة المستقلة، إلى أدوات للتمويل السياسي وتوزيع الامتيازات.

وهكذا نشأ تناقض جوهري بين الخطاب الديني الأخلاقي المعلن والممارسة الفعلية: لغة دينية تبرر النظام، واقتصاد محاسيب يراكم الثروة، وجهاز عسكري وأمني يحمي الامتيازات ويقمع المجتمع حين يطالب بحقوقه. ولم يكن استغلال المجتمع اقتصادياً منفصلاً عن العنف السياسي والعسكري؛ فالنظام الذي استنزف دخول المواطنين ومدخراتهم وموارد الدولة يثبت الطفيلية التي يتمتع بها المحاسيب والمتكسبون والمتنافسين على الولاء للمناصب هو نفسه الذي استخدم الحرب والقمع لحماية السيطرة على الأرض والموارد وإخضاع السكان استخراج الثروة من المجتمع من جهة، وإهدار حياة المواطنين في الحروب والعمليات الأمنية من جهة أخرى. وبذلك لم تعد الدولة حامية للمواطنين، بل تحولت إلى جهاز للجباية والإخضاع؛ تنسحب من الإنتاج والخدمات، لكنها تبقى حاضرة في فرض الضرائب، وتوجيه الموارد إلى الأمن، وحماية شبكات الامتياز فقد بلغت نسبة الفقر 82,8% من السكان، 53% منهم يعيشون في فقر مدقع وذلك في فبراير 2023 قبل الحرب وفق تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الذي نشر في يوليو 2026.

خامساً: النفط والريع وتأجيل الإصلاح

مثل النفط فرصة تاريخية لإعادة بناء الاقتصاد السوداني عبر الاستثمار في الزراعة والصناعة والبنية التحتية والتعليم والصحة. وقد ارتفع إنتاج السودان النفطي خلال العقد

السابق لانفصال جنوب السودان، فبلغ نحو نصف مليون برميل يومياً تقريباً في عام 2008. لكن العائدات النفطية لم تُستخدم بما يكفي لتنويع الاقتصاد أو بناء قاعدة إنتاجية قادرة على مواجهة الصدمات. وقد أشار البنك الدولي إلى أن النفط كان يمثل نحو نصف إيرادات الحكومة السودانية ونحو 95% من الصادرات قبل انفصال جنوب السودان.

وبعد الانفصال عام 2011، فقد السودان نحو ثلاثة أرباع إنتاجه النفطي ونحو نصف إيراداته المالية، وتعرض الاقتصاد لعجز مالي، وتدهور في الميزان التجاري، وانخفاض حاد في قيمة العملة.

وتشير تحليلات الاقتصاد السياسي للسودان إلى أن عائدات النفط أسهمت في توسيع شبكات الولاء وتمويل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، بدلاً من تحويلها بصورة كافية إلى استثمارات مستدامة في القطاعات الإنتاجية.

وكشف هذا الانهيار هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على الريع. فحين تعتمد الدولة على مورد واحد، وتراجع مساءلة المؤسسات، تتحول عائدات المورد إلى وسيلة لتأجيل الإصلاح بدلاً من أن تكون أساساً للتنويع الاقتصادي.

سادساً: الجيش والدولة الأمنية

من أبرز جوانب تحليل خديجة صفوت اهتمامها بعلاقة المؤسسة العسكرية بالاقتصاد. فالجيش ليس بالضرورة مؤسسة محايدة خارج الصراع الطبقي والسياسي، بل يمكن أن يصبح فاعلاً اقتصادياً يمتلك مصالح وشركات وموارد مستقلة.

وفي السودان، أدت عقود من التسييس والتمكين إلى تحويل المؤسسة العسكرية والأمنية إلى أحد مراكز القوة الأساسية في الدولة. وتشير أبحاث حول الاقتصاد العسكري إلى أن المؤسسة العسكرية السودانية توسعت من الصناعات الدفاعية إلى قطاعات مدنية وتجارية متعددة.

وبذلك لم يعد السؤال مقتصرًا على من يقود الجيش، بل أصبح متعلقاً أيضاً بحجم الشركات التابعة للمؤسسة العسكرية، ومدى خضوعها للموازنة العامة، وطبيعة علاقاتها بالقطاع الخاص، ومستوى الرقابة البرلمانية والقضائية عليها، وقدرتها على التأثير في



ثامناً: انقلاب أكتوبر 2021 والطريق إلى الحرب

عندما أطاح المكوّن العسكري بالشراكة المدنية في أكتوبر 2021، لم يكن الأمر مجرد خلاف إجرائي حول المرحلة الانتقالية، بل ارتبط أيضاً بمقاومة مراكز القوة العسكرية والأمنية لمحاولات إخضاع شركاتها ومواردها لرقابة وزارة المالية والمؤسسات المدنية.

وظل التحالف بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع هشاً، لأن الطرفين امتلکا السلاح والموارد والعلاقات الخارجية والطموحات السياسية. وفي غياب سلطة مدنية قادرة على توحيد المؤسسة العسكرية، تحول التنافس إلى حرب مفتوحة في أبريل 2023.

وبعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، لم يعد الصراع يدور حول مستقبل المرحلة الانتقالية فحسب، بل حول محاولة إعادة إنتاج النظام القديم بصورة كاملة. فقد أجهض الانقلاب الشراكة المدنية - العسكرية، وأعاد السلطة الفعلية إلى قيادة عسكرية حافظت على بنية الدولة العميقة ومصالحها، وأغلق الطريق أمام التحول الديمقراطي وتفكيك شبكات الإسلام السياسي داخل مؤسسات الدولة والاقتصاد والأمن.

ولم يكن سقوط عمر البشير يعني سقوط النظام الذي أقامه؛ فقد بقيت مؤسسات التمكين، وشبكات المصالح، والاقتصاد العسكري، والقوى الأمنية، والكوادر التنظيمية، قادرة على التأثير في مسار المرحلة الانتقالية. وقد اختطفت ثورة ديسمبر بواسطة قيادة عسكرية مؤدلجة

السياسة والاقتصاد معاً. وأصبح إصلاح الجيش، لذلك، قضية اقتصادية ودستورية، وليس مجرد قضية أمنية.

سابعاً: تعدد الجيوش وصناعة الصراع

اعتمد نظام الإنقاذ على تعدد مراكز القوة المسلحة. فإلى جانب القوات المسلحة، ظهرت أو توسعت أجهزة أمنية وميليشيات وقوات موازية، من بينها الدفاع الشعبي والجنجويد، ثم قوات الدعم السريع.

واستخدم النظام هذه التشكيلات لإدارة الحروب، وموازنة مراكز القوة، وحماية السلطة. لكن تعدد الجيوش أضعف احتكار الدولة للسلاح، وجعل كل قوة تمتلك قيادة مستقلة، ومصادر تمويل خاصة، وشبكات ولاء، وعلاقات خارجية، ومصالح اقتصادية، وطموحات سياسية.

ويرى أليكس دي وال أن السودان تطور إلى «ساحة أمنية» تضم منظمات مسلحة متعددة ذات قيادات ومصادر تمويل شبه مستقلة، وهو ما جعل بناء دولة مؤسسية أمراً بالغ الصعوبة. وبعد سقوط عمر البشير في أبريل 2019، سقط الرئيس، لكن البنية العسكرية والاقتصادية التي تشكلت خلال عقود ظلت قائمة. ولذلك كان الصراع الحقيقي متعلقاً بمن يملك السلاح والموارد والقدرة على تعطيل الانتقال المدني.

حافظت على جوهر النظام القديم، وقدمت تنازلات شكلية للرأي العام من دون تفكيك شبكاته السياسية والاقتصادية والأمنية. وعندما تعذر استعادة السلطة عبر التسويات السياسية أو السيطرة المباشرة على المرحلة الانتقالية، اتجهت قوى الإسلام السياسي وشبكات النظام السابق إلى تعطيل المسار المدني، والاستفادة من الفوضى، وتغذية الصراع داخل بنية القوى المسلحة، تمهيداً لإسقاط الانتقال والعودة إلى الحكم. وهكذا أصبح العنف والحرب خياراً سياسياً لاستعادة السلطة بعد أن أسقطت ثورة ديسمبر رأس النظام.

تاسعاً: الحرب بوصفها انفجاراً لتناقضات متراكمة

وفي هذا السياق، لم تكن حرب أبريل 2023 خلافاً مفاجئاً بين قائدين عسكريين، ولا نتيجة تنافس شخصي منفصل عن تاريخ السودان السياسي. فقد نشبت داخل بنية صنعها نظام الإسلام السياسي نفسه: دولة عسكرية سياسية، وإنشاء قوى مسلحة موازية، وإضعاف المؤسسات المدنية، وإخراج قطاعات واسعة من الاقتصاد من الرقابة العامة، وترك موارد الحرب والأمن خارج الموازنة والشفافية.

لقد أسهم النظام السابق في بناء واقع عسكري متعدد المراكز، استخدم فيه القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمليشيات والقوى الموازية لإدارة الصراع وحماية السلطة. وحين سقط البشير، بقي هذا الواقع قائماً، بل انتقل إلى المرحلة الانتقالية بوصفه مركز الثقل الحقيقي في الدولة. وفي ظل غياب سلطة مدنية قادرة على إعادة تنظيم القطاع الأمني والعسكري، تحولت التناقضات المتراكمة بين القوى المسلحة إلى صراع مفتوح على الدولة ومواردها ومستقبلها.

لذلك فإن المسؤولية عن الحرب لا تنحصر في لحظة إطلاق النار، ولا في التنافس المباشر بين القيادات العسكرية، بل تمتد إلى المشروع الذي عسكرت الدولة، وأنشأ القوى الموازية، وأضعف مؤسسات المجتمع المدني، وأخرج المؤسسة العسكرية من الرقابة الديمقراطية، ثم رفض قبول نتائج الثورة.

لا يمكن تفسير الحرب السودانية بعامل واحد. فهي مواجهة مباشرة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ويتحمل

الطرفان مسؤولية قراراتهما وأفعالهما والانتهاكات المنسوبة إليهما.

لكن الحرب ارتبطت أيضاً ببنية تاريخية نشأت خلال عهد الإنقاذ، وشملت تسييس القوات المسلحة، وإنشاء قوى مسلحة موازية، واستقلال قطاعات عسكرية وأمنية عن الموازنة العامة، والاعتماد على المليشيات في إدارة الحروب الطرفية، وتحويل الموارد الطبيعية إلى مصادر لتمويل القوة، وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني والرقابة العامة.

وقد وثقت الأمم المتحدة انتهاكات واسعة ارتكبها طرفا الحرب بحق المدنيين والبنية التحتية، وأكدت أن القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مسؤولتان عن هجمات واسعة وانتهاكات خطيرة.

وعليه، لا يصح إعفاء أي طرف من مسؤوليته عن الانتهاكات، كما لا يصح اختزال الحرب كلها في مؤامرة سياسية واحدة. غير أن فهم جذورها يتطلب تحليل العلاقة بين السلطة والسلاح والموارد.

عاشرًا: الذهب واقتصاد الحرب

بعد فقدان معظم الإيرادات النفطية، أصبح الذهب أحد أهم مصادر النقد الأجنبي في السودان. وكان يمكن لهذا القطاع أن يمول التنمية إذا أخضع للرقابة والشفافية، لكن ضعف الدولة وتعدد مراكز القوة جعله مورداً للصراع.

ويشير تشاتام هاوس إلى أن الذهب أصبح مرتبطاً بشبكات عسكرية وأمنية وتجارية عابرة للحدود، وأن التعدين الأهلي يمثل الجزء الأكبر من الإنتاج، بينما يتسرب جزء مهم من الذهب عبر قنوات غير رسمية.

كما يشير التقرير إلى أن القوات المسلحة وقوات الدعم السريع أنشأت شركات وشبكات تجارية مرتبطة بالتنقيب عن الذهب وتجارته، الأمر الذي جعل القطاع جزءاً من بنية القوة العسكرية والاقتصادية.

وهكذا أصبح الذهب وسيلة لتمويل العمليات العسكرية، وأداة لشراء الولاءات، ومصدراً للعملة الأجنبية خارج الرقابة الكاملة، وعاملاً في جذب التدخلات الإقليمية، وجزءاً من اقتصاد الحرب.

وبذلك تحولت فكرة «رأس المال الهارب» إلى ثروة طبيعية هاربة من الدولة والمجتمع، لا عبر تحويلات مالية فقط، بل عبر تهريب الموارد نفسها.

لذلك، لا تدمر الحرب الناتج الحالي فقط، بل تخفض الناتج المحتمل لعقود قادمة.

الثالث عشر: ما الذي ينبغي أن يتعلمه السودان؟

من أهم دروس الكتاب أن الديمقراطية السياسية لا تستقر إذا ظل الاقتصاد خارج الرقابة الديمقراطية.

فلا معنى لحكومة مدنية إذا بقيت الموارد الكبرى خارج وزارة المالية، ولا معنى لموازنة عامة إذا ظلت مؤسسات اقتصادية مؤثرة خارج التدقيق، ولا معنى لانتخابات حرة إذا احتكرت جماعات محددة السلاح والمال والإعلام.

ويحتاج السودان إلى إعادة بناء العلاقة بين الدولة والاقتصاد على أسس جديدة، أهمها: إخضاع جميع المؤسسات الاقتصادية العامة والعسكرية للمراجعة.

إدخال الإيرادات خارج الموازنة في النظام المالي العام. توحيد القوات المسلحة وإنهاء التشكيلات الموازية.

بناء نظام لا مركزي يضمن توزيعاً عادلاً للموارد.

إنشاء نظام شفاف لإدارة الذهب والتعدين. توجيه عائدات الموارد إلى الزراعة والصناعة والتعليم والصحة.

إعادة بناء الخدمة المدنية على أساس الكفاءة. حماية استقلال القضاء والنيابة وأجهزة المراجعة.

إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد. دعم منظمات المجتمع المدني وغرف الطوارئ والمبادرات الشعبية.

الرابع عشر: من إعادة الإعمار إلى إعادة تأسيس الدولة

سيكون من الخطأ اختزال مستقبل السودان في إعادة بناء الخرطوم أو إصلاح الطرق والمباني. فالسؤال الأهم ليس فقط: كيف نعيد بناء ما دمرته الحرب؟ بل: أي دولة سيُعاد بناؤها، ولصالح من، وبأي مؤسسات وقواعد؟ إذا أُعيد بناء البنية التحتية مع الإبقاء على تعدد الجيوش، والاقتصاد العسكري، والامتيازات السياسية، والشركات غير الخاضعة للرقابة، فسوف يُعاد إنتاج أسباب الأزمة. ولذلك فإن إعادة الإعمار لا يمكن فصلها

الحادي عشر: رأس المال الهارب والسيادة القابلة للاختراق

تحدثت خديجة صفوت عن تراجع الدولة أمام رأس المال العابر للحدود. أما السودان اليوم، فيواجه تراجعاً أمام رأس المال والسلاح والمصالح الإقليمية في الوقت نفسه. فالذهب، والموانئ، والأراضي الزراعية، والمياه، وطرق التجارة، والموقع الجغرافي، أصبحت جميعها عناصر في حسابات قوى خارجية. ويحلل تشاتام هاوس قطاع الذهب السوداني باعتباره جزءاً من منظومة صراع إقليمية تتداخل فيها شبكات اقتصادية وأمنية وسياسية.

ولا يعني ذلك أن كل ما يحدث نتيجة مؤامرة خارجية. فالدول تتدخل لأنها ترى مصالحها، لكن التدخل الخارجي يصبح أكثر تأثيراً عندما تكون الدولة الداخلية منقسمة، وتفاوض القوى الخارجية عبر مراكز قوة متعددة بدلاً من مؤسسة وطنية واحدة.

الثاني عشر: الخسائر تتجاوز الدمار المادي

تُقاس الحروب عادة بعدد المنازل والمصانع والطرق التي دُمرت، لكن الخسائر الأعمق تتعلق برأس المال البشري والمؤسسي.

فالطفل الذي يفقد سنوات التعليم يمثل خسارة مستقبلية. والطبيب أو المهندس الذي يهاجر قد لا يعود. والشركة التي تغلق تفقد عمالها وخبرتها وأسواقها. والمزارع الذي يترك أرضه يفقد دورة إنتاجية ومعرفة تراكمية.

وقد وصف البنك الدولي الحرب بأنها تسببت في انكماش حاد للاقتصاد السوداني، نتيجة تدمير البنية التحتية والنزوح وانحياز الإنتاج والتجارة.

وأفادت الأمم المتحدة في أبريل 2026 بأن نحو 14 مليون شخص أُجبروا على الفرار من منازلهم منذ اندلاع الحرب، منهم نحو 9 ملايين نازح داخلياً ونحو 4,4 مليون لاجئ عبر الحدود، وأن نحو 33,7 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية خلال عام 2026، فيما حذرت منظمات الأمم المتحدة المعنية بالغذاء في مايو 2026 من أن نحو 19,5 مليون شخص يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم نحو 135 ألف شخص في مرحلة الكارثة الغذائية.

عن إعادة تأسيس الدولة، وإعادة تعريف علاقة الجيش بالسلطة، وعلاقة الموارد بالمصلحة العامة، وعلاقة المركز بالأقاليم والمواطنين.

آثار النظام السابق ومسؤولية الإسلام السياسي

لا تعني الإشارة إلى وجود أزمات وحروب وتفاوتات سبقت عام 1989 الانتقاص من المسؤولية التاريخية والسياسية الكاملة لنظام الإسلام السياسي عن الكارثة التي أصابت السودان. فقد ورث النظام مشكلات حقيقية في علاقة المركز بالأقاليم، وفي توزيع السلطة والثروة، وفي بناء الدولة الوطنية، لكنه لم يعمل على معالجتها؛ بل حوّلها إلى أدوات لإحكام السيطرة وتوسيع النفوذ وإعادة هندسة المجتمع والدولة وفق منطق الإقصاء والتمكين والحرب.

وعلى امتداد أكثر من ثلاثة عقود، لم يكن ما جرى مجرد فشل في إدارة الأزمات، بل مشروعاً منظماً لتفكيك مؤسسات الدولة وإخضاعها للحركة السياسية والأمنية، وتدمير استقلال الخدمة المدنية والقضاء والتعليم والصحة والصناعة والإعلام والنقابات، وتحويل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية إلى أدوات لحماية النظام وتصفية الخصوم. كما أسهم النظام في عسكرة المجتمع، وإنشاء قوى مسلحة موازية، وتوسيع الحروب في الجنوب ودارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، واستعمال الانقسامات الإثنية والجهوية والدينية في إدارة الصراع. ولم يتوقف أثر ذلك عند انفصال جنوب السودان أو اتساع رقعة الحروب، بل امتد إلى تقويض فكرة الدولة نفسها. فقد جرى التعامل مع المجتمع بمنطق الولاء والخيانة، ومع المجال السياسي بمنطق دار الإسلام ودار الحرب، فأصبح المواطن المعارض يُعامل بوصفه عدواً داخلياً، وأصبح العنف وسيلة مشروعة لإدارة الخلاف السياسي. كما فتح النظام السودان أمام شبكات الإسلام السياسي والجماعات المسلحة والمتطرفة، وحوّل البلاد إلى فضاء قابل للاختراق من جماعات ومصالح عابرة للحدود. لذلك فإن مسؤولية نظام الإسلام السياسي لا تتمثل في أنه أخفق في إصلاح دولة مأزومة فحسب، بل في أنه أعاد بناء الأزمة داخل مؤسسات الدولة، وحوّلها إلى نظام حكم واقتصاد وأمن وثقافة سياسية. وقد أدى هذا المشروع إلى إضعاف الروابط الوطنية، وتدمير

قطاعات الإنتاج والخدمات، واستباحة الإنسان وكرامته، وتقويض معايير العدالة والمواطنة، وإنتاج بنية من العنف والانقسام سيستمر أثرها عقوداً، وربما يمتد إلى أجيال.

ومن ثم، فإن الحروب والتفاوتات التي سبقت عام 1989 تمثل سياقاً تاريخياً لا عذراً سياسياً. أما المسؤولية عن تعميقها وتعميمها وتحويلها إلى بنية مستدامة لتفكيك السودان، فتقع أساساً على عاتق نظام الإسلام السياسي وشبكاته ومؤسساته وتحالفاته العسكرية والاقتصادية والأمنية.

من سقوط رأس النظام إلى إعادة إنتاجه

بعد سقوط رأس النظام في أبريل 2019، لم يقبل الإسلام السياسي بخسارة السلطة، بل عمل على إعادة إنتاجها من داخل مؤسسات الدولة العميقة، ولا سيما المؤسسة العسكرية والأمنية والاقتصادية. فإسقاط عمر البشير لم يكن يعني سقوط النظام الذي أقامه؛ إذ بقيت مؤسسات التمكين، وشبكات المصالح، والاقتصاد العسكري، والقوى الأمنية، والكوادر التنظيمية، قادرة على التأثير في مسار المرحلة الانتقالية.

وقد اختطفت ثورة ديسمبر بواسطة قيادة عسكرية مؤدلجة حافظت على جوهر النظام القديم، وقدمت تنازلات شكلية للرأي العام من دون تفكيك شبكاته السياسية والاقتصادية والأمنية. ولم يُسمح للثورة بأن تتحول إلى مشروع كامل لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية؛ بل جرى احتواؤها داخل بنية عسكرية أبقت الجيش والأجهزة الأمنية والاقتصاد المرتبط بهما خارج الرقابة المدنية الفعلية.

ومن ثم تحولت الثورة من مشروع لتفكيك النظام وبناء دولة المواطنة إلى ساحة صراع بين قوى الثورة من جهة، ومراكز النظام القديم والقوى المسلحة المتنافسة من جهة أخرى. فقد حافظت قيادة الجيش على نفوذ المؤسسة العسكرية ومصالحها، وأبقت البنية الأساسية للدولة العميقة، بينما واصلت شبكات الإسلام السياسي العمل على تعطيل الانتقال واستعادة مواقعها داخل مؤسسات الدولة والمجتمع.

ولم يكن الإسلام السياسي مستعداً لقبول انتقال ديمقراطي يضع حداً لأحتكاره الطويل للسلطة. وعندما تعذر استعادة الحكم عبر التسويات السياسية أو السيطرة المباشرة على المرحلة الانتقالية، اتجهت قوى النظام

القديم إلى تعطيل المسار المدني، والاستفادة من الفوضى، وتغذية الصراع داخل بنية القوى المسلحة، تمهيداً لإسقاط الانتقال والعودة إلى السلطة.

انقلاب 25 أكتوبر 2021 واختطاف الثورة

في 25 أكتوبر 2021، انقلبت القيادة العسكرية على الشراكة المدنية - العسكرية، منهية عملياً المرحلة الانتقالية ومُبقية على البنية الأساسية للنظام القديم. ولم يكن الانقلاب حدثاً منفصلاً عن مسار ما بعد سقوط البشير، بل كان محاولة لإعادة إحكام السيطرة على الدولة ومنع تفكك شبكات الإسلام السياسي ومصالح المؤسسة العسكرية.

بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، لم يعد الصراع يدور حول مستقبل المرحلة الانتقالية فحسب، بل حول محاولة إعادة إنتاج النظام القديم بصورة كاملة. فقد أجهض الانقلاب الشراكة المدنية - العسكرية، وأعاد السلطة الفعلية إلى قيادة عسكرية حافظت على بنية الدولة العميقة ومصالحها، وأغلق الطريق أمام التحول الديمقراطي وتفكك شبكات الإسلام السياسي داخل مؤسسات الدولة والاقتصاد والأمن. وعندما تعذر استعادة السلطة عبر التسويات السياسية أو السيطرة المباشرة على المرحلة الانتقالية، اتجهت قوى الإسلام السياسي وشبكات النظام السابق إلى تعطيل المسار المدني، والاستفادة من الفوضى، وتغذية الصراع داخل بنية القوى المسلحة، تمهيداً لإسقاط الانتقال والعودة إلى الحكم. وهكذا أصبح العنف والحرب خياراً سياسياً لاستعادة السلطة بعد أن أسقطت ثورة ديسمبر رأس النظام.

من عسكرة الدولة إلى انفجار الحرب

لم تكن حرب أبريل 2023 خلافاً مفاجئاً بين قائدين عسكريين، ولا نتيجة تنافس شخصي منفصل عن تاريخ السودان السياسي. فقد نشبت داخل بنية صنعها نظام الإسلام السياسي نفسه: دولة عسكرة السياسة، وإنشاء قوى مسلحة موازية، وإضعاف المؤسسات المدنية، وإخراج قطاعات واسعة من الاقتصاد من الرقابة العامة، وترك موارد الحرب والأمن خارج الموازنة والشفافية. لقد أسهم النظام السابق في بناء واقع

عسكري متعدد المراكز، استخدم فيه القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والمليشيات والقوى الموازية لإدارة الصراع وحماية السلطة. وحين سقط البشير، بقي هذا الواقع قائماً، بل انتقل إلى المرحلة الانتقالية بوصفه مركز الثقل الحقيقي في الدولة. وفي ظل غياب سلطة مدنية قادرة على إعادة تنظيم القطاع الأمني والعسكري، تحولت التناقضات المتراكمة بين القوى المسلحة إلى صراع مفتوح على الدولة ومواردها ومستقبلها.

وفي هذا السياق، لم تكن الحرب قطيعة مع إرث الإنقاذ، بل كانت ذروة لهذا الإرث. فقد استفادت قوى الإسلام السياسي وشبكات النظام السابق من الانقسام بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، ومن هشاشة القيادة السياسية، ومن عجز القوى المدنية عن تفكيك بنية الدولة العميقة، حتى انفجر الصراع المسلح في أبريل 2023.

ولذلك فإن المسؤولية عن الحرب لا تنحصر في لحظة إطلاق النار، ولا في التنافس المباشر بين القيادات العسكرية، بل تمتد إلى المشروع الذي عسكرت الدولة، وأنشأ القوى الموازية، وأضعف مؤسسات المجتمع المدني، وأخرج المؤسسة العسكرية من الرقابة الديمقراطية، ثم رفض قبول نتائج الثورة. لقد أصبح العنف، في ظل هذا الإرث، وسيلة لإعادة ترتيب السلطة حين تعجز النخب العسكرية والسياسية عن فرضها عبر السياسة.

الحرب بوصفها محاولة للعودة إلى السلطة

بعد أن أسقطت ثورة ديسمبر رأس النظام، حاول الإسلام السياسي العودة إلى السلطة من خلال الدولة العميقة والتحالفات العسكرية وشبكات الاقتصاد والأمن. وحين تعذر تحقيق ذلك عبر المسار السياسي، أصبحت الفوضى والحرب وسيلتين لإسقاط المرحلة الانتقالية وإعادة إنتاج الحكم القديم في صورة جديدة. ولم تكن الغاية من الحرب محصورة في حسم خلاف بين طرفين مسلحين، بل ارتبطت بصراع أوسع على مستقبل الدولة: هل يتجه السودان نحو دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة والمحاسبة، أم يعود إلى نظام عسكري تتوارى خلفه شبكات الإسلام السياسي وأصحاب المصالح الاقتصادية والأمنية؟ لقد دفعت قوى النظام القديم البلاد نحو حافة الحرب، مستفيدة من الانقسام العسكري،



للموارد، وإنشاء نظام شفاف لإدارة الذهب والتعدين. كما تتطلب توجيه عائدات الموارد إلى الزراعة والصناعة والتعليم والصحة، وإعادة بناء الخدمة المدنية على أساس الكفاءة، وحماية استقلال القضاء والنيابة وأجهزة المراجعة، وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد. ولا يمكن أن تنجح هذه الإصلاحات من دون تفكيك اقتصاد الحرب، وإخضاع المؤسسات العسكرية والأمنية للسلطة المدنية، وضمان العدالة الانتقالية، ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، ومنع إعادة تدوير شبكات التمكين في مؤسسات الدولة الجديدة.

الخاتمة

بعد أكثر من ثلاثة عقود، لا يمكن وصف تجربة الإسلام السياسي في السودان بأنها تجربة حكم أخفقت فحسب؛ فقد كانت مشروعاً منظماً لإعادة بناء الدولة على أساس السيطرة الحزبية والأمنية والعسكرية، وإعادة توزيع

ومن ضعف القوى المدنية، ومن بقاء الموارد الاستراتيجية خارج سيطرة الدولة المدنية. وعندما اندلع القتال، وجد الإسلام السياسي في الحرب فرصة لإعادة ترتيب المشهد، وتقديم نفسه بوصفه قوة قادرة على حماية الدولة، رغم أن البنية التي أضعفت الدولة ومزقت مؤسساتها كانت قد تشكلت في ظل حكمه. وهكذا لم يكن إشعال الحرب مجرد رد فعل على فقدان السلطة، بل محاولة منظمة لاستعادة النفوذ بعد سقوط رأس النظام. فإذا تعذر حكم السودان عبر السيطرة السياسية المباشرة، جرى دفع البلاد إلى الحرب كي تعود القوى القديمة عبر أنقاض الدولة، أو عبر تقديم نفسها باعتبارها الطرف القادر على إنقاذها من الفوضى التي أسهمت هي نفسها في إنتاجها. من إعادة الإعمار إلى إعادة تأسيس الدولة لذلك تتطلب عملية إعادة التأسيس إخضاع جميع المؤسسات الاقتصادية العامة والعسكرية للمراجعة، وإدخال الإيرادات خارج الموازنة في النظام المالي العام، وتوحيد القوات المسلحة، وبناء نظام لا مركزي يضمن توزيعاً عادلاً

الموارد والفرص وفق الولاء، وإضعاف كل مؤسسة يمكن أن تحد من سلطة الحركة الحاكمة.

لم يكن انفصال جنوب السودان نتيجة تلقائية للتاريخ السوداني، بل جاء في سياق سياسات أغلقت المجال السياسي، وعمقت الحرب، ورفضت الاعتراف بالتعدد، واستخدمت الدين لتبرير الإقصاء والعنف. ولم تكن حروب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مجرد تمردات أمنية، بل كانت أيضاً نتيجة مباشرة لنظام أدار أطراف البلاد بالقوة، ورفض بناء مواطنة متساوية، وأخضع التنمية والتمثيل السياسي لمنطق المركز والولاء.

كذلك لم يكن تخريب مؤسسات الدولة نتيجة فساد عابر، بل نتيجة سياسة تمكين استهدفت الخدمة المدنية والجيش والقضاء والتعليم والصحة والإعلام والنقابات والقطاع الاقتصادي. وقد أدت هذه السياسة إلى تفرغ المؤسسات من مهنيتها، وتحويلها إلى أدوات للحزب والأمن، وتدمير شروط الدولة الحديثة نفسها.

وبعد سقوط عمر البشير، لم يسقط النظام الذي أقامه. فقد بقيت بنيته السياسية والأمنية والاقتصادية حاضرة، واستطاعت قيادة عسكرية مؤجلة اختطاف الثورة وإبقاء جوهر الدولة القديمة، ثم تعطيل الانتقال المدني. وعندما فشلت محاولات العودة عبر السياسة، جرى الدفع بالسودان نحو الحرب بوصفها وسيلة لإسقاط الدولة المدنية وإعادة إنتاج السلطة القديمة.

لذلك تمثل حرب أبريل 2023 امتداداً مباشراً لأزمة النظام السابق، لا قطيعة معها. فقد كانت نتيجة لمسار طويل من عسكرة الدولة، وإنشاء القوى المسلحة الموازية، وإضعاف المجتمع المدني، وإفلات المؤسسة العسكرية من الرقابة، وتوظيف الموارد الوطنية لخدمة مراكز القوة. لقد سقط رأس النظام، أما بنيته فبقيت، وحين عجزت عن العودة السياسية حاولت العودة عبر الحرب.

إن الحروب والتفاوتات التي سبقت عام 1989 تفسر بعض جذور الأزمة، لكنها لا تبرر ما حدث بعدها. فالفرق الحاسم أن نظام الإسلام السياسي لم يرث الأزمة فحسب، بل حولها إلى نظام حكم، ولم يرث الانقسام فحسب، بل عمقه؛ ولم يستخدم العنف كوسيلة استثنائية، بل جعله أداة دائمة لإدارة الدولة والمجتمع. ولهذا فإن مسؤوليته التاريخية عن تخريب

السودان تظل استثنائية من حيث المدى والعمق والاستمرارية. فقد ترك وراءه دولة ممزقة، واقتصاداً منهكاً، ومجتمعاً مسلحاً، ومؤسسات مفرغة من مضمونها، وذاكرة جماعية مثقلة بالعنف والإفلات من العقاب. وليس هذا إرثاً ينتهي بسقوط نظام أو مقتل قائد أو توقيع اتفاق، بل بنية ممتدة ستظل أثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية حاضرة لعقود، وربما لأجيال.

لقد كانت ثورة ديسمبر إسقاطاً لرأس النظام، لكنها لم تتمكن من تفكيك بنيته العميقة. وحين حوصرت الثورة داخل بنية عسكرية مؤجلة، استعاد النظام القديم قدرته على المناورة، وحين عجز عن العودة عبر السياسة، دفع البلاد إلى الحرب كي يعود عبر أنقاض الدولة.

خديجة صفوت، الإسلام السياسي ورأس المال الهارب: السودان نموذجاً؛ International Crisis Group، تقارير السودان المتعلقة بانقلاب 1989، وانفصال جنوب السودان، والانقلاب العسكري في أكتوبر 2021، والحرب التي اندلعت في أبريل 2023.

خديجة صفوت، الإسلام السياسي ورأس المال الهارب: السودان نموذجاً؛ Alex de Waal، The Real Politics of the Horn of Africa: Money، War and Business، Polity Press

Alex de Waal، The Real Politics of the Horn of Africa: Money، War and Business، Polity Press

وانظر أيضاً تقارير البنك الدولي حول الاقتصاد السياسي والإصلاح المؤسسي في السودان. International Crisis Group، تقارير الدولة العميقة والانتقال السياسي في السودان؛ وانظر كذلك الدراسات المتعلقة بسياسات التمكين وإعادة تنظيم الخدمة المدنية والمؤسسات الأمنية بعد عام 1989

Abdullahi A. Gallab، The First Islamist Republic: Development and Disintegration of 2008، Islamism in the Sudan، Ashgate

U.S. Energy Information Administration، Sudan and South Sudan: Energy Analysis

إنتاج النفط قبل انفصال جنوب السودان

World Bank، Sudan: Country Economic Memorandum، وتقارير الاقتصاد السوداني السابقة لانفصال جنوب السودان..

باحث في الاقتصاد السياسي السوداني

خبير مصرفي ومالي مستقل

gmail.com@Email: o.sidahmed09

سودان الحرب.. يعيش عقوبة وينتظر أخرى

ملخص

في وقت يواجه فيه السودان اتهامات أمريكية باستخدام الجيش سلاحًا كيميائيًا، حذر قائد الجيش عبد الفتاح البرهان من عقوبات جديدة قد تطاله والسودان، مؤكدًا أن البلاد لن «تركع». وتأتي هذه التهديدات في ظل عقوبات دولية متصاعدة منذ اندلاع الحرب، شملت قيادات عسكرية وشركات وشبكات مالية مرتبطة بطرفي النزاع.

ويرى مواطنون أن العقوبات لا تأتيهم من الخارج فقط، بل يواجهون «عقوبات» داخلية تتمثل في الجبايات والتضييق على الأعمال وتعسف بعض السلطات، إلى جانب أزمات الوقود والكهرباء وارتفاع الأسعار. ويقول تاجر بسوق الكلاكلة: «نحن الآن حققنا الاكتفاء الذاتي من العقوبات».

لكن العقوبات الخارجية ليست وحدها ما يواجهه السودانيون؛ فالحرب نفسها تحولت إلى عقوبة يومية، بما تسببه من نزوح وموت وغلاء وشح في الكهرباء والمياه وتعطل التعليم والعلاج. وفي المناقل، التي أطلق منها البرهان تحذيره، يعيش السكان بدورهم تداعيات الحرب ونقص الخدمات الأساسية.

بينما ينتظر البرهان عقوبات جديدة من الخارج، يواصل السودانيون دفع فاتورة الحرب في مختلف أنحاء البلاد، من كردفان والنيل الأزرق إلى الخرطوم وأم درمان. وتبقى المفارقة أن الحرب التي يقول قائد الجيش إنها معركة من أجل السودان، أصبحت في حياة السودانيين العقوبة الأكبر، دون حاجة إلى قرار دولي.

نحن نواجه العقوبات بشكل يومي، ومن مؤسسات السلطة المحلية نواجه عقوبات الجبايات القانونية وغير القانونية والتعسف في استخدام السلطة، وهي عقوبات يعرفها حتى البرهان».

أفق جديد

المتوقعة، وكان الرجل الذي ينفي على الدوام ارتباطه بالنظام المعزول بعد الثورة، مردداً عبارة «ما عدا المؤتمر الوطني»، يرتدي نفس قميصه طوال سنوات حكمه ويقود الشعب في مواجهة المجتمع الإقليمي والدولي.

تلويح قائد الجيش بعودة السودان إلى نادي العقوبات يعيد طرح السؤال حول قدرة السودانيين على مقابلتها، وبالطبع قدرة الدولة على مجابهة «عزلة» جديدة. وتمتد الأسئلة لتتقرب في طبيعة العقوبات الجديدة وامتداداتها، وبالطبع مصدرها، مع التأكيد على حقيقة أنها عقوبات خارجية، المحرك الأساسي لها هو الحرب والإصرار على استمرارها. لكن بعيداً عن انتظار العقوبات القادمة من الخارج، يبقى السؤال: ماذا عن العقوبات السودانية على السودان؟

في مدينة المناقل، التي توقع فيها رئيس مجلس السيادة العقوبات القادمة من الخارج، لا تبدو المدينة استثناءً عن مدن السودان الحرب، وهي تدفع فاتورة عقوبة الحرب المتعلقة بتوفير الخدمات الأساسية: كهرباء ومياه وتعليم وعلاج.

وبعيداً عن استخدام العالم العقوبات لتركيعة السودانيين، وفقاً لقول البرهان، والمنتظر من الشعب مقاومتها، يقول سعد عبد القادر، التاجر بسوق الكلاكلة: «نحن نواجه العقوبات بشكل يومي، ومن مؤسسات السلطة المحلية نواجه عقوبات الجبايات القانونية وغير القانونية والتعسف في استخدام السلطة، وهي عقوبات يعرفها حتى البرهان، الذي طالب والي الخرطوم بعدم التضييق على الناس وأرزاقهم. نحن الآن حققنا الاكتفاء الذاتي من العقوبات». في مشهد العقوبات الممارسة على السودانيين في بلادهم، يمكنك النظر إلى ملف الكهرباء وقطوعاتها، وإلى الأزمة المنتظرة في الوقود، وإلى دور المؤسسات الرسمية، وبالطبع التمعن في مشهد التزاوج بين السلطة ومنتفذي الاقتصاد، ليضعك ذلك في مواجهة الصورة كاملة، وبالطبع كامل العقوبة. وفي انتظار عقوبات من الخارج، يعايش

في وقت يواجه فيه السودان اتهامات أمريكية باستخدام الجيش سلاحاً كيميائياً في حربه ضد الدعم السريع، قال قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان إنه يتوقع أن تصدر ممن أسماهم «أعداء السودان» عقوبات جديدة عليه وعلى السودان.

من أحد مساجد مدينة المناقل بولاية الجزيرة، وفي مخاطبة جماهيرية، توقع قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان عقوبات جديدة عليه وعلى السودان، ممن رمز إليهم بأعداء السودان الراغبين في تركيعه. لكن الرجل سرعان ما يستدعي لغة وعيد ما قبل ثورة ديسمبر، ويحسمها بأن السودان لن يركع.

العقوبات التي يتوقع البرهان إقرارها لا تبدو الأولى، وإنما هي عقوبات تضاف إلى العقوبات التي تلاحق المسؤولين عن حرب السودان وسلطة الأمر الواقع «شرقاً وغرباً».

منذ اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، تصاعدت العقوبات الدولية على أطراف النزاع، خصوصاً من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا، فيما ظل نظام العقوبات الأممي قائماً بصورة أساسية في دارفور.

الولايات المتحدة اتجهت إلى فرض عقوبات على قادة وقيادات عسكرية وشركات وشبكات مالية مرتبطة بطرفي الحرب. وشملت العقوبات شركات مرتبطة بالقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إضافة إلى شخصيات متهمه بتمويل الحرب أو شراء السلاح. وفي يناير 2025 فرضت واشنطن عقوبات على قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي»، ثم على قائد القوات المسلحة عبد الفتاح البرهان. وفي مخاطبته، لم يحدد البرهان الجهة التي ستصدر العقوبات المتوقعة، بينما نقلت قناة الشرق عن اعتزام مستشار الرئيس الأمريكي مسعد بولس تقديم مقترح لمجلس الأمن بحظر الطيران في كامل السودان، في خطوة تستهدف تحجيم الصراع الذي يمضي نحو عامه الرابع. بدا البرهان في مخاطبته وكأنه يطالب السودانيين بشد الأحزمة لمجابهة العقوبات

العقوبات التي يخشاها البرهان قد تأتي من الخارج، وقد تحملها قرارات دولية أو إجراءات اقتصادية، لكن السودانيون يعيشون بالفعل عقوباتهم اليومية».

نحن الآن حققنا الاكتفاء الذاتي من العقوبات»، في إشارة إلى ما يواجهه المواطنون من جبايات وضغوط اقتصادية وتضييق على أعمالهم وأرزاقهم.



فالعقوبات التي يخشاها البرهان قد تأتي من الخارج، وقد تحملها قرارات دولية أو إجراءات اقتصادية، لكن السودانيون يعيشون بالفعل عقوباتهم اليومية؛ عقوبة الحرب، وعقوبة انقطاع الكهرباء، وشح المياه، وغلاء المعيشة، وتعطل التعليم والعلاج، وعقوبة النزوح والخوف.

وبين عقوبات الخارج و«العقوبات المعاشة» في الداخل، يبقى السؤال الأثقل: كم عقوبة أخرى يستطيع السوداني أن يحتمل، قبل أن تصبح الحرب نفسها هي العقوبة التي لا تحتاج إلى قرار دولي؟

السودانيون عقوبات بشكل يومي بفعل الحرب؛ عقوبات تأتي محشوة بطلقات الموت في كردفان والنيل الأزرق، وعقوبات حملها أهالي قيسان فوق ظهورهم وهم يغادرون ديارهم في رحلات نزوح سبقهم إليها سودانيون في مناطق أخرى. بينما يواجه الناس في الخرطوم وأم درمان حملة السلاح من المليشيات التي تمتلئ بها المدينة، كأحد مخرجات «حرب الكرامة»، فلا يجدون ما يقولونه لقائد الجيش وهو يخبرهم باقترب العقوبات من الخارج، غير قولهم إن الحرب هي العقوبة الأكبر التي يواجهونها ويدفعون فاتورتها.

«الحرب هي العقوبة الأكبر التي يواجهونها ويدفعون فاتورتها»، في ظل الموت والنزوح والخوف وتدهور الأوضاع المعيشية والخدمية.

الخرطوم بلا تكايا والجوع يفترس النازحين

توقفت المطابخ الخيرية «التكايا» في منطقة جنوب الحزام بالخرطوم، ما فاقم الأزمة الإنسانية التي يعيشها عشرات الآلاف من الأسر والنازحين، خاصة مع انقطاع التمويل عن منظمات كانت توفر الوجبات لنحو 50 ألف أسرة.

ملخص

وفي الخرطوم وأم درمان، أدى تذبذب الكهرباء وانقطاعها لساعات طويلة إلى تعقيد حياة المواطنين والتجار، خصوصًا أصحاب الأنشطة التي تعتمد على التبريد وحفظ الأغذية، فيما اضطر بعضهم إلى تقليص نشاطه أو إغلاق محاله.

تزامن توقف التكايا مع تدفق نازحين من الفاشر وولايات كردفان، وسط غياب المأوى والغذاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية بأكثر من 100%، ما دفع لجان الطوارئ إلى وصف الوضع بالكارثي ومناشدة المنظمات بالتدخل العاجل.

وتأتي هذه الأوضاع في ظل الحرب المستمرة في السودان منذ أبريل 2023، والتي خلفت عشرات الآلاف من القتلى، ونحو 13 مليون نازح، بينما يواجه أكثر من 30 مليون شخص احتياجات إنسانية متزايدة، مع وصول أجزاء من البلاد إلى المجاعة.



الخرطوم - DW

في الخرطوم من تذبذب التيار الكهربائي، بل انقطاعه لساعات طويلة، مما أدى إلى وقوع أزمة عميقة في تفاصيل حياتهم اليومية وأرزاقهم، بدءاً من مياه الشرب وحفظ الغذاء، وصولاً إلى شلل حركة البيع والشراء في الأسواق.

وقال أحد المواطنين إنه لا يستطيع شراء الطعام وتخزينه بسبب عدم استقرار التيار الكهربائي، مؤكداً أن الانقطاع المفاجئ يجعل حفظ المواد الغذائية أمراً غير ممكن.

وذكر جزار في الخرطوم أن الانقطاع ألحق ضرراً كبيراً بتجارته التي تعتمد على التبريد، مشيراً إلى أن مبيعاته لا تتجاوز 5 كيلو غرامات في بعض الأيام، وأن عدداً من المحال اضطر إلى الإغلاق نهائياً بسبب الخسائر المتراكمة.

وفي أم درمان، قال صاحب محل عصائر إن الطلب تراجع بشكل ملحوظ، وإنه بات يعتمد على كميات محدودة من الفاكهة الطازجة لعدم قدرته على حفظ العصائر والفاكهة في الثلاجات، مؤكداً أن أي فائض يتحول إلى خسارة مباشرة.

ويشهد السودان حرباً بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ أبريل/نيسان 2023، وأودى الصراع بحياة 59 ألف شخص على الأقل، وتسبب في نزوح نحو 13 مليوناً آخرين، ودفع أجزاء كثيرة من السودان إلى المجاعة. ويحتاج أكثر من 30 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية.

توقفت جميع المطابخ الخيرية «التكايا» العاملة بمنطقة جنوب الحزام في العاصمة السودانية الخرطوم تماماً، مما أسفر عن تدهور إنساني بالغ يهدد حياة عشرات الآلاف من الأسر والنازحين.

ونقل «راديو دبنقا» عن عضو بلجان طوارئ جنوب الحزام قوله إن هذا التوقف جاء عقب استعادة الجيش المنطقة، وانقطاع التمويل الخارجي والمنح المقدمة لمنظمات مثل «صدقات» و«حاضرين» و«نداء»، التي كانت تتكفل بتوفير الوجبات لنحو 50 ألف أسرة.

وأشار إلى أن الأزمة تفاقمت تفاقماً ملحوظاً مع تحول عمل منظمة «حاضرين» إلى معسكر العفاض، بالتزامن مع تدفق أعداد كبيرة من النازحين الفارين من الفاشر وولايات كردفان نحو جنوب الحزام، مما ترك مئات منهم من دون مأوى أو مصدر غذاء، واصفاً الوضع الحالي بأنه «كارثي».

وأكد أن منطقة جنوب الحزام تشهد اليوم موجة غلاء حاد قفزت خلالها أسعار السلع الأساسية بنسبة تجاوزت 100%، وسط غياب كامل للمساعدات الإغاثية، مناشداً المنظمات بالتحرك العاجل للإنقاذ.

انقطاع الكهرباء

وفي سياق متصل، يشكو مواطنون وتجار



اهانة شعب وهلاك وطن جريمتان متساويتان في البشاعة

إبراهيم هباني

يتناول المقال تجربة الإسلاميين في حكم السودان، ويرى الكاتب أن المشكلة لم تكن في فشل حكومة فحسب، بل في محاولة فرض مشروع أيديولوجي على المجتمع، وتشكيل الدولة والمواطن وفق رؤية التنظيم، مع استخدام الدين لتبرير السلطة والإقصاء.

ملخص

يرى أن سياسة التمكين أضعفت مؤسسات الدولة وسيست الخدمة المدنية والمؤسسات الأمنية والعسكرية، وأسهمت في تراكم الأزمات التي انتهت إلى انفصال الجنوب، وتدهور الاقتصاد، وانتشار السلاح، والحرب والنزوح. ومع ذلك، يقول الكاتب إن بعض رموز النظام ما زالوا يتحدثون عن الوطنية والديمقراطية وكأنهم لم يكونوا جزءاً من الأزمة.

ينتقد الكاتب التناقض بين الخطاب الأخلاقي للمشروع الحضاري والممارسة الفعلية، مشيراً إلى أن الفقر والتقصير طالا المواطن، بينما توسعت حول السلطة شبكات النفوذ والثروة والامتيازات. كما تحولت الكفاءة والمواطنة إلى معايير مرتبطة بالولاء، وأصبح المختلف سياسياً عرضة للتخوين والاتهام.

يخلص الكاتب إلى أن الإسلاميين أخطأوا في قراءة طبيعة السودانيين؛ فالشعب الذي أرادوا إخضاعه انتفض في ديسمبر مطالباً بالحرية والكرامة. وبعبارة المقال الأكثر اختصاراً: السودان لم يكن يحتاج إلى مشروعهم الحضاري، كان يحتاج فقط إلى أن يتركوه وطناً

المشكلة مع الكيزان ليست أنهم حكموا السودان وفشلوا. لو كانت مجرد حكومة فاشلة لأغلق السودانيون دفتريها كما أغلقوا دفاتر حكومات كثيرة. المشكلة أنهم أرادوا تغيير السوداني نفسه، وإخضاع دولة كاملة لتنظيم اعتقد أن من حقه أن يقرر للناس كيف يعيشون ويفكرون، ومن هو المؤمن، ومن هو الوطني، ومن يستحق أن يكون مواطناً كامل الحقوق.

دخل الإخوان السلطة بانقلاب، ثم شرعوا في صناعة وطن على مقاس التنظيم، ومواطن مطيع على مقاس الأيديولوجيا. لم يريدوا حكم السودانين فقط، بل إعادة تربيتهم وهنا بدأت المهزلة.

جاءوا باسم «المشروع الحضاري»، يتحدثون عن العفة والزهد والأمانة. راقبوا ملابس النساء، وطاردوا الشباب، ونصبوا أنفسهم أوصياء على مجتمع عرف الدين والسماحة ومكارم الأخلاق قبل أن يعرف تنظيمهم.

لكن بعد 3 عقود ونيف، أصبح السؤال معكوساً: من كان يحتاج إلى التربية؟!

الشعب السوداني، أم الذين جاءوا لتربيته؟ السوداني لم يكن يحتاج إلى كوز ليعلمه حرمة الجار والضيف والمرأة والكبير. هذه قيم عاشها الناس في القرى والمدن قبل المشروع الحضاري ثم جاء التنظيم ليحول الأخلاق من قيم يمارسها المجتمع إلى سلطة تمارسها الدولة على المجتمع. والأغرب أن الموعظة كانت دائماً للفقراء.

ظهرت حول السلطة طبقة من أصحاب الشركات والعقارات والثروات والامتيازات، بينما كان المواطن مطالباً بالصبر والتقشف. تستطيع الدولة أن تسأل فتاة عن ثوبها، لكن السؤال عن ثروة صاحب نفوذ يصبح أكثر تعقيداً. صارمة مع المجتمع، وأكثر تسامحاً عندما يصل الأمر إلى دوائر السلطة.

وهنا تتجلى أخلاق الإخوان التي صنعتها سنوات الكوزنة: أخلاق لا تقاس بالفعل بقدر ما تقاس بالانتماء؛ الخطأ جريمة إن ارتكبه الخصم، وله ألف مبرر إن ارتكبه الأخ. التنظيم فوق الدولة، والولاء مقدم على الكفاءة، والطاعة أعلى من المواطنة، والمختلف خصم في الأخلاق والدين قبل أن يكون خصماً في السياسة.

هكذا لم تعد الكوزنة مجرد انتماء تنظيمي، بل منظومة قلبت المعايير، واستخدمت الدين لمنح السلطة قداسة، والتمكين شرعية، وإقصاء الآخرين فضيلة.

ومن هنا أيضاً نفهم قاموس التخوين الذي عاش عليه المشروع. المختلف عميل، والخصم خائن، والمعارض مأجور، ومن يرفض خطابهم

عدو للدين أو الجيش أو الوطن. يتغير الاتهام، لكن المحكمة واحدة، والقاضي دائماً هو التنظيم.

والتمكين لم يكن مجرد فصل موظفين وتعيين إخوان مكانهم. كان مشروعاً لإعادة هندسة الدولة. أضعفت الخدمة المدنية، وشيّست المؤسسات، واتسعت شبكات النفوذ، ولم يسلم الجيش نفسه من الاستقطاب والأدلة.

والحصيلة لا تحتاج إلى لجنة تحقيق. انظر إلى السودان دولة فقدت جنوبها، واقتصاد أنهكته الأزمات، ومؤسسات أضعفها التسييس، ثم وطن متخن بالسلاح، ومدن مدمرة، وملايين النازحين واللاجئين.

ومع ذلك، لا يزال بعض الذين شاركوا في صناعة الطريق إلى هذه الكارثة يقفون أمام السودانيين في هيئة الواعظ.

وهنا تصبح المفارقة ساخرة، لولا أنها مغموسة في الدم. من أضاع دولة يحدثك عن الوطنية.

ومن مارس التمكين يحدثك عن الكفاءة ومن صادر الحرية يحدثك عن الديمقراطية.

ومن أدخل الدين إلى سوق السلطة يتهم الآخرين بأنهم أعداء الدين.

السودان الذي تسلمه الإسلاميون لم يكن جنة. كانت فيه حروب وفقر وأزمات تاريخية، ولا يمكن تحميلهم كل أمراضه. لكنهم حكموا ثلاثين عاماً، وهي مدة تكفي لأن يسألهم السودانيون: أين المشروع الحضاري؟ أين الاقتصاد؟ أين المؤسسات؟ أين الوحدة؟ بل أين الجنوب؟

لكن هناك كلمة واحدة لا يحبها التنظيم: أخطأنا. دائماً هناك متأمر آخر، وخصم آخر، ومؤامرة أخرى. الجميع متهم إلا صاحب التجربة.

لقد أرادوا إذلال شعب حتى يطيع التنظيم، لكنهم أخطأوا في قراءة السودانيين.

هذا شعب قد يصبر طويلاً، لكنه لا يقبل الإذلال. وحين خرج في ديسمبر، خرج أعزل في مواجهة الرصاص ليقول إن الوطن أكبر من الجماعة، وإن كرامة الإنسان لا تحتاج إلى شهادة حسن سلوك من تنظيم.

أرادوا مواطناً مطيعاً، فانتفض المواطن. أرادوا دولة للتنظيم، فأهلكوا الدولة. وأرادوا تعليم السودانيين الفضيلة، فانتهدت تجربتهم بسؤال فاضح لا يستطيع أي مؤتمر تنظيمي الإجابة عنه: من كان يحتاج إلى التربية حقاً: الشعب السوداني السامع الواعي، أم الذين حاولوا إذلاله باسم الدين؟

السودان لم يكن يحتاج إلى مشروعهم الحضاري. كان يحتاج فقط إلى أن يتركوه وطناً



سلام مؤجل أم إدارة للأزمة؟ قراءة في الخطة الأمريكية الجديدة

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال الخطة الأمريكية الجديدة لإنهاء الحرب في السودان، والتي تقوم على هدنة إنسانية، إيصال المساعدات، حماية المدنيين، وقف دائم لإطلاق النار، ثم عملية سياسية وإعادة إعمار.

يشكك في قدرة واشنطن على فرض تسوية، رغم امتلاكها أدوات مثل العقوبات والنفوذ السياسي، معتبراً أن المصالح الإقليمية والدولية المرتبطة بالسودان تجعل مهمة إنهاء الحرب أكثر تعقيداً.

يرى الكاتب أن الخطة تبدو متكاملة، لكنها تفتقر إلى آليات إلزام واضحة، ما يجعلها أقرب إلى إدارة الأزمة منها إلى حسمها، خاصة مع استمرار الخلافات بين القوى الإقليمية ورفض طرفي الحرب تقديم تنازلات حقيقية.

يخلص الكاتب إلى أن نجاح الخطة مرتبط بقدرة واشنطن على ممارسة ضغط فعال، وبوصول طرفي الحرب إلى قناة بأن استمرار القتال أصبح أكثر كلفة من التسوية، مع التأكيد على ضرورة حضور القوى المدنية السودانية في أي حل سياسي.

بعد تعثر لقاءات المجموعة الخماسية، تعود واشنطن إلى واجهة المشهد السوداني بورقة جديدة تبدو للوهلة الأولى أكثر اكتمالاً من المبادرات السابقة، فقد أكد مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والأفريقية، في حديثه الأخير إلى قناة «الحرّة» التزام واشنطن بإنهاء الحرب، وكشف عن خطة تقوم على خمسة محاور: هدنة إنسانية، وضمان وصول المساعدات، وحماية المدنيين، والتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار، ثم إطلاق عملية سياسية مستقلة وشاملة بقيادة مدنية، وأخيراً التعافي وإعادة الإعمار.

حين تعود واشنطن لتطرح خططها ذات المحاور الخمسة، فإنها لا تفعل ذلك من فراغ سياسي، بل من داخل منطق إدارة الأزمات الذي يحكم السياسة الأميركية تجاه الملفات الهامشية في سلم أولوياتها الجيوستراتيجية، فالسودان رغم مأساته الإنسانية غير المسبوقة وأثار الحرب الكارثية، يظل بالنسبة لواشنطن ملفاً من الدرجة الثانية أو الثالثة، تدار أزمته وفق توازنات معينة لا السعي بشكل جاد لحلها، ويتم التعامل معها بوصفها تقاطعاً لمصالح إقليمية ودولية أكبر مثل أمن البحر الأحمر وتوازنات القرن الأفريقي والنفوذ الخليجي المتصارع والعلاقة مع مصر والسعودية والإمارات.

الخطة تسلسل بلا إلزام:

المتأمل في البنود الخمسة يلحظ أنها صياغة فنية تقنية أكثر منها مشروعاً سياسياً متكاملًا. إنها خطة «تسلسلية» لا «إلزامية» تفترض توفر إرادة الأطراف المتحاربة، لكنها لا تضع آليات واضحة تجبرهم على الانتقال من بند إلى آخر، وهذا هو مكنم الهشاشة الجوهرية. فالخطة تصف الغاية المنشودة أكثر مما تحدد الطريق الملزم إليها، حين يعلن بولس أن واشنطن «تتطلع لقبول الأطراف المعنية بها دون شروط مسبقة»، فإن هذه العبارة ذاتها تكشف الحقيقة المرة، وهي أن الخطة عرض لا قرار، ورجاء لا إملاء.

هل واشنطن جادة؟

سؤال يحتاج تفكيراً لا جواباً مباشراً. الجدية الأميركية ليست مسألة نوايا صرفة، ولكنها دالة على حساب المصالح، صحيح أن هناك

مؤشرات على تحرك فعلي وعقوبات جديدة ودعوات لوقف استخدام السلاح الكيميائي وتواصل مستمر مع طرفي الحرب وضغط علني عبر الإعلام، لكن هذه المؤشرات تصطدم بحقيقة أخرى فاضحة: فشل اجتماع الخماسية نفسه، الذي كان من المفترض أن يشكل الغطاء الإقليمي للخطة، بسبب خلافات غير معلنة بين الإمارات ومصر حول إدارة المرحلة الانتقالية. حين يعجز الوسيط الأميركي عن التوفيق بين حلفائه الإقليميين قبل أن يواجه طرفي الحرب أنفسهم، فإن ذلك يكشف أن أدوات الضغط الأميركية، رغم وجودها، مشروطة بإرادة سياسية لم تبلغ بعد درجة الحسم.

فالجدية هنا جدية «إدارية» لا «حاسمة». ربما واشنطن تريد ضبط إيقاع الأزمة بما يمنع انفجارها الكامل أو تمدها الإقليمي، لا بالضرورة إنهاءها بحل عادل وشامل، وهذا فارق جوهري بين «إدارة الصراع» و«حله». الأول يبقى على الفاعلين متوازنين في حالة توتر محسوب، والثاني يستدعي تفكيك بنية القوة القائمة على العنف ذاته.

أدوات الضغط.. موجودة لكنها غير فعالة:

نعم، تملك أميركا أدوات العقوبات المالية، والنفوذ على الحلفاء الممولين لطرفي النزاع، والموقف في مجلس الأمن، وورقة الاعتراف الدولي بأي حكومة مستقبلية، لكن هذه الأدوات تصطدم بواقعين معقدين: الأول هو أن الدعم الخارجي لطرفي الحرب لا يأتي من فراغ، إنما من شبكة مصالح إقليمية متعددة القطبية (خليجية ومصرية وأفريقية) لا تخضع جميعها لإرادة الأميركية المطلقة في زمن ترامب، الذي يفضل الصفقات الانتقائية على الالتزامات الاستراتيجية الشاملة، والثاني هو أن الجيش السوداني نفسه، كما عبّر البرهان صراحة، يرفض أي تفاوض مباشر مع قوات الدعم السريع، معتبراً القنوات الأميركية وسيطاً لا شريكاً في تفاوض مباشر. هذا الرفض يفرغ بند التفاوض للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار من مضمونه العملي، ويجعله حبراً على ورق ما لم تتغير معادلة توازن القوة والضعف.

اللعبة الأعمق.. تبادل الأدوار لا حل الأزمة:

هنا يكمن جوهر السؤال: هل هذه الخطة أداة حل أم أداة تأجيل مُدار؟ التاريخ القريب يميل



الجغرافي والسياسي وتحويل السودان إلى فضاء دائم للحروب بالوكالة، وقد حذرت المجموعة الخماسية نفسها من خطر التفكك وتفاقم الكارثة الإنسانية، لكن العقبة الأساسية هي أن كل طرف لا يزال يعتقد أن الزمن قد يعمل لمصلحته، وهنا يصبح التفاوض بالنسبة إليه امتداداً للحرب، ولكن بأدوات أخرى، وهي كسب الشرعية وتثبيت المكاسب الميدانية وشراء الوقت وتحسين الموقع التفاوضي وانتظار تغير موازين القوى.

بين الأمل المشروط واليقظة النقدية:

الفرصة الحقيقية لنجاح هذه الخطة، إن وجدت، لا تكمن في نصها، بل في لحظة نزوج الإنهاك الداخلي لدى طرفي الحرب حين يصبح الاستمرار أعلى كلفة من التسوية، لكن هذه اللحظة لم تحن بعد ما دام كل طرف يعول على حسم عسكري أو على تعب الطرف الآخر. بينما تستمر البنادق في صناعة الوقائع، فإنه لن يكون سلاماً مؤجلاً فحسب، بل قد يصبح شكلاً أكثر أناقة من إدارة الحرب إلى أن تتغير موازين القوى، والسودانيون في نهاية المطاف ليسوا مجرد موضوع لخطة تصاغ في واشنطن، وإنما هم الفاعل الغائب الحاضر الذي بدونه تبقى كل الخطط الخارجية إدارة لأزمته لا فكاكاً منها. إذن المطلوب هو تحريك القوى الراضية للحرب بفعالية أكبر لخلق أكبر جبهة شعبية وازنة لصناعة دولة سودانية تعبر من الحرب إلى الديمقراطية بدلاً عن سودان آخر يدخل في حرب طويلة على شكل دول ومناطق نفوذ وسيطرة.

إلى الإجابة الثانية، فمنذ اندلاع الحرب تعاقبت المبادرات من منبر جدة مروراً بالرباعية ومبادرات إقليمية متفرقة، كلها تشترك في سمة واحدة: إعادة إنتاج ذات الصيغة بصياغات لغوية متجددة، دون أن تمس البنية العميقة للصراع، أي من يملك شرعية احتكار العنف في السودان ومن يمول هذا العنف من الخارج. فحين تتغير المفردات («خماسية» بدل «رباعية»)، وتبقى المضامين ثابتة، فإننا أمام ما يمكن تسميته بـ«إعادة تدوير الأزمة»، وهي آلية تحافظ على استمرار الحرب بمستوى محكوم من التوتر ريثما تنضج التوازنات الدولية والإقليمية المرتبطة بالسودان: موقع سد النهضة، والموانئ على البحر الأحمر، والذهب، والصراع الخليجي المصري غير المعلن على شكل السودان القادم.

أين تكمن فرص النجاح؟

هناك، رغم كل التشاؤم، فرصة حقيقية، لكنها ليست كبيرة ولا تلقائية، ويمكن تقديرها بأنها ترتفع إذا انتقلت واشنطن من دور «الوسيط» إلى دور صانع الحوافز والضغط الفعال، فواشنطن عليها أن تنتقل من محاولة إقناع المتحاربين بالسلام إلى إعادة تشكيل البيئة التي تجعل الحرب نفسها خياراً غير قابل للاستمرار. فالطرفان لم يعودا في وضع يسمح لهما بتجاهل الضغوط إلى ما لا نهاية، فالحرب استنزفت الدولة والمجتمع والاقتصاد وخلقت واقعاً إقليمياً بالغ الخطورة، كما أن استمرار الحرب بات يهدد بتثبيت الانقسام

الدلنج.. قطاع صحي على شفا الانهيار

ملخص

تواجه مدينة الدلنج بولاية جنوب كردفان أزمة صحية متفاقمة، مع خروج معظم المرافق الصحية عن الخدمة، بينما تعمل المرافق المتبقية بإمكانات محدودة وسط نقص حاد في الأدوية والمستلزمات والكوادر الطبية. ويزيد موسم الخريف المخاوف من تفشي الملاريا وحمى الضنك والإسهالات المائية، إلى جانب ارتفاع حالات سوء التغذية بين الأطفال.

في محاولة لسد جزء من الفجوة، دشنت شبكة الإعلاميين الشباب مشروعاً لدعم مستشفى الدلنج المرجعي، شمل توفير 14 سريراً و14 مرتبة طبية و24 ملاءة و10 مقاعد للانتظار، بدعم من المجلس النرويجي للاجئين. ورغم وصول بعض الأدوية عبر المنظمات الإنسانية وقوافل المساعدات، فإن المستشفى لا يزال يعاني نقصاً كبيراً في الكوادر والأجهزة والمعدات.

يقول المتحدث باسم شبكة الأطباء لـ«أفق جديد» إن ما بين 70 و80% من مراكز الرعاية الصحية الأولية أصبحت خارج الخدمة، عازياً ذلك إلى استهداف المرافق الصحية والنقص الحاد في الكوادر. كما أدى استهداف المنشآت الطبية إلى مقتل ثلاثة من العاملين، فيما لا تزال صعوبات دخول الأدوية والمستلزمات الطبية تزيد من هشاشة القطاع الصحي.

لا تقتصر الأزمة على نقص الدواء أو توقف المرافق، بل تمتد إلى منظومة صحية كاملة تعاني من تضرر البنية التحتية وانقطاع الإمدادات والمخاطر الأمنية. ومع استمرار الحرب واقترب موسم الخريف، تبدو الحاجة ملحة إلى تدخل عاجل لتوفير الأدوية والمعدات ودعم العاملين وتأمين المرافق الصحية، قبل أن يتحول التدهور الحالي إلى كارثة تهدد حياة آلاف السكان.

«ما بين 70 و80 في المئة من المراكز الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية أصبحت خارج الخدمة تماماً».

نمارق الجاك

الاحتياجات الإنسانية والصحية، وجعلت السكان أكثر اعتماداً على مرافق صحية مستقرة وأمنة وقادرة على تقديم الخدمات الأساسية.

ويقول متحدث باسم شبكة الأطباء، فضل حجب اسمه، في تصريح لـ «أفق جديد» أدلى به أيضاً إلى قناة الجزيرة، إن ما بين 70 و80 في المئة من المراكز الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية أصبحت خارج الخدمة تماماً، عازياً ذلك إلى استهداف المراكز الصحية من قبل قوات الدعم السريع، إلى جانب النقص الحاد في الكوادر الطبية والصحية.

ويضيف أن الوضع يثير مخاوف متزايدة من تفاقم الأوبئة مع موسم الخريف، خصوصاً حمى الضنك والملاريا والإسهالات المائية، بالتزامن مع ارتفاع حالات سوء التغذية وسط الأطفال، وهو ما يزيد الضغط على ما تبقى من مرافق صحية عاملة في المدينة.

وتأتي هذه التطورات في وقت تعاني فيه الدلنج أصلاً من تراجع كبير في الخدمات الصحية الأساسية، نتيجة تأثير الحرب على البنية التحتية الصحية، وتعطل سلاسل الإمداد، وصعوبة وصول الأدوية والمستلزمات الطبية، فضلاً عن مغادرة أو فقدان عدد من الكوادر الطبية والصحية.

وفي ظل هذه الأوضاع، دشنت شبكة الإعلاميين الشباب في الثامن من أغسطس الجاري بمدينة الدلنج مشروعاً لتوفير الأثاث والمستلزمات الطبية لمستشفى الدلنج المرجعي، في إطار تدخلات إنسانية تستهدف دعم القطاع الصحي وتحسين بيئة تقديم الخدمات الطبية داخل المستشفى.

وشمل المشروع توفير 14 سريراً طبياً، و14 مرتبة طبية مبطنة عالية الجودة، و24 قطعة ملاء، إلى جانب عشرة مقاعد للانتظار، بسعة ثلاثة أشخاص للمقعد الواحد. ويهدف التدخل إلى تلبية جانب من الاحتياجات الأساسية للمستشفى، وتحسين بيئة المرضى والعاملين، في ظل النقص الكبير الذي تعاني منه المؤسسات الصحية في المدينة. وجاء المشروع بدعم من المجلس النرويجي

تمر مدينة الدلنج بولاية جنوب كردفان بظرف صحي وإنساني بالغ التعقيد، مع خروج معظم المرافق الصحية عن الخدمة، وتراجع قدرة المرافق المتبقية على تقديم الرعاية الطبية، في وقت تتزايد فيه الاحتياجات الصحية للسكان وسط أوضاع أمنية وإنسانية استثنائية.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن عدداً كبيراً من المرافق الصحية في المدينة أصبح خارج الخدمة بصورة كاملة، بينما تواصل بعض المرافق المتبقية العمل بإمكانات محدودة لا تتناسب مع حجم الاحتياجات السكانية المتزايدة. ويأتي ذلك في ظل نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية، ومحدودية أعداد الكوادر الطبية والصحية، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على خدمات الرعاية الصحية الأولية، وعلى نحو أكثر خطورة على خدمات الأمومة والطفولة والتغذية ومكافحة الأمراض والأوبئة المرتبطة بموسم الخريف.

وتزداد المخاوف مع دخول موسم الخريف، الذي عادة ما يصاحبه ارتفاع في معدلات الإصابة بالملاريا وحمى الضنك والإسهالات المائية وغيرها من الأمراض، في وقت تفتقر فيه المدينة إلى منظومة صحية قادرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات السكان، سواء على مستوى الوقاية أو التشخيص أو العلاج. وبحسب بيان نشرته منصة الدلنج 24 الإخبارية، فإن استمرار تدهور الوضع الصحي يمثل تهديداً مباشراً لصحة المواطنين والمقيمين في المدينة، ولا سيما المرضى الذين يحتاجون إلى تدخلات عاجلة أو إلى علاج منتظم ومستمر. ويحذر البيان من أن توقف المرافق الصحية أو ضعف قدرتها التشغيلية قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات المضاعفات والوفيات التي كان بالإمكان تفاديها، فضلاً عن زيادة احتمالات انتشار الأمراض في ظل تراجع خدمات الوقاية والتشخيص والعلاج. ولا تنفصل الأزمة الصحية في الدلنج عن الظروف الاستثنائية التي عاشتها المنطقة خلال السنوات الماضية، والتي عمقت من

«الوضع الصحي يثير مخاوف متزايدة من تفاقم الأوبئة مع موسم الخريف، خصوصاً حمى الضنك والملاريا والإسهالات المائية».

«استهداف المراكز الصحية أدى إلى مقتل ثلاثة من الكوادر الطبية أثناء أدائهم لعملهم».



الذي أصاب القطاع بأنه «مريع». ويشير إلى أن استهداف المراكز الصحية أدى إلى مقتل ثلاثة من الكوادر الطبية أثناء أدائهم لعملهم، وهو ما أسهم في اتساع الفجوة في الكوادر الطبية داخل المدينة، إلى جانب تأثير الحصار على دخول الأدوية والمستلزمات الطبية.

ويضيف أن الأدوية بدأت في الفترة الأخيرة تصل إلى المدينة عبر المنظمات الإنسانية وقوافل المساعدات، إلا أن ذلك لم يضع حداً للأزمة، مؤكداً أن التدهور في القطاع الصحي

للاجئين (NRC)، باعتباره أحد التدخلات الإنسانية الرامية إلى مساندة المؤسسات الصحية في المناطق المتأثرة بالحرب، حيث تواجه المرافق الطبية تحديات متزايدة تتعلق بالبنية التحتية والمستلزمات والكوادر والقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتنامية.

ويقول عضو في شبكة الإعلاميين الشباب بمدينة الدلنج، فضل حجب اسمه لدواع أمنية، لـ«أفق جديد»، إن استهداف المسيررات للمرافق الصحية خلال الفترة الماضية أدى إلى اتساع الفجوة الصحية في المدينة، ووصف التدهور

«الأدوية بدأت في الفترة الأخيرة تصل إلى المدينة عبر المنظمات الإنسانية وقوافل المساعدات، إلا أن ذلك لم يضع حداً للأزمة».

«مستشفى الدلنج المرجعي يعاني نقصاً حاداً في الكوادر الطبية».

الأمراض، خصوصاً خلال موسم الخريف، بينما قد يؤدي ضعف خدمات التغذية إلى تفاقم حالات سوء التغذية بين الأطفال، ويزيد من هشاشة الفئات الأكثر عرضة للخطر. وتكشف الأزمة الصحية في الدلنج عن جانب آخر من تداعيات الحرب لا يظهر دائماً في أرقام المعارك والضحايا، لكنه يمس الحياة اليومية للسكان بصورة مباشرة؛ فتعطل المستشفى أو غياب الطبيب أو نقص الدواء قد يحول حالة مرضية قابلة للعلاج إلى مأساة، ويجعل الوصول إلى الرعاية الصحية نفسه تحدياً يهدد حياة المرضى.

وفي ظل هذه الظروف، تبدو الحاجة ملحة إلى تدخل إنساني عاجل لدعم المرافق الصحية العاملة في الدلنج، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية والأجهزة الضرورية، إلى جانب دعم الكوادر الطبية والصحية وتأمين بيئة آمنة تمكنهم من مواصلة أداء عملهم. كما تتطلب الأزمة ضمان وصول المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية بصورة منتظمة، وعدم استخدام المرافق الصحية أو العاملين فيها كأهداف في سياق العمليات العسكرية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات الأساسية للسكان.

إن ما تواجهه الدلنج لم يعد مجرد نقص عابر في الخدمات الطبية، وإنما أزمة صحية وإنسانية تهدد حياة السكان بصورة مباشرة، في ظل تعطل معظم المرافق الطبية، وشح الأدوية والمعدات، ونقص الكوادر، وتعاقد مخاطر الأمراض والأوبئة.

ويحتاج إنقاذ القطاع الصحي في المدينة إلى تحرك فوري ومشارك من الحكومة والمنظمات الإنسانية والإغاثية والجهات الدولية، قبل أن يتحول التدهور الحالي إلى كارثة يصعب احتواؤها.

فإنقاذ القطاع الصحي في الدلنج ليس ترفاً ولا ملفاً يمكن تأجيله إلى ما بعد الحرب، بل ضرورة إنسانية عاجلة، تتصل مباشرة بحقوق السكان في الحياة والعلاج، وبقدرة المدينة على الصمود أمام واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية قسوة في تاريخ المنطقة.

لا يزال مستمراً. ويقول إن مستشفى الدلنج المرجعي يعاني نقصاً حاداً في الكوادر الطبية، في ظل ما وصفه بعدم الاهتمام الكافي من وزارة الصحة بالموظفين والأطباء العاملين داخل المدينة. ويشير إلى أن بعض العاملين في القطاع الصحي يتقاضون رواتب لا تتجاوز 25 ألف جنيه، بينما تصل رواتب الأطباء الاختصاصيين إلى نحو 75 ألف جنيه، وهي مبالغ، بحسب قوله، لا تتناسب مع الظروف المعيشية الصعبة وحجم المخاطر التي يواجهها العاملون في القطاع الصحي. ولا تقتصر الأزمة على نقص الكوادر، إذ تواجه المستشفيات والمراكز الصحية أيضاً شحاً في الأجهزة والمعدات الطبية، الأمر الذي يحد من قدرتها على التعامل مع الحالات المرضية المختلفة، ويجبر السكان في بعض الأحيان على البحث عن العلاج خارج مناطقهم. ويشير عضو شبكة الإعلاميين الشباب إلى أن الوضع في مدينة كادوقلي، عاصمة الولاية، أكثر صعوبة من الدلنج، إلى درجة أن بعض المرضى يضطرون إلى الانتقال من كادوقلي إلى الدلنج للحصول على العلاج، رغم الصعوبات الأمنية واللوجستية التي ترافق حركة المرضى بين المدينتين.

ويعكس هذا الواقع حجم الاختلال الذي أصاب المنظومة الصحية في جنوب كردفان، حيث لم تعد المشكلة مرتبطة بمرفق صحي واحد أو نقص مؤقت في دواء بعينه، وإنما باتت أزمة متكاملة تشمل البنية التحتية والكوادر والأدوية والمعدات وسلاسل الإمداد، فضلاً عن المخاطر الأمنية التي تحيط بالعاملين والمنشآت الصحية.

وتزداد خطورة الوضع في الدلنج مع استمرار الحرب، إذ إن أي تراجع إضافي في الخدمات الصحية قد يترك آلاف السكان دون رعاية طبية أساسية، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى خدمات الطوارئ والأمومة والطفولة والتغذية ومكافحة الأمراض.

كما أن ضعف خدمات الرصد الوبائي والوقاية والتشخيص يرفع احتمالات تفشي

«الأزمة لم تعد مرتبطة بمرفق صحي واحد أو نقص مؤقت في دواء بعينه، وإنما باتت أزمة متكاملة تشمل البنية التحتية والكوادر والأدوية والمعدات وسلاسل الإمداد».



الهروب من الخوف إلى الخوف

جميلة عثمان.. امرأة أكلت ثيابها

ملخص

كانت جميلة عثمان آدم تعيش حياة بسيطة ومستقرة في عد بابكر بشرق النيل، قبل أن تصل الحرب إلى منزلها وتدفعها للنزوح مع زوجها وطفلها. تنقلت الأسرة من الجزيرة إلى الخرطوم ثم النيل الأبيض والرنك، قبل أن تعبر بالقارب إلى أدوك وسط مخاطر كبيرة، بحثاً عن مكان أكثر أمناً.

انتقلت الأسرة لاحقاً جواً إلى جوبا، ومنها إلى معسكر في أوغندا، لكنها وجدت نفسها أمام معاناة جديدة. الأمطار كانت تغمر المأوى المصنوع من المشمع، ومع تراجع المساعدات لجأت جميلة إلى زراعة البامية والذرة وطحنها لتوفير الطعام، بينما لم يعد لديها سوى ثوب واحد تغسله وترتديه مجدداً.

في الرنك، تحولت الحياة إلى صراع يومي مع الجوع والعطش، حتى اضطرت الأسرة إلى بيع ملابسها قطعة بعد أخرى مقابل الطعام. كما عملت جميلة في مطعم رغم مرضها، من الصباح حتى المساء، لتوفير وجبة لها ولزوجها وطفلها، حتى لم يتبق لهم سوى البطاطين.

من بيت آمن ووجبة وفرش، اختزلت الحرب حياة جميلة في النزوح والجوع والخوف. ومع ذلك، لا تزال تحلم بالعودة إلى السودان وتوقف الحرب، واستعادة أبسط تفاصيل حياتها القديمة: سقف يحميها، وطعام يكفي أسرتها، و«بال مرتاح».

«لما الحرب اندلعت في السودان أنا كنت آمنة ومستقرة في بيتي وسط أسرتي في عد بابكر. ما كنت متخيلة إني يوم من الأيام حاطع من بيتي وأمشي كل المشوار ده.»

كمبالا / أفق جديد

خرجوا منها. فقرروا الرحيل مرة أخرى.. هذه المرة جنوباً من الخرطوم إلى النيل الأبيض، ومن النيل الأبيض إلى الرنك. تقول: كانت تظن أنها تبتعد عن الحرب «قررنا نطلع من الخرطوم. مشينا النيل الأبيض، ومن النيل الأبيض طلعا الرنك»

لكنها كانت في الحقيقة تدخل، إلى حرب أخرى، وخطوة بعد أخرى، إلى امتحان آخر للبقاء في الرنك لم يكن هناك بيت. ولا عمل ولا مال مسجد، وبعض الماء، والكثير من الانتظار..

تقول: لما وصلنا الرنك الحياة ضاقت علينا شديد. كل يوم كان أصعب من اليوم القبلو. كنا بنفتش الموية عشان نشرب ونفتش الأكل عشان نعيش هنا، لم يعد الطعام شيئاً يوضع على المائدة أصبح معركة.

وكان عليهم أن يخوضوا معركة أخرى كي يصلوا إلى الضفة الأخرى من النيل. استقلوا القارب، «البوت»، باتجاه أدوك، الواقعة بين الرنك وملكال في ولاية أعالي النيل..

لم يكن القارب يحملهم فقط. كان يحمل خوفهم أيضاً. «عبرنا بالبوت وكانت مغامرة ومخاطرة بحياتنا». وفي منتصف الرحلة سقط أشخاص في الماء. كان النيل يأخذهم، والقارب يمضي. «في ناس وقعوا في الموية والبوت كان ماشي» لا تعرف جميلة ماذا حدث لهم بعد ذلك. لكن بعض المأسي لا تحتاج إلى نهاية كي تبقى في الذاكرة.

تقول: «الحسرة والألم كانوا جوانا. ما كنا عارفين الرحلة دي حتنتهي كيف».. بعد الرحلة جاء الجوع. ليس الجوع الذي يعرفه الإنسان حين يتأخر الغداء. بل ذلك الجوع الذي يجعل اليوم كله سؤالاً واحداً: هل سنجد ما نأكله؟

مر يوم. ثم آخر. «يومين ما أكلنا». كان الماء موجوداً، لكنه لم يكن كما ينبغي للماء أن يكون حتى طعمه كان غريباً. لكن الإنسان حين يصل إلى حافة الجوع وسدرة منتهى العطش لا يعود شديد التدقيق في الأشياء.

كان عمر، زوج جميلة، ينظر حوله بحثاً عن شيء يمكن أن يتحول إلى طعام. «شربناها جبر

جميلة عثمان آدم تملك، قبل الحرب، ما يظنه الناس أشياء عادية لا تستحق أن تُروى: بيتاً له سقف، وثوباً آخر حين يُغسل الثوب الأول، ووجبة تأتي في موعدها، وفراشاً تنام عليه دون أن تفكر في المطر، وزوجاً وطفلاً صغيراً تحيط بهم كما تحيط الأم ببيتها بالخوف الجميل.

كانت تعيش في عد بابكر، بمحلية شرق النيل، حياة متواضعة لكنها مستقرة. لم تكن غنية، ولم تكن تحلم بالكثير. كان يكفيها أن يكون بيتها آمناً، وأن ينام طفلها وضاح، الذي لم يتجاوز الثانية عشرة، شبعاناً، وأن تستيقظ صباحاً وهي تعرف كيف سيمضي يومها.

ثم جاءت الحرب. لم تأت الحرب إلى جميلة في صورة خبر بعيد، ولا في صورة أرقام تتناقلها الشاشات. جاءت إلى عتبة بيتها، ثم دخلت..

تقول: لما الحرب اندلعت في السودان أنا كنت آمنة ومستقرة في بيتي وسط أسرتي في عد بابكر. ما كنت متخيلة إني يوم من الأيام حاطع من بيتي وأمشي كل المشوار ده».

لم تكن تعرف أن الجملة الأخيرة ستصبح اختصاراً لحياة كاملة. حين دخلت الحرب البيت. في البداية كانت أصوات الدانات بعيدة. ثم اقتربت ثم لم تعد هناك مسافة بين الحرب والبيت.

صارت الأسلحة والدانات جزءاً من يوم الناس، وصار الطعام والماء أصعب، وتحول الخوف من شعور عابر إلى شيء يقيم في البيت مع أصحابه.

تقول جميلة: «الدانات والأسلحة بقت وسطنا عديل. والأكل والشرب بقوا صعبين. خفت على أسرتي وطفلي وقلت لأزم نطلع خرجت من عد بابكر وفي يدها ما استطاعت حمله، وفي قلبها شيء لم تكن تعرف اسمه آنذاك: الحنين إلى مكان لم تكن تعرف أنها ستشتاق إليه بهذه القسوة. ذهبت الأسرة إلى الجزيرة، حيث يوجد أهلها. كانت تظن أن المسافة ربما تكون كافية للنجاة.

لكن الحرب كانت أسرع من قدرتهم على الهرب. عادوا إلى الخرطوم. وهناك اكتشفوا أن المكان الذي عادوا إليه لم يعد هو الخرطوم التي

«الدانات والأسلحة بقت وسطنا عديل. والأكل والشرب بقوا صعبين. خفت على أسرتي وطفلي.»

«لما وصلنا الرنك الحياة ضاقت علينا شديد. كل يوم كان أصعب من اليوم القبلو.»



جملة قصيرة، لكنها تختصر مسافة طويلة من الانكسار.
كانت جميلة تعود متعبة، وربما كانت تتمنى أن تنام.
لكن الجوع لا ينام.
كان عليها أن تستيقظ في اليوم التالي لتعمل من جديد.
ثم انتهت الأشياء.
لم تعد هناك ملابس للبيع.
لم يبق سوى البطاطين.
«ما فضل لنا شيء غير البطاطين».
لكن البطاطين لم تكن ثروة يمكن تحويلها إلى طعام.
كانت آخر ما يقي الأسرة برد الليل.
«كنا محتاجينها عشان نتغطى بيها من البرد».
احتفظوا بها.
وللمرة الأولى ربما، أصبح الفقر شيئاً يمكن عده: ثوب واحد، بطانية، وطفل يجب حمايته.
ثم حدث شيء لم تكن جميلة تتوقعه.
فاعل خير تكفل بنقل مجموعة من الفارين

عشان نقدر نعيش».
لم يكن لديهم مال. لكن كانت معهم الملابس التي حملوها من البيت. وهكذا بدأوا يأكلون ما كان يمكن ارتداؤه.
باع عمر جزءاً من الملابس قطعة مقابل وجبة. ثم قطعة أخرى مقابل يوم آخر.
حتى لم يعد في الحقايب إلا الفراغ. عندما نفدت الملابس، لم يبق شيء يمكن بيعه «ملابسنا كلها انتهت».
«بقينا كل يوم نبيع عشان ناكل».
فباعت جميلة شيئاً آخر: وقتها، وصحتها، وقوتها. وجدت عملاً في مطعم. تخرج في الصباح، وتعود في المساء.
لكنها لم تكن تعمل من أجل راتب، ولا من أجل مستقبل، ولا من أجل أن تدخر شيئاً.
كانت تعمل كي تأكل هي وزوجها وطفلها في ذلك اليوم.
«اشتغلت من الصباح للمساء عشان تمن وجبة لي أنا وزوجي وولدي».
«كنت مريضة لكن لازم أشتغل». فالمرض في حياة الجائع ليس سبباً للتوقف.

«عبرنا بالبوت وكانت مغامرة ومخاطرة بحياتنا.»

«ملا بسنا كلها انتهت، بقينا كل يوم نبيع عشان ناكل.»

«اشتغلت من الصباح للمساء عشان تمن وجبة لي أنا وزوجي وولدي.»



والمطر لا ينتظر اكتمال إجراءات النازحين.
«قعدنا في الاستقبال فترة والمطر يصب فينا».
ثم نقلوا إلى إحدى مناطق المعسكر، وأعطيت
لهم مشمعات وحطب وبعض مواد البناء
التقليدية.

وهكذا بدأت حياة أخرى.
السقف الذي لا يحمي
كان المشمع بيتهم.
لكن المشمع لا يصنع بيتاً.
كان المطر يجد طريقه من كل جانب.
«المطر كان يصب فينا لحدي الصباح».
زوجها وطفلها يمسكان المشمع من أطرافه،
كأنهما يحاولان أن يصنعا بأيديهما سقفاً من
لا شيء.

«ولدي وراجاي ماسكين المشمع من الأطراف».
في تلك اللحظة، ربما كانت جميلة تتذكر بيت
عد بآبكر.
ذلك البيت الذي كانت تراه عادياً.
البيت الذي لم تكن تعرف قيمته إلا بعدما
أصبح سقفاً مستحيلاً.
كانت تظن أن يوغندا ستكون نهاية المتاعب.

جواً إلى جوبا.
«لقينا فاعل خير تبرع لنا بالطائرة لجوبا
نحن مجموعة».
كانت الطائرة، بالنسبة لجميلة، أكثر من
وسيلة نقل.
كانت نافذة صغيرة فتحت فجأة في جدار
طويل من اليأس.
لكنها لم تكن نهاية الرحلة.
يوغندا.. نجاة أخرى مؤجلة
في جوبا قبل لهم إن يوغندا قد تكون أرحم
هناك معسكر كبير يمكن أن يأويهم.
«قال لي تمشي يوغندا أرحم ليكم من جوبا،
في معسكر كبير هناك».
لم تفكر جميلة طويلاً.
حين يكون الإنسان هارباً من الجوع والحرب،
تصبح كلمة «أرحم» كافية لاتخاذ القرار.
«ما اترددنا. طوالي مشينا نمولي إلى معسكر
نيومانزي». ومنه إلى كريانديتقو.

المعسكر لم يكن بيتاً.
كان عليهم أولاً أن يقيموا في الاستقبال.

«كنت مريضة لكن لازم أشتغل.»

«ما فضل لنا شيء غير البطاطين.»

«المطر كان يصب فينا لحدي الصباح، ولدي وراجاي ماسكين المشمع من الأطراف.»



مجرد قماش، بل آخر ما تبقى من مظهر الحياة الطبيعية.
حين تصبح الأرض مائدة
وحين لم تعد المساعدات تكفي، بحثت جميلة
عن طريق آخر.
وجدته في الأرض.
زرعت البامية والذرة.
«أزرع البامية والعيش الريف».
الذرة لا تبقى ذرة في بيت جميلة.
تطحنها حتى تصبح دقيقاً.
«نطحنو عشان يبقى لدينا دقيق».
ثم تأكل الأسرة الدقيق مع البامية.
لا شيء فاخر في الوجبة.
لكنها وجبة صنعتها يداها، ولم تضطر إلى
بيع شيء في مقابلها.
ولهذا تقول:
«ناكل بالبامية ونقول الحمد لله».
الحمد لله، كأنها آخر ما تملكه حين تنفذ
الأشياء كلها.
حين تحاول جميلة أن تختصر ما فعلته الحرب
بها، لا تجد قاموساً يكفيها.

لكن النجاة نفسها كانت تحتاج إلى نجاة
أخرى.
«كنت مفتكرة يوغندا أفضل لكن الحال صعب
شديد».
ومع توقف دعم بعض المنظمات، ضاقت
الحياة أكثر.
وعاد السؤال الذي رافقها من الرنك إلى
المعسكر:
ماذا سنأكل؟
ثوب واحد لامرأة كاملة
تقول جميلة:
«غير الثوب ده ما عندي. أغسلو وألبسو
تاني».

امرأة كاملة تختصر حياتها في قطعة قماش
واحدة.
تغسله، ترتديه، ثم تغسله مرة أخرى.
ولأنها تعرف ثمن الثوب، فهي تعرف أيضاً
معنى أن يكون لديك ثوب آخر.
تعرف أن الثياب التي باعتها ذات يوم كانت
في حقيقتها وجبات، وأن ما ترتديه الآن ليس

«غير الثوب ده ما عندي. أغسلو وألبسو تاني.»

تقول:

«الحرب دي عملت فينا عمايل حداد في الحديد ما يعملها.»

والحرب لم تأخذ منها بيتاً فقط.

أخذت منها الطريق إلى البيت.

أخذت منها الأمان.

جعلت الطعام رحلة، والثوب رأس مال، والعمل

ضرورة حتى في المرض، والنهر اختباراً للموت،

والمشمع سقفاً، والبطاطين آخر ما لا يمكن بيعه.

ومع ذلك، لا تزال جميلة تريد العودة.

تقول:

«ربنا يوقفها عشان نرجع.»

ثم يأتي السؤال الذي ربما لا تستطيع الحرب

نفسها أن تجيب عنه:

«حق الرجوع نلقاه وين؟»

تريد جميلة أن تعود.

لكنها تعرف أن البيت ربما تغير، وأن الجدران

ربما سقطت، وأن المكان الذي خرجت منه قد لا

ينتظرها بالصورة التي تركته بها.

ومع ذلك، تظل العودة حلماً.

ليس لأنها تريد شيئاً عظيماً.

بل لأنها تشاق إلى الأشياء التي لم تكن تراها

عظيمة قبل الحرب.

تقول:

«أنا زمان كنت مرتاحة.»

وهذه الكلمة، في قصتها، تبدو الآن كأنها اسم

لزمان كامل.

زمان كان فيه للإنسان سقف.

وثوبان.

ووجبة.

وفرش.

وطفل ينام دون أن يعرف معنى النزوح.

أما الآن:

«هسه غير نرقد في الفرشة والحصير.»

ثم تقول:

«اشتقنا لنوم المراتب والراحة.»

المرتبة التي لم تكن حلماً.

السريّر الذي لم يكن أمنية.

النوم الذي كان يحدث ببساطة، كل ليلة، دون

أن تحتاج إلى أن تمسك مشمعاً حتى الصباح.

ما الذي تريده جميلة؟

ربما أكثر ما يوجع في قصة جميلة أنها لا

تطلب المستحيل.

لا تريد بيتاً فاحراً.

ولا مالاً كثيراً.

ولا حياة فوق ما كانت تعيشه.

تريد فقط أن تتوقف الحرب.

أن تعود إلى السودان.

أن تجد بيتاً يمكن أن يغلق بابه.

أن يكون لديها ثوب آخر.

أن تأكل دون أن تعمل حتى المساء وهي مريضة.

أن تنام على مرتبة.

أن يستيقظ طفلها وهو شبعان.

أشياء صغيرة إلى الحد الذي يجعل فقدانها

فادحاً.

فالحرب لا تنتزع من الناس الأشياء الكبيرة

فقط.

أحياناً تنتزع منهم الأشياء التي لم يكونوا

يتخيلون يوماً أنها يمكن أن تصبح حلماً.

ثوباً.

مرتبة.

وجبة.

سقفاً.

و«بالاً مرتاحاً».

واليوم، تقف جميلة في مكان بعيد عن بيتها،

بين أرض تحاول أن تستخرج منها قوت أسرتها،

ومشمع تحاول أن تجعله بيتاً، وبلد تركته

خلفها وهي لا تعرف ماذا بقي منه.

تنتظر نهاية الحرب.

وتنتظر الرجوع.

لكنها لا تعرف، إذا توقفت الحرب غداً، هل

ستجد البيت الذي خرجت منه؟

وهل ستعرف الطريق إليه؟

وهل سيعرفها البيت؟

أم أن الحرب، بعد كل ما أخذته، ستترك لها

شيئاً واحداً فقط:

ذكرى امرأة كانت ذات يوم تجلس في بيتها

في عد بابكر، وتقول دون أن تعرف أن الأيام

ستكذب عليها:

«أنا زمان كنت مرتاحة وبالي مرتاح.»

له «الحرب دي عملت فينا عمايل حداد في الحديد ما يعملها.»



المسرح الاهلي بأمبدة .. بلاغة الضحك

السر السيد

ملخص

يعدّ المسرح الأهلي بأمبدة من أبرز دور العرض المسرحي في الخرطوم مطلع تسعينيات القرن الماضي، ومن المبادرات الطليعية في المسرح السوداني. بدأت فكرته مع الفنان محمد شريف ومحمد إدريس الهادي، في وقت كان فيه المسرح القومي مهدداً بالتوقف، وبإمكانات محدودة بدأ تجهيز المسرح.

يذكر أن المسرح شهد إقبالا جماهيريا كبيرا، واستضاف أعمالاً لعدد من الفرق والمسرحيين، من بينها مسرحيات السر السيد مثل «الناس العملو قروش» و«الجن الكلكي» و«سجين رقم 13»، حتى أصبح وجهة لجمهور المسرح في العاصمة.

يوضح الكاتب أن المشروع واجه اعتراضات من بعض سكان الحي، وصلت إلى حملات توقيعات ومحاولات قذف العاملين بالحجارة، لكن إدارة المسرح تجاوزت الأزمة بالحوار والاستعانة ببعض المسؤولين، لينطلق النشاط ويصبح اسم أمبدة حاضراً في وسائل الإعلام.

يشير الكاتب إلى أنه مع تراجع الحركة المسرحية والجمهور، اتجه المسرح إلى العروض السينمائية، التي حققت نجاحاً دفع إدارته إلى التخلي تدريجياً عن النشاط المسرحي. وهكذا انتهت تجربة ثقافية وتنويرية أضاعت أمبدة لسنوات، قبل أن تنطفئ.



في تلك الأيام، وسعيًا لتأهيل المسرح الوليد، كتبت خطاباً للسيد وزير الثقافة والإعلام، عبد الله محمد أحمد، طالباً منه أن يسمح لنا بأخذ بعض كشافات الإضاءة القديمة غير المستعملة، المرمية في المسرح القومي، وأشياء أخرى يمكن صيانتها وإعادة تأهيلها. وقد أوضحت في الخطاب أن المسرح الجديد سيغطي أنشطة الحركة المسرحية، خاصة في ظل الظروف التي يعيشها المسرح القومي. إلا أن السيد الوزير أبدى تشدداً غريباً، ورفض رفضاً باتاً أن نأخذ حتى ولو مسماراً، مع جفاء في المقابلة وتبرم من الفكرة نفسها. فربما كان يظن أن الإنقاذ لا تضع المسرح والأنشطة الفنية ضمن أجندتها... ربما.

بعد ذلك حملت مطالبتي وتوجهت إلى السيد إبراهيم نايل إيدام، عضو مجلس قيادة الثورة بوزارة الشباب والرياضة، فاستقبلني بترحاب شديد، وأصدر أمره للوزارة بمنحنا ما نريد. وقد سمحوا لنا بالاستعانة بالقليل من الأشياء

يُعد المسرح الأهلي بأمبدة واحداً من أهم دور العرض المسرحي في ولاية الخرطوم في مطلع تسعينيات القرن الماضي، كما يُعتبر واحداً من المبادرات الطليعية في مسيرة المسرح السوداني. وقصته، كما يرويها الفنان محمد شريف، هي: ربطتني، ولا تزال، بالسيد محمد إدريس الهادي صلة زمالة، فقد درسنا سوياً بمدرسة ود نوباوي الوسطى. لذلك، لما جاءني يحمل فكرة حول ضرورة وجدوى تأسيس دار عرض للمسرح في مدينة أمبدة، في الأرض الواقعة شمال محطة ود البشير، تقاطع شارع العرضة مع شارع حمد النيل، وجدت نفسي متحمساً للفكرة، ربما أكثر منه، خاصة وأن كل النذر تشير إلى أن المسرح القومي قد يتوقف عاجلاً أم آجلاً. فقد سبق أن اتصل بي الضابط المسؤول عن أمن منطقة الإذاعة والتلفزيون، يطلب مني عدم تقديم أي عروض بالمسرح القومي، تجنباً لأي تجمع في هذه المنطقة، خاصة وأن انقلاب الثلاثين من يونيو كان في أيامه الأولى.

القديمة... بضع كشافات وسلك صَبَّان، ليس أكثر...

بذلنا جهداً مقدراً ونحن نعد العدة ليوم الافتتاح، وكان أن دعوت الزبير محمد صالح لافتتاح المسرح. فصلتني به صلة قديمة تمتد إلى أيام مدرسة وادي سيدنا وداخلية أبو قرجة، كما أشرت في ثنائيا هذه التدايعات. وقد حضر، مشكوراً، وشاهد عرضنا، مسرحية «الناس العملو قروش»، وتبرع لنا بمبلغ كبير، مائتي ألف جنيه، ساعدنا كثيراً، فأهلنا الصالة وخشبة المسرح إلى حد معقول.

كانت المعاناة الكبيرة بالنسبة لنا هي التصديق، وقد حصلنا عليه بشق الأنفس من بعض المتنفذين بأمبدة. ولكن ما إن بدأت انطلاقة المسرح حتى بدأ بعض سكان الحي في جمع توقيعات المواطنين ضد المسرح، بحجة أنه مفسدة، ورفعوها للمدير التنفيذي إبراهيم نجيب، الذي كان مثقفاً ومدرراً لأهمية المسرح، ولكن لا مفر له من الرضوخ لرغبة بعض سكان الحي، وعلى رأسهم اللجنة الشعبية!!!

ومتين؟... في عز سطوات اللجان الشعبية. ولم ينقذنا من هذا التطرف إلا السيد علقم، محافظ أم درمان...

وتكررت حرب العرائض، وتكرر ذهابي إلى أعيان الحي واحداً واحداً، وفي منازلهم، فاقتنع بعضهم، والبعض الآخر تظاهر بالاقتناع مجاملة. فكان لا بد مما ليس منه بد؛ فاتصلت بالأخ سليمان محمد سليمان، عضو مجلس قيادة الثورة، والذي كان قد أصبح وزيراً للثقافة والإعلام، وذهبت إليه. فبينني وبينه صلات حميمة وإعجاب متبادل. فلبى دعوتي، وجاء وحضر عرضاً من عروض «الناس العملو قروش»، بل وخاطب جمهور العرض، مبيناً أهمية المسرح ودوره في المجتمع...

بعدها خفت غلواء اللجنة الشعبية، لتبدأ حرب الحجارة. فقد كوّن بعض شباب الحي فرقة لقتلنا بالحجارة، مما سبب لنا الضيق والانزعاج الشديد. فكرت في هذه المصيبة، وتعاملت معها بالجدية المطلوبة، فاستطعت أن أتعرف على قائد الفرقة ورأس الفتنة، ووجدته عاطلاً عن العمل. فما كان مني إلا أن ألحقته بالعمل معنا في المسرح، فسكنت العاصفة وهذأت الأمور.

ليتردد بعد ذلك اسم مدينة أمبدة في الإذاعة والتلفزيون والصحف، مع كل إعلان لكل مسرحية تعرض في المسرح الأهلي بأمبدة. وصار الكل يتناقل أخبار هذا الصرح الحضاري

وهذا الإنجاز الاستثنائي، بين مكذب ومصدق. واندفعت الجماهير من أمبدة، ومن الخرطوم، ومن بحري، ومن أم درمان، بل ومن كل صوب في العاصمة المثلثة. فحزمت أمري ودعوت صديقي الأستاذ بدر الدين طه، الذي كان والياً للخرطوم، فلبى دعوتنا، وتحدث لجمهور العرض، ووعدنا بتحويل المسرح إلى مسرح مغلق.

واستمرت العروض، وبدأت المسرحيات تحقق دخلاً طيباً. وهنا تحركت اللجنة الشعبية مرة أخرى، مطالبة بنسبة من قيمة التذكرة، فوقفت ضد هذا المطلب «ألف أحمر»، وجادلتهم في هذا الأمر كثيراً.

وفي النهاية، وللحق أقول، إن أعضاء اللجنة الشعبية بالحارة التاسعة، حيث المسرح الأهلي، كانوا، رغم تعنتهم الظاهر ضد المسرح، في منتهى الرقي والطيبة والسلوك الحميد.

قدمنا العديد من المسرحيات، وبدأت بمسرحياتي: «الناس العملو قروش»، و«في انتظار البترول»، و«الجن الكلبي»، و«سجين رقم 13»، وذلك لأن المسرحيين قد تهيّبوا التجربة في البداية، ولما بان لهم نجاحها أقبلوا؛ فجاءت فرقة الأصدقاء المسرحية، ولأكثر من مرة، وجاءت جماعة السديم المسرحية؛ وجاء أحمد رضا دهيّب ومجموعته، وجاءت فرقة أضواء المسرح بمسرحية «أوسطى أحمد»، وجاء عماد الدين إبراهيم بمسرحية «عنبر المجنونات»، وعدت أنا بمسرحية «بيت الجماعة».

وهكذا، إلى أن انسابت الحركة المسرحية، وبدأ موسم الهجرة إلى المسرح الأهلي بأمبدة. فقد شهد هذا المسرح العديد من الأعمال، وما ذكرته لا يعدو أن يكون بعضاً منها.

لما بدأت الحركة المسرحية تفقد بريقها، وأصيببت بالتكلس، وبالتالي تراجع جمهورها، بل وفقدته، لم يسلم المسرح الأهلي بأمبدة من هذا المصير المحزن. وحينها فكر الأخ محمد إدريس في التراجع عن الفكرة، بل والتخلي عنها. فاتفقنا أن نجرب العروض السينمائية مؤقتاً، وبعائدها ننقذ ما يمكن إنقاذه.

ولكن عندما نجحت العروض السينمائية نجاحاً باهراً، انحاز الأخ محمد إدريس لفكرة العروض السينمائية تماماً، وبات راغباً عن المسرح، بل وزاهداً فيه، خاصة وأن فرقاً مسرحية كثيرة لم تفِ بالالتزاماتها معه. وهنا تم الانفصال.

هذه، باختصار، حكاية صرح ثقافي وحضاري وتنويري أضاء مدينة، ثم انطفأ.



ورحلت نفيسة المليك

أمير أحمد السيد

يتناول المقال سيرة الراحلة نفيسة المليك، إحدى رائدات التعليم والعمل النسوي في السودان، ويستعيد الكاتب حواراً أجراه معها قبل أكثر من عشرين عاماً ضمن مشروع لتوثيق تاريخ أمدردمان ورائدات الحركة النسوية.

ملخص

يشير الكاتب إلى أن المليك لم تكتفِ بالممارسة، بل وثقت تجربة المرأة السودانية عبر مؤلفات عدة، من بينها «ملاح عن الحركة النسائية في السودان» و«الحركة النسائية عبر نصف قرن»، لتترك سجلاً مهماً لتاريخ الحركة النسوية وتحولات المجتمع.

وُلدت نفيسة المليك عام 1932 في رفاة، وبدأت التعليم والعمل في سن مبكرة، ثم أصبحت معلمة وأدارت مدارس المليك بأمدردمان. كما شاركت في تأسيس اتحاد المعلمات والاتحاد النسائي، وتولت رئاستهما، وأسهمت في تأسيس وتمويل مجلة «صوت المرأة».

يختتم باستحضار جانب مؤلم من حياتها، وهو فقدان ابنها أكرم الذي أعدم عقب محاولة انقلابية، مؤكداً أن نفيسة المليك كانت تجربة استثنائية في تاريخ المرأة السودانية، وأن رحيلها يمثل فقداناً لقامة وطنية وتاريخية.

قبل أكثر من عشرين عاماً عملت في صحيفة الأزمنة، والتي كان مقرها بأمدرمان، شارع العرضة، وفي تلك الفترة كنت مهموماً بالتوثيق لتاريخ أمدرمان، حيث بداية نهضة وتطور الدولة السودانية الحديثة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية والاجتماعية، لذا توفر مقر إصدارها في أمدرمان ساعدي كثيراً في أن أتحرر بحماس شديد جداً.

كنت وقتها أحرر صفحة وثقت لرائدات العمل النسوي، فأدرت معهن حوارات احتوت على ذلك التاريخ العظيم، ومن ضمن أولئك النساء كانت السيدة نفيسة المليك، إحدى رائدات العمل النسوي والنضالي، لما لا وهي ابنة أحد رواد تعليم المرأة، السيد أبوبكر المليك، الرجل الذي آمن بفكرة الشيخ بابكر بدري ومشى في طريقه ليسهموا إسهاماً عظيماً في تعليم ورفع المرأة ودعمها لتصير واحدة من دعائم المجتمع السوداني ولتسهم في نهضة وتطور الوطن.

ذكرت لي الراحلة الأستاذة نفيسة المليك

أنها ولدت في العام 1932 بمدينة

رفاعة بوسط السودان، ودرست

فيها المرحلة الأولية، تلك المدينة

التي أطلقت عليها مدينة

النور، فهي من أخرجت لنا

أعظم الرجال والنساء في

مجالات التعليم، وهي

المدينة التي أسهمت

في تعليم المرأة.

تواصل المليك

حول رحلتها

مع التعليم

وذكرت

أنها

كانت

قد

بدأت ذلك في سن مبكرة جداً متأثرة بالجو العام وقتها وبرواد التعليم، وقد شجعها والدها لتصبح معلمة بمدارس محو الأمية وهي في سن الرابعة عشرة قبل أن تلتحق بكلية المعلمات وتصبح معلمة وتعمل في التدريس ثم تدير مدارس المليك بأمدرمان.

وتحدثت أيضاً عن نضال بنات جيلها وكيف كافحن من أجل قضايا المرأة في وقت كان من الصعب جداً كسر قيود المجتمع، إلا وأنهن اجتهدن في ذلك، فكافحن الأمية وتصدين للعادات الضارة وفتحت النقاش حول قضايا كانت تعد وقتها من المحظورات الاجتماعية، كما ذكرت أنها من المؤسسات لاتحاد المعلمات وتولت رئاسته في حقبة الخمسينيات، وأيضاً كانت من المؤسسات للاتحاد النسائي وتولت رئاسته لدورتين متتاليتين.

وذكرت أنها شاركت في تأسيس وتمويل مجلة صوت المرأة مع مجموعة من رائدات العمل النسوي.

الحوارات التي أجريت معها عبر الصحف

والفضائيات لم تتضمن كل تجربتها، لذا

حرصت على توثيق تجربتها، وتركت

للمكتبة السودانية عدداً من المؤلفات،

من بينها «ملاحم عن الحركة

النسائية في السودان» و«الحركة

النسائية عبر نصف قرن» و«شموع

أضاءت ثم انطفأت» و«أحزان

الخریف»، وهي كتب شكلت

سجلاً لتجارب أجيال من النساء

السودانيات وتحولات المجتمع.

لقد كانت تجربتها في أربعينيات

وخمسينيات القرن الماضي واحدة

من التجارب العظيمة التي أستحقت

التوثيق والتي حققت فيها الراحلة

كثيراً من النجاحات أضيفت

لتاريخ المرأة السودانية

العظيم.

كانت الراحلة تعتز كثيراً

بوالدها الذي كان داعمها

بصورة كبيرة، وفقدت

ابنها أكرم الذي تم إعدامه

في محاولة اللواء الكدرو

الانقلابية، فأصابها حزن

كبير جداً لا أعتقد أنها قد

خرجت منه حتى تاريخ

وفاتها. لها الرحمة والمغفرة

وجنات النعيم.





لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ.

يوسف الغوث

تناول الكاتب الآية الكريمة من سورة الحجر «لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ» قراءة فلسفية وصوفية، ويرى أن القسم بالعمر النبوي ليس مجرد قسم بالزمن، بل تعبير عن تكريم استثنائي للنبي محمد ﷺ، وتحويل عمره من مفهوم زمني إلى معنى وجودي وروحي.

ملخص

أما «السكرة والعمه» فيفسرهما الكاتب باعتبارهما حالة من الغفلة والتهيه والضلال، ويرى أن ميلاد النبي ﷺ جاء بوصفه صحوة روحية أخرجت البشرية من ظلمات الجهل إلى نور الهداية والوعي.

ويربط الكاتب هذا القسم بمفهوم «الحقيقة المحمدية» في التصوف، معتبراً أن ميلاد النبي ﷺ يمثل تجلياً للنور والرحمة في عالم الإنسان، وأن عمره الشريف أصبح رمزاً للكمال والهداية، والتقاء المعنى الروحي بالوجود التاريخي.

ويخلص الكاتب إلى أن «لَعَمْرُكَ» تعكس منزلة النبي ﷺ ومكانته في التصور الصوفي، وأن مولده ليس مجرد ذكرى تاريخية، بل رمز مستمر للرحمة والهداية. ويختتم بالصلاة والسلام على النبي ﷺ والدعاء بالهداية والبركة والرحمة.

محَمَّد ﷺ

ليست هذه الآية من سورة الحجر مجرد اعتراض بياني عابر، ولا هي قسماً غرضياً يساق لتوكيد الخبر، بل هي، في العمق الفلسفي والذوق الصوفي، ارتحالة وجودية

تهز أركان التأويل، وتقتحم حرمان الغيب، لتكشف عن سنن كوني في العلاقة بين الخالق ومخلوقه، وبين الوجود المطلق والوجود المقيّد بحروف الزمان والمكان.

إن العمر في مدركاتنا البشرية عبارة عن كم زمني يُحسب بالثواني والأيام، وهو وعاء للفناء وممر إلى العدم. لكن الله سبحانه، حين يجعله محلاً للقسم، يُخرجه من دائرته الطبيعية إلى أفق القدس. والسؤال الفلسفي الأثقل هنا: لماذا هذا العمر بالذات، دون سواه من الأعمار، يستحق أن يُستحلف به الخالق جلّ وعلا؟

والجواب، في منطق الفلسفة الوجودية، أن عمر الحبيب صلوات ربي وسلامه عليه، ليس امتداداً زمنياً فحسب، بل هو (كيف) وجودي متعال، تحول فيه الزمن من مجرد خَلْفٍ متتابع إلى حُضرة نورانية تعانق الأزل.

فإذا كان الزمن الفيزيائي قيداً يذيب الكائنات، فإن العمر المحمدي، بحكم هذا القسم، قد تحرر من قبضة الفناء، وصار ميزاناً توزن به سكرة العالمين وعمّهم.

في المنظور الصوفي، لا يفهم هذا القسم الإلهي الفريد فهماً كاملاً إلا بالارتداد إلى سر (الحقيقة المحمدية)، التي هي أول فيض إلهي، وأول تجلٍ للاسم الأعظم. فميلاده صلى الله عليه وسلم في عالم الشهادة لم يكن حدثاً تاريخياً بدأ في عام الفيل، بل كان انكشافاً وإعلاناً لوجود كان ثابتاً في علم الله، ومتقدماً على كل المخلوقات في الوجود الإلهي المعنوي. إن القسم بالعمر هنا يشير، في لغة الصوفية، إلى العين الثابتة للحبيب، وهي حقيقته التي لم تزل، ولا تزال، ولا تزول. فالمولد المحمدي هو لحظة التقاء الدهر بالزمن، أو لحظة نزول الكمال الإلهي إلى مرتبة الإنسانية، والله سبحانه إذ يقسم بهذا العمر، إنما يُشهد الكون كله أن هذه الذات هي النقطة التي تلاقت فيها النهاية بالبداية، والحدوث بالقدم.

أما الجزء الثاني من الآية: «لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ»، فيضعنا أمام أعظم مفارقة وجودية، وهي وجود (النور) المقسم به في مواجهة

(الظلمة) المتمثلة بالسكرة والعمه. والسكرة في اللغة الفلسفية ليست سُكر الخمر، بل هي غيبوبة الروح، وفقدان الوعي الجمعي، والتهيه في متاهات الأسباب، وهو ما عبّر عنه الفلاسفة الوجوديون بالقلق والعبث، والمُعْمَهُون هم الذين يسيرون في الضلال دون وجهة، يضربون في حيرة لا تنكشف.

وفي التصور الصوفي، جاء ميلاد النبي صلى الله عليه وسلم كضخوة كونية كبرى، لينتهي عصر السكرة الأزلية التي كانت تغشى البشرية، فهو صلوات ربي وسلامه عليه، إشراق الوعي المطلق في وعاء التاريخ، والدواء الشافي من سُكر الغفلة.

وفي القرآن الكريم، أقسم الله بالبلد الأمين، وأقسم بالتين والزيتون رموزاً لأنبياء، وأقسم بالطور مكان موسى.

هذه أقسام بالأماكن أو بالوظائف أو بالرسالات، وهي تشريف عظيم، لكنها تبقى في دائرة الأعراض أو الظروف الخارجية، أما القسم بـ«لَعْمُرْكَ» فهو قسم بالجواهر والذات والهوية ذاتها، دون وساطة مكان أو زمان أو غرض. وهذا هو السرّ الفلسفي الأعظم، فالله سبحانه وتعالى قد رفع الحجاب عن قيمة الإنسان في ذاته، وأعلن أن الكرامة الإلهية ليست عارية تمنح بحسب المنصب، بل هي حقيقة أزلية تجلت في الذات المحمدية منذ أول أنفاسها.

إن الربط بين «لَعْمُرْكَ» وميلاد الحبيب صلى الله عليه وسلم ليس تكلفاً بيانياً، بل هو استنتاج ضروري من منطق التكريم الإلهي. فلو لم يكن ميلاده هو البداية المؤسسة لهذا العمر المقدس، لما استقام معنى القسم به. وهكذا يصبح المولد النبوي ليس ذكراً عابرة، بل هو حدث مستمر يفيض من ذلك القسم الإلهي، ليملأ الأزمنة والأمكنة بأنوار الرحمة المهداة للعالمين.

إن عمر الحبيب صلوات ربي وسلامه عليه، هو الآية الناطقة في كتاب التكوين، وميلاده هو الفجر الذي به انقشع عمّ الضلال، وانتبعت البشرية من سكرتها الطويلة.

فسلامٌ على ذلك اليوم الذي وُلد فيه النور، وسلامٌ على العمر الذي جعله الله مَحْكَاً للحق على الخلق، وميزاناً لا يشتبه على ذي لبٍّ إن الحق فيه، والهدى في أثره، والنجاة في اتباعه إلى يوم الدين..

صفقة القرن للهلال..

جيروموجيشا ينتقل إلى الأهلي طرابلس مقابل 5.5 مليون دولار

في واحدة من أبرز صفقات الانتقالات الأفريقية خلال صيف 2026، حسم نادي الأهلي طرابلس الليبي تعاقدته مع الدولي البوروندي جان كلود جيروموجيشا، قادماً من الهلال السوداني، في صفقة بلغت قيمتها المتداولة نحو 5.5 مليون دولار، لتصبح من أكبر صفقات الانتقال بالقارة، وتمنح الهلال عائداً مالياً ضخماً من أحد أبرز نجومه في السنوات الأخيرة.

ملخص



وأعلن الأهلي طرابلس رسمياً ضم جيروموجيشا في 18 أغسطس 2026، بعقد يمتد لعامين حتى 2028، بعد أن كان اللاعب قد انضم بالفعل إلى تدريبات الفريق وشارك معه في عدد من المباريات الودية قبل الإعلان الرسمي.

ولا تكمن أهمية انتقال جيروموجيشا في قيمته المالية فقط، وإنما في كونها صفقة تعكس ارتفاع القيمة الفنية للاعب الذي صنع اسمه في صفوف الهلال، رغم الظروف الاستثنائية التي يعيشها النادي السوداني واضطراره إلى خوض منافساته خارج السودان. وبحسب التقارير المتداولة، دفعت إدارة الأهلي طرابلس نحو 5.5 مليون دولار للحصول على خدمات اللاعب، وهو رقم وضع الصفقة ضمن أعلى الانتقالات في تاريخ الأندية الأفريقية، بل واعتبرته تقارير رياضية الصفقة القياسية في تاريخ الأهلي طرابلس. وتشير تقارير أخرى إلى أرقام مالية أكبر مرتبطة بالحزمة الكاملة للعقد، من بينها راتب سنوي مرتفع ومزايا إضافية، لكن هذه التفاصيل لم تُعلن رسمياً من الناديين، ولذلك تبقى في إطار الأرقام المتداولة إعلامياً.

لماذا اختار الأهلي طرابلس جيروموجيشا؟

جاء تحرك النادي الليبي بعد موسم استثنائي للاعب البوروندي، الذي تحول خلال الفترة الماضية إلى أحد أكثر الأسماء الهجومية إثارة للاهتمام في شرق ووسط أفريقيا. ويتميز جيروموجيشا بالسرعة والقدرة على المراوغة والتحرك في المساحات، إلى جانب امتلاكه جرأة واضحة في التسديد من خارج منطقة الجزاء. ومن أبرز لحظاته مع الهلال هدفه الحاسم أمام ماميلودي صن داونز في دوري أبطال أفريقيا خلال يناير 2026، عندما سجل هدفاً من تسديدة قوية ساهمت في فوز الفريق السوداني 1-2 في كيغالي.

ولد جان كلود جيروموجيشا في بوروندي، وبدأ مسيرته مع نادي ماغارا يونغ بوز، قبل أن ينتقل إلى الهلال في بداية مسيرته الاحترافية خارج بلاده.

ومع الهلال، حصل اللاعب على مساحة أكبر للتطور والظهور في المنافسات القارية، وأصبح أحد العناصر الهجومية المهمة في الفريق.

كما تحرك الرجاء لمعرفة موقف الهلال من اللاعب، غير أن العرض المالي الذي قدمه الأهلي طرابلس منح النادي الليبي أفضلية واضحة في سباق التعاقد معه.

راتب يضعه بين الأعلى في أفريقيا

الجانب الآخر اللافت في الصفقة يتعلق بالراتب والمزايا المالية. وتداولت تقارير أن جيروموجيشا سيحصل على نحو 200 ألف دولار شهرياً، أي ما يقارب 2.4 مليون دولار سنوياً، إلى جانب امتيازات أخرى مرتبطة بالعقد.

كما ظهرت تقارير أخرى تتحدث عن راتب شهري يبلغ 45 ألف دولار، وهو ما يعكس تضارباً واضحاً في الأرقام المتداولة، ويجعل من الصعب اعتبار أي رقم نهائياً ما لم يعلن النادي أو اللاعب التفاصيل الرسمية للعقد. وبحسب قائمة الأجور المتداولة إعلامياً، فإن جيروموجيشا سيكون ضمن أعلى اللاعبين أجراً في القارة، خلف أسماء مثل فيستون مايلي ومحمد توغاي، مع دخوله قائمة النجوم الأعلى دخلاً في الأندية الأفريقية.

وداع مؤثر للهلال

وبعد الإعلان عن انتقاله، وجه جيروموجيشا رسالة وداع إلى إدارة الهلال وزملائه ومدربيه وجماهير النادي، مستحضراً السنوات التي قضاها مع الفريق.

ووصف اللاعب تجربته مع الهلال بأنها كانت مرحلة لا تنسى في مسيرته، وهي الفترة التي شهدت تحوله من موهبة شابة إلى لاعب دولي واسم معروف في دوري أبطال أفريقيا. وبالنسبة إلى الهلال، فإن رحيل اللاعب يمثل خسارة فنية كبيرة، لكنه في الوقت نفسه يوفر للنادي فرصة مالية مهمة في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها الحرب، ويؤكد قدرة النادي على تطوير اللاعبين وتسويقهم على المستوى القاري.



وخلال تجربته السودانية، شارك في منافسات دوري أبطال أفريقيا وترك بصمته في عدد من المباريات، قبل أن يتحول في موسم 2025-2026 إلى أحد أبرز نجوم الهلال.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن اللاعب، البالغ من العمر 21 عاماً، أصبح لاعباً دولياً مع منتخب بوروندي منذ نوفمبر 2023، ما منحه خبرة إضافية على المستوى الدولي إلى جانب مشاركاته القارية مع الهلال.

موسم التتويج في رواندا

فرضت الحرب في السودان على الهلال خوض مبارياته ومشاركاته المحلية خارج البلاد، وكان من بين النتائج اللافتة لهذه المرحلة مشاركة النادي في الدوري الرواندي.

وخلال موسم 2025-2026، ساهم جيروموجيشا في تتويج الهلال بلقب الدوري الرواندي، كما حصل شخصياً على جائزة أفضل لاعب في الموسم، ليؤكد أنه لم يعد مجرد لاعب واعد، وإنما أصبح أحد أبرز المواهب الهجومية في المنطقة.

وتزامن ذلك مع وصول الهلال إلى ربع نهائي دوري أبطال أفريقيا، وهو إنجاز عزز القيمة السوقية والفنية للاعب قبل انتقاله إلى ليبيا.

يانغا والرجاء دخلا سباق الصفقة

لم يكن الأهلي طرابلس النادي الوحيد المهتم بخدمات اللاعب.

فقد دخل نادي يانغا أفريكانز التنزاني على خط المفاوضات، كما أبدى الرجاء الرياضي المغربي اهتماماً بالتعاقد مع الجناح البوروندي.

وكانت تقارير تنزانية قد كشفت

أن يانغا تواصل

مع وكيل اللاعب

للاستفسار عن

إمكانية التعاقد

معه، وأن النادي

التنزاني كان

مطالباً بعرض

مالي يقارب 1.5

مليون دولار في مرحلة مبكرة

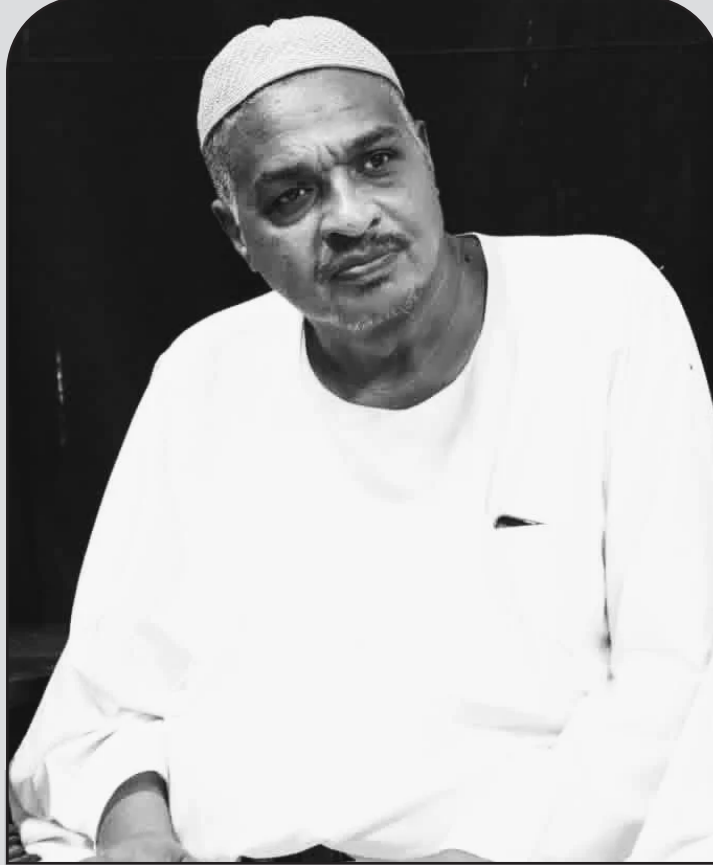
من المفاوضات، قبل أن تتقدم

أندية أخرى بعروض أكبر.

بقلوب يملؤها الحزن والأسى، تنعى مجلة أفق جديد

المناضل جعفر خضر

أحد رموز المقاومة الوطنية وأيقونات ثورة ديسمبر المجيدة، وأحد الذين أفنوا عقوداً من أعمارهم في مقاومة نظام الإنقاذ، ثابتاً على مواقفه، ومدافعاً عن الحرية والكرامة والدولة المدنية.



ظل جعفر خضر، طوال سنوات القمع والاستبداد، صوتاً لا يخفت، وإرادة لا تنكسر، وظل حاضراً في ساحات النضال، منحازاً إلى حق الشعب السوداني في الحرية والديمقراطية والعدالة. وكان من الذين واجهوا انقلاب 25 أكتوبر، رافضاً عودة البلاد إلى عهد الانقلابات ومصادرة إرادة الشعب.

برحيله، يفقد السودان واحداً من أبنائه الذين اختاروا طريق النضال دون مساومة، وظلوا أوفياء لقيم الحرية والديمقراطية حتى النهاية. ويترك جعفر خضر سيرة حافلة بالمواقف، ستظل شاهدة على عقود من المقاومة والإيمان بوطن يسع الجميع.

إن مجلة أفق جديد إذ تنعيه، تتقدم بخالص العزاء إلى أسرته ورفاقه ومحبيه، وإلى عضوية الحركة الديمقراطية وقوى الثورة، وإلى الشعب السوداني، سائلةً الله أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم أهله ورفاقه الصبر والسلوان. رحم الله جعفر خضر، وتقبله مع الصديقين والشهداء والصالحين.

إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ



بإسم
آل حمد النيل الازيرق
وآل الازيرق بودمدني
وآل يوسف الطاهر الازيرق
وآل الغوث
وآل الزيلعي

ينعون فقيد العائلة - علم الدين الأمين حمد النيل الازيرق -
الذي حدثت وفاته الأحد 22 أغسطس 2026 بودمدني.
الفقيد شقيق المرحوم الفنان - محمد الأمين -
التعازي موصولة لاخته واخواته وكل أفراد العائلة الكريمة...
رحمه الله وغفر له وجعله من أصحاب اليمين مع الأنبياء
والرسل والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا..
عنهم مهندس - عادل أحمد محمد